

الدراسة الثانية

برامج ومشاريع رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون

إعداد

الدكتور أحمد عبدالرحمن حمودة
المستشار في قضايا التنمية والأسرة

الصفحة

المحتويات

الفصل الأول - رعاية الأسرة وبرامجها في إطار السياسات الاجتماعية.....

١٣٩ - ١٤٩

الفصل الثاني- موقع الأسرة وبرامجها على أجندة المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية.....

١٥١ - ١٦٦

الفصل الثالث - اتجاهات تنمية حديثة في مجالات التنمية الاجتماعية والبرامج الأسرية.....

١٦٧ - ١٩١

الفصل الرابع - برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون.....

١٩٣ - ٢٢٢

الفصل الخامس - موجّهات ومعايير لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية الداعمة لرعاية الأسرة وأساليب تقييمها.....

٢٢٣ - ٢٤٤

الفصل السادس - مقومات ومكونات تنمية لتطوير برامج ومشروعات الأسرة في الإطار الاجتماعي الخليجي والدولي.....

٢٤٥ - ٢٧٤

٢٧٥

المراجع.....



الفصل الأول

رعاية الأسرة وبرامجها في إطار السياسات الاجتماعية

الفصل الأول

رعاية الأسرة وبرامجها في إطار السياسات الاجتماعية

لم تحظ القضايا والسياسات الاجتماعية في الدول العربية وفي مقدمتها قضايا الأسرة وسياساتها وبرامجها بالاهتمام والمكانة التي تستحقها على مستوى البحث والتحليل والتصميم والتقييم، وكذلك لم تحظ المفاهيم وأساليب القياس وآليات التنفيذ والمتابعة بقدر كاف من التطوير وذلك على النقيض تماماً من غيرها من القضايا والسياسات والبرامج الاقتصادية والمالية والسياسية. ولا يعزى ذلك لنقص في الخبراء والمؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز البحوث العربية في المجالات الاجتماعية مقارنة بالمجالات الأخرى. ولكن مرد هذا الواقع غير المرضي للمعرفة بالقضايا الاجتماعية كما ونوعاً، يعود لأسباب وعوامل متشابكة امتد تأثيرها على مدى عدة عقود بدون محاولات جادة للتطوير النظري والمنهجي والتطبيقي على المستويين القطري والإقليمي بما في ذلك تطوير القضايا المتعلقة بالمفاهيم وأساليب المقاربة والتحليل والقياس للقضايا والسياسات الاجتماعية من منظور ثقافي إسلامي عربي.

واكتفت المؤسسات العلمية والبحثية والحكومات، سواء بسواء، بمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية في إطار الرعاية وتقديم الخدمات الاجتماعية Social Welfare بمعناها التقليدي. ف رؤية الدولة للموضوع الاجتماعي تمثلت في قيامها بدور الراعي للشأن والمسائل الاجتماعية بما فيها شؤون الأسرة ، وبدور المانح للخدمات الاجتماعية للأفراد والأسر وجميع فئات المجتمع من خلال الآلية البيروقراطية للدولة. وكذلك لم يتعد

منظور المؤسسات العلمية والبحثية للشأن الاجتماعي ودوره فيه حدود الدور والمنظور والرؤية الحكومية. إذ اقتصرت إسهاماتها على التعليم النظري وإجراء البحوث في نطاق ضيق لا يتجاوز حدود الرعاية Welfare والخدمة والعمل الاجتماعي Social Work التي مثلت معظم الطلب الحكومي على المعرفة في المجال الاجتماعي.

وباستثناء بعض المحاولات الفردية المحدودة لمفكرين وباحثين في هذه الدولة العربية أو تلك وبعض ما أنتجته المؤسسات العلمية والبحثية من دراسات تتناول الموضوعات والقضايا الاجتماعية، فإنه لا يوجد عرض من المعرفة العلمية الشاملة والتفصيلية للقضايا الاجتماعية ذات عمق وتميز في الرؤية والمنهجية بحيث تتضمن آليات التطبيق والتقييم والقياس، كما لم يبذل المخطط ومتخذ القرار اهتماماً بالاستفادة مما هو متوافر بهدف تطوير المعالجات للقضايا والسياسات الاجتماعية لتصبح أكثر شمولاً وتكاملاً وتفاعلاً مع الرؤى والسياسات العامة والقطاعية الأخرى بخاصة الاقتصادية والثقافية مما غيب المقاربة الواسعة غير التقليدية للموضوع الاجتماعي بالمنظور التنموي الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المتكامل.

وقد أدى تناول الشأن الاجتماعي كقطاع خدمات ورعاية وفي معظم الأحيان بصورة مجزأة لمفردات وقضايا لاصلة بينها إلى غياب الترابط والتفاعل بينه وبين القطاعات الأخرى وبين مفردات القطاع ذاته في سياق التطور والاستراتيجية التنموية للمجتمعات العربية. فبات القطاع الاجتماعي وكأنه شبه منعزل، وملحق بغيره، وعلاقاته شبه منقطعة بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة المدنية الفردية والمنظمة في عملية الإنماء والبناء الوطني.

إن من أهم المحددات التي تحكم الدول في تحديد مفهومها للمكون أو للشأن الاجتماعي وسياساته هي الحاجة لتطوير واقعها وظروفها الثقافية ومستواها التنموي وتغييره اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولتعكس فلسفة نظام الحكم ورؤيته لإدارة وتنظيم أوضاعه المجتمعية، فالتباين في مفهوم "ما هو اجتماعي" بين الدول كبير جداً، وفي كثير من الأحيان لا تعدو عملية تبني الدولة لمفهوم بعينه للشأن الاجتماعي بإطار وعلاقات تفاعلية ومفردات اجتماعية محددة، أن تكون مجرد مسألة انتقائية مبسطة، إذ ترى بعض الدول أن " الاجتماعى " هو كل ما هو غير اقتصادى، ويعتبر البعض الآخر أن الشأن الاجتماعى هو مسألة رعاية وتوفير خدمات وتلبية احتياجات أساسية للمواطنين بما فى ذلك رعاية الأسرة والطفولة والشباب والمسنين والمرأة، والضمان والتأمينات الاجتماعية وتوفير التعليم والصحة والتشغيل وغيرها. فى حين تتبنى دول أخرى مفهوماً أكثر شمولاً وذا دلالات تنموية يتمثل فى التعامل مع المكون الاجتماعى على قدم المساواة مع المكون الاقتصادى فى إطار التنمية الشاملة ولكل مكون منهما متغيراته ومفرداته المستقلة ولكن المرتبطة بعلاقات تفاعل وتكامل مع غيرها.

وهكذا تتعدد المفاهيم للموضوع الاجتماعى، الأمر الذى يجعل مهمة البحث والتحليل فى هذا المجال وتفرعاته مهمة شاقة وانتقائية منهجية فى الآن ذاته.

ولا شك فى أن هذا التباين فى المفهوم ينسحب على اختلاف فى المنظور وأسلوب المقاربة والبرامج والسياسات الاجتماعية على مستوى

القطاع بأكمله، وعلى مستوى المفردات وأجزاء القطاع أيضاً كالأسرة والطفولة والمرأة والأمن الاجتماعي والتشغيل والصحة والتعليم وغيرها.

وعلى أية حال فإن قضايا الأسرة، رعايتها وتنظيمها وتكوينها وأنماطها والمشكلات التي تواجهها والسياسات والبرامج الخاصة بها.....الخ تقع في صلب القطاع أو الشأن الاجتماعي.

ولكي تستقيم دراسة القضايا العديدة والمتنوعة للأسرة لا بد من معالجتها ضمن السياق والإطار العام للشأن الاجتماعي، الذي يتميز بالتغير عبر الزمن على صعيد المفهوم وأسلوب المقاربة ومنهج البحث وأدوات التنفيذ والمتابعة للبرامج والسياسات والذي تكتفه كذلك حالة مزمنة من عدم الاتفاق حول مكوناته والمضامين والمجالات التي يضمها إطاره.

وبالرغم من أن المطلوب من الدراسة هو بحث "برامج ومشاريع رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي" وتقييمها، فإن حدودها يجب أن تتعدى ذلك إلى معالجة الموضوع بتوسع أكبر وذلك بتجاوز متعمد عن كلمة "الرعاية" في عناوين هذه البرامج، بمعنى أن تتطرق مقاربتنا لها من أنها برامج ومشاريع للأسرة، إذ أن مسألة (الرعاية) تعبير عن بعض الصيغ التي تختارها الدولة لسياساتها ومنهجها في التعامل مع الشأن الاجتماعي بمجالاته المختلفة بما فيها مجال الأسرة.

وفي جميع الأحوال فإن بعض البرامج والمشاريع التي تنفذها دول مجلس التعاون في مجال الأسرة ليست برامج (رعاية) وإنما قد تنطبق

عليها أوصاف أخرى أكثر دقة في التعبير عنها كأن تكون برامج (تنظيم) أو (إدارة شؤون) أو غير ذلك.

وعلى أية حال فإن السياسة/السياسات الاجتماعية بما فيها رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون قد تأثرت بصورة مباشرة بالظروف التاريخية وبتطور الواقع الاجتماعي والإقتصادي لمنطقة الخليج العربي. فلقد شهدت المنطقة منذ منتصف القرن العشرين، عقب اكتشاف النفط فيها وتصديره بكميات كبيرة، طفرة مالية اقتصادية تبعها بدء عمليات تحديثية وتنموية ضخمة شملت جميع نواحي الحياة بقطاعاتها المختلفة. فأصبحت المنطقة من أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وباتت من أكثر مناطق العالم جذباً للعمالة وأصحاب الخبرة والتجارة والاستثمارات، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة من حيث القيمة التاريخية لموقعها في الجزيرة العربية مهد الديانة الإسلامية، ولقربها من الخزان البشري الآسيوي حيث الثقافات الآسيوية العريقة، والفائض الكبير من العمالة الرخيصة وكذلك لارتباطها العضوي تاريخاً وثقافة وديناً ولغة ومصيراً بالمنطقة العربية ذات الأهمية الاستراتيجية لموقعها على مفصل التقاء القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقربها وتفاعلها على مدى عصور التاريخ مع أوروبا الغربية التي أصبحت مصدر إشعاع للتقدم الحضاري والتقني في القرن العشرين.

في ظل هذه الشروط الجيوبوليتيكية والتاريخية والمعطيات الاقتصادية نشأت وتطورت دول مجلس التعاون الخليجي ومجتمعات الخليج العربية الحديثة. وفي الإطار ذاته نمت هذه الدول وتبلورت فلسفتها في الحكم وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الخارجية.

لقد توفرت لمنطقة الخليج العربي وما تضمه من دول وإمارات ناشئة، ومجتمعات قبلية (بدوية) وريفية، ذات مستوى حضري (مدني) وتنموي محدود، وقاعدة اقتصادية هشة، وبناء وتنظيم اجتماعي تقليدي، قيادات ذات حس وانتماء وطني، وإرادة سياسية قوية، وتمويل ضخم نتيجة لريع النفط ومشتقاته، شكلت الأساس والمنطلق لعمليات بناء وإنماء وتحديث على كافة الصعد، إلا أن هذه العمليات وبحكم الشروط والمعطيات المشار إليها أعلاه، قادت إلى تشكل نمط جديد من المجتمعات العربية، نمط يقترب من المجتمعات المتقدمة من حيث البنية التحتية والعمران وأنماط الاستهلاك وتوافر المبتكرات التكنولوجية وغيرها من مظاهر الحياة العصرية المتطورة ويتمسك في الآن ذاته على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالقيم وأشكال العلاقات التقليدية، ولا تعدو التغيرات والإجراءات التنظيمية والتنفيذية الملحوظة على الصعيد الاجتماعي والثقافي أن تكون في معظمها تغيرات وإجراءات محدودة ولاحقة للسياسات الاقتصادية وعمليات التحديث للبنية التحتية وللنمط العمراني ولإدارة العامة، أي أنها لم تكن نتيجة لسياسات اجتماعية متكاملة ومتفاعلة ومتوازية في تنفيذها مع غيرها من السياسات العامة والقطاعية الأخرى.

وتؤكد دراسات عديدة أن العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت تعد إنعكاساً للماضي، وما زال أهالي هذه البلاد وبالرغم من موجات التغير التي يشهدها العالم، يتصفون في بعض جوانب حياتهم بالتقليدية والقبلية والعائلية والطائفية التي تفرض نفسها على الواقع الحديث بكل معطياته وتعقيداته، بل لا نبالغ إذا قلنا أن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي عملت على تعزيز بعض المفاهيم

التقليدية بقصد أو بغير بقصد، مما جعل عملية التغيير في نمط الحياة الأسرية صعباً للغاية (الطراح، ٢٠٠٢ صفحة ١٠).

وإذ نتفق مع تشخيص الدراسة المذكورة لواقع العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أننا نختلف معها في اعتبار ذلك الواقع نتيجة لسياسات اجتماعية، فما قامت هذه الدول بتنفيذه سابقاً وما زالت تنفذه حالياً في المجال الاجتماعي مجرد برامج وأنشطة لا يمكن اعتبارها "سياسات" بالمفهوم العلمي للمصطلح، كما يجدر التنويه إلى أن أي سياسة وبحكم مفهومها ودلالات مضمونها وأهدافها لا يمكن إلا أن تكون أداة ووسيلة للتغيير والتعزيز المقصود، وبالتالي فإن تعزيز المفاهيم التقليدية المشار إليه أعلاه لا يمكن أن يكون نتاجاً عفويّاً أو عملية تطور طبيعي أو تلقائي.

لقد أدى توافر الإرادة السياسية والتمويل المتاح من عوائد النفط إلى طفرة تحديثية للبنية التحتية وإلى توسع عمراني هائل غير معالم المشهد اللانديسكيبي لمنطقة الخليج بحيث بات يخلو من القرى والحياة الريفية وتهيمن فيه المدينة بمظهرها العمراني ونمط حياتها الحديث المعروف، وإلى قيام مؤسسات ونظم إدارة متطورة في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والخدمية وغيرها، وفي المقابل لم تتم عملية التغيير على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالسرعة ذاتها نظراً للطبيعة البطيئة المعروفة للتغيير في السلوك الاجتماعي والثقافي وذلك وفقاً لنظريات التغيير الاجتماعي والثقافي التي يتبناها علماء الاجتماع بأن معدلات التغيير المادية تسبق معدلات التغيير في الجانب الثقافي، مما ينشأ معه فجوة ثقافية Cultural Lag تتمثل في الصراع بين القديم والجديد، والتمسك بالعادات

والتقاليد وأنماط السلوك المحافظ، والتطلعات الجديدة المتحررة والتأثر
بالأفكار والثقافات الأخرى (بإقادر، ١٩٩٨ صفحة ١١).

فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الناشئة والساعية بعزم
إلى التحديث خاصة منذ عقد الستينات والسبعينيات وبعد تراكم ثروة
ضخمة من عوائد النفط، باتت تقوم بدور الممول والمتعهد والراعي
والكافل لجميع برامج البناء والتنمية والتحديث في كافة المجالات، ولكن
بتفاوت نسبي من مجال لآخر في الوتيرة والتوقيت ومن حيث أولوية
التنفيذ، وكذلك في حجم المخصصات المالية والإنفاق.

هذا التفاوت النسبي وطبيعة التغير من مجال لآخر أدى إلى التباين
الواضح الذي نشاهده حالياً في درجة ومستوى التحديث على صعيد
السياسات والتشريع والإدارة والبرمجة والأداء التنفيذي في القطاع
الاقتصادي من جهة والقطاع الاجتماعي من جهة أخرى وكذلك بين
المجالات والقطاعات الأخرى المختلفة.

كما أن التباين ذاته نلاحظه بين درجة التحديث والتغير للمكونات
المختلفة ضمن المجال أو القطاع الواحد، ففي المجال الاجتماعي مثلاً
نلاحظ معاشية وتوافق في آن واحد بين "التقليدي" و "الحديث"، بين شيوع
نمط الأسرة النووية ومظاهر الحياة الحضرية، واستخدام وسائل متطورة
للاتصال والأجهزة التكنولوجية، والإدارة المتطورة لمؤسسات حديثة
تعليمية وصحية واجتماعية مختلفة من جهة واستمرار التمسك بنمط
السلوك الاجتماعي والثقافي التقليدي بخاصة ما يتعلق منها بوضع المرأة،
والعلاقة بين الأجيال، وأسس التربية والتنشئة الاجتماعية، ودور الأسرة
الممتدة التي ما زالت سائدة في المناطق الريفية والبدوية، وفي آليات

التماسك والأمن الاجتماعي من جهة أخرى وتنسحب هذه الظاهرة المتمثلة بالترافق بين التقليدي والحديث على مسائل عديدة تتصل باللباس والمأكل والاختلاط بين الجنسين وغيرها من مظاهر السلوك الاجتماعي في مناسبات الأفراح والاتراح وأشكال التعامل الأخرى.

وقد شكلت القبيلة الوحدة الاجتماعية السائدة قبل النفط، واستمرت ملامحها الاجتماعية إلى المرحلة الحالية. فالقبيلة وبالرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة وما زالت تشكل ركناً أساسياً في البناء الاجتماعي لدول مجلس التعاون" (الطراح، ٢٠٠٢ صفحة ١١) كما أن ملامح الأسرة التقليدية (أي الأسرة الممتد) ما زالت مستمرة بالرغم من تحولها إلى عدة أسر نووية Nuclear Family تعيش في مساكن مستقلة، إذ أن علاقات أعضاء هذه الأسر الجديدة مازالت تأخذ الشكل ذاته الذي تتميز به الأسرة الممتدة. فالتعاقد والمساندة والعلاقات الحميمة وصلة الرحم مازالت صفات وقيماً تتمسك بها وتمارسها الأسرة الخليجية حتى الوقت الحاضر مما جعل علاقات التكافل والتناصر والتراحم المستمدة من روح الإسلام وتعاليمه ومن القيم العربية الأصيلة التي تميز بها المجتمع الخليجي ما قبل النفط، حاضرة في مرحلة النفط والثروة ولكن باتخاذها الشكل المؤسسي للعمل الخيري بدلاً من الشكل الفردي والشكل الذي يقوم على القرابة والجوار المكاني فتشكلت في المجتمعات الخليجية المختلفة الجمعيات الأهلية والدينية ذات النفع العام منذ بداية الخمسينات، وكان لها دورها وإسهامها البارز إلى جانب مؤسسات الدولة في التوعية وتقديم الخدمات والرعاية وفي مواجهة القضايا والتحديات المتغيرة التي واجهت الأسرة خلال العقود الخمسة الماضية.

وقد تضمن دليل حول مؤسسات وبرامج رعاية الأسيرة في دول مجلس التعاون للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصدره عام ٢٠٠٢ إشارات واضحة إلى مواطن القصور إذ على الرغم من الإسهام البارز لتلك الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية الأسيرة إلا أنه كان يمكن لجهودها أن تكون أكثر فعالية وتأثيراً لو تم التغلب على العديد من المعوقات ومواطن الضعف والقصور التي تكتنف المنظور الشائع لموضوع الأسيرة وطبيعة المقاربة لقضاياها، ونوعية الأداء الذي يتم لتعامل به معها، وذلك باعتماد ما انتهت وتنتهي إليه المؤتمرات والندوات والملتقيات التي تتناول موضوع الأسيرة وقضاياها من نتائج وتوصيات، وأبرزها ضرورة التعرف على الإحتياجات المجتمعية على مستوى الأسيرة والمؤسسات التي تعنى بشؤونها وذلك من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتنظيم الملتقيات للنظر في القضايا الاجتماعية والأسرية للخروج بنتائج يتم التوافق عليها، واعتماد مبدأ التخطيط لصياغة البرامج والمشروعات المتكاملة مع إشراك الأسيرة في وضع الحلول المتعلقة بمشكلاتها، وإشراك الوسائط الإعلامية لاستثمار إمكاناتها لربط قضايا الأسيرة بخطة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تضمين المساقات والمناهج التعليمية والتربوية قضايا الأسيرة والعمل الاجتماعي، وإشراك المؤسسات الاقتصادية الخاصة لأداء أدوار أكثر فاعلية في عملية التنمية الاجتماعية وذلك من خلال دعمها لتوجهات الدولة على هذا الصعيد، ومساندتها لبرامج المؤسسات الأهلية الهادفة إلى تطوير الواقع الاسري.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التعرف على المعوقات القانونية والتشريعية والإقتصادية التي تعرقل خطط وبرامج الدولة ومؤسساتها، وتشكيل جهاز حكومي أهلي يضم كفاءات متخصصة مع الإهتمام بتطوير

الفكر الإداري للمؤسسات الاجتماعية، والممارسة الإدارية لمؤسسات العمل التطوعي بما يواكب الفكر والاتجاهات الحديثة في هذا المجال، والإستعانة بالدماء الجديدة الشابة مع الحرص على الإستفادة من الخبرات القادرة على الافادة والتطوير والعطاء، كل ذلك لتكوين وعي نقدي متعمق يسهم في الكشف عن أزمات ومشكلات الواقع الإجتماعي والأسري ومعالجتها من خلال تطوير مفاهيم وأساليب العمل الاجتماعي ببعديه الرسمي والاهلي.

ومما تقدم يمكن القول أن برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي كما في المنطقة العربية بأسرها لم يتم تصميمها والتعامل معها في إطار السياسة الاجتماعية بمنطلقاتها واستراتيجياتها ومركزاتها المختلفة، مما أفقد هذه البرامج بعدها الحيوي كجزء من إطار شامل متكامل لعملية البناء والتطوير في المجال الاجتماعي، هذا في الوقت الذي كانت فيه التغيرات البنوية العامة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعملية البناء والتحديث تفرض إيلاء القطاع الاجتماعي الاهتمام الأساسي نظراً لما تحدثه التحولات العامة والمتغيرات في هذا القطاع من انعكاسات عميقة على قضايا الأسرة والمجتمع، مما يتطلب استحداث منظور جديد في تناول قضايا الأسرة يضعها في صلب عمليات تصميم السياسات وصياغة الخطط والمشروعات في إطار تناول علمي موضوعي يأخذ بعين الاعتبار شتى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



الفصل الثاني

موقع الأسرة وبرامجها

على أجندة المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة
لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية

الفصل الثاني

موقع الأسرة وبرامجها

على أجندة المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة لإعادة الاعتبار للأسرة ودورها في التنمية

أولاً - موقع الأسرة وبرامجها على أجندة مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية البشرية خلال عقد التسعينات.

عقدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين اختص عدد منها بالقضايا الاجتماعية، كالمؤتمر العالمي حول التربية للجميع (١٩٩٠)، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، والمؤتمر الدولي المعني بالتغذية (١٩٩٢) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٩٦)، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية (١٩٩٦)، وغيرها من المؤتمرات الدولية المختصة بالشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين).

ولقد شكلت هذه المؤتمرات مراجعة دولية شاملة للمسائل الاجتماعية، وتحليل وتقييم لتجارب وهموم وسياسات وبرامج دول العالم في مجال برامج وسياسات التنمية الاجتماعية (البشرية) خلال عقود الحرب الباردة، وكذلك استشرافاً لاتجاهاتها ومستقبلها في أعقاب انتهاء هذه الحرب وفي ظل عصر العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية،

وبلورة لأهداف وتطلعات المجتمع الدولي للتنمية في المجال الاجتماعي والإنساني على مشارف وعتبة الألفية الثالثة.

واعتبر المبدأ الحاكم والأساس لسلسلة هذه المؤتمرات الدولية، أن التنمية عملية شاملة لاتجزأ، وأنها تمثل جهداً فكرياً للمجتمع الدولي يهدف إلى وضع نموذج للتنمية يؤدي إلى نوعية حياة أفضل تقوم على كرامة الإنسان وحقوقه.

ولقد اعتبرت توصيات هذه المؤتمرات وخطط العمل المنبثقة عنها، والتي شاركت في صياغتها ووافقت عليها والتزمت سياسياً بتنفيذها الغالبية العظمى من دول العالم، بمثابة دليل أو إطار عام للمفاهيم والتوجهات لتحقيق التنمية بأبعادها ومجالاتها المتنوعة والمتراصة وفي صلبها التنمية البشرية، وفي هذا السياق جرى التأكيد في جميع المؤتمرات المذكورة المعنية بالشأن الاجتماعي، على الأمور والمحاور الاستراتيجية ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة وأهمها مايلي:

١- إن قضايا توفير الخدمات الأساسية للجميع، وإيجاد بيئة تمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير مصدر عيش مستديم، وحماية البيئة والموارد واستدامتها، وتنظيم النمو السكاني، وتوفير الصحة الإنجابية، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتوفير المأوى اللائق، وتمكين المرأة، والمساواة والعدل، وحقوق الإنسان، وتنظيم التوسع العمراني، ورعاية الطفولة، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، وتوفير التعليم للجميع وبخاصة للفتيات، وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالتنمية البشرية، ليست قضايا منفصلة بل هي قضايا مترابطة تتفاعل معاً بصورة دائمة وتتصل مباشرة بحياة

الشعوب ورفاه الإنسان، وغني عن القول أن الظواهر الاجتماعية بطبيعتها مترابطة ومتداخلة، وبالتالي فإن فهم ومعالجة القضايا والمسائل الاجتماعية يتطلب بالضرورة إطاراً متكاملًا من المفاهيم يضمها جميعاً، وهذا النهج المتميز بتكامل المفاهيم يتطلب منهجاً متكاملًا في تنفيذ البرامج والأنشطة في المجالات الاجتماعية المختلفة المنضوية في إطار عام للأهداف والسياسات كمنظومة مشتركة تعتمد على المبدأ القائل بأن التنمية هي أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية.

٢- أكدت توصيات المؤتمرات العالمية المذكورة وخطط عملها كذلك على ضرورة إقامة صلة واضحة بين الإطار العالمي وإطار السياسات والإجراءات على المستوى القطري من خلال المنظور الإقليمي، لما لذلك من أهمية في إثراء عملية المتابعة على تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، وفي تبادل الدول للمعلومات والمعرفة والخبرة وبالتالي بناء قدرات في هذا المجال، وكذلك في التعرف على الاحتياجات الإنمائية المتشابهة بين الدول كمدخل لتعزيز التعاون بينها، ولا شك في أن لهذا التعاون في حد ذاته قيمة كبرى، إلا أنه علاوة على ذلك يوفر للدول آلية لحماية مصالحها الوطنية والحفاظ على خصوصيتها في مواجهة النتائج والآثار السلبية المتزايدة للعولمة.

٣- وفرت المؤتمرات العالمية للحكومات ولمنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة مجال عمل واسع مفعم بالتحديات التالية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية منها:-

أ- إدماج التوصيات وخطط العمل المنبثقة عن المؤتمرات ونظراً، لأن كل مؤتمر من المؤتمرات العالمية قد تميز بشكل تنظيمي خاص به وبموضوع معين يركز عليه، بمعنى أن مسؤولية التنظيم للمؤتمر المعين تقع على كاهل وكالة أو منظمة معينة والتي بحكم ولايتها تختص بموضوع محدد (اليونسكو نظمت المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع، وصندوق السكان نظم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهكذا بالنسبة للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.. الخ) وكانت توصيات هذه المؤتمرات وخطط عملها متداخلة على المستوى الموضوعي والتنفيذي سواء بسواء، فموضوعات المرأة والطفل والأسرة وحقوق الإنسان والفئات السكانية المهمشة وغيرها احتلت في معظم المؤتمرات العالمية المذكورة مواقع ومساحات متباينة من حيث الأهمية والأولوية والتركيز، الأمر الذي فرض تحدياً أساسياً على الدول وعلى منظمات الأمم المتحدة وهو أن تعمل على إدماج توصيات المؤتمرات بأفضل الطرق ملائمة على مستوى الموضوع الواحد وعلى مستوى علاقة الموضوعات ببعضها البعض، وكذلك على مستوى الإطار الجغرافي (الوطني والإقليمي)، وأيضاً على صعيد صياغة مجموعة متماسكة من الأساليب والإجراءات التنفيذية والمؤشرات ومقاييس مسؤولية وكفاية التنفيذ والمتابعة للبرامج والأنشطة المستمدة من توصيات المؤتمرات.

ب- الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية غير الحكومية والقطاع الخاص، والتعاون والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الإنمائية في التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة ووضع السياسات واتخاذ القرار على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وذلك بإنشاء آليات مناسبة لتحقيق الشراكة الكاملة المشار إليها بين جميع الجهات وبين اللاعبين الفاعلين في المجال الإنمائي الاجتماعي.

ج- التوافق في المنظور والمقاربة وتوزيع الأدوار بين الأطراف الفاعلة في الملف الاجتماعي داخل المجتمع الواحد وفي الإطار الإقليمي، خاصة ما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تطرحها توصيات وخطط عمل المؤتمرات العالمية، كتصميم البرامج، ووضع السياسات، وعملية صناعة القرار واتخاذها، وتعبئة الموارد وتوزيع المخصصات على القطاعات والمجالات والبرامج الاجتماعية المختلفة وغيرها من القضايا الأساسية، ويستمد هذا التوافق بين الأطراف الفاعلة أهميته من حيث هو إجراء استراتيجي في مواجهة الآثار السلبية للعولمة، وتراجع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود منهم، وكذلك باعتبار هذا التوافق الأساس الأنسب لبناء القدرات الوطنية وتطويرها واستخدامها بفاعلية وكفاءة وشمول.

د- بالرغم من أن كل مؤتمر من المؤتمرات العالمية قد اختص بموضوع أو مجال محوري معين يتطابق مع مجال عمل

وولاية الوكالة المعينة من وكالات الأمم المتحدة التي قامت بتنظيمه، إذ عني مؤتمر ببحث ومعالجة قضايا الطفولة، وآخر بقضايا المرأة، وثالث بالمسائل السكانية، واختص مؤتمر رابع بفئة الشباب، وركز مؤتمر خامس على فئة كبار السن.. وهكذا، إلا أن الأسرة التي تضم هذه الفئات جميعاً (الطفل والمرأة والشباب وكبار السن.. الخ)، والتي تمثل قضاياها وسياساتها ركيزة أساسية وحجر الزاوية في البناء الاجتماعي وتنمية المجتمع، لم تحظ بمؤتمر دولي خاص بها، ولكنها حصلت على مجرد إشارات وتوجهات عامة بشأنها في بعض المؤتمرات العالمية المذكورة، إذ تمت الإشارة إلى الأسرة "بأنها الوحدة الأساسية في المجتمع، لذا يجب تعظيمها وحمايتها ودعمها لأنها تمر اليوم بتغيرات أساسية في شكلها وبنيتها وفي العلاقات السائدة بين أفرادها، إذ أدى التغير الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي السريع، وتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل البيت وخارجه، والهجرة المتزايدة، والتوسع العمراني وغيرها إلى زيادة الضغط على الأسرة، مما يعني ضرورة تأمين مساعدات خاصة للأسر المحتاجة التي تتعرض لظروف حياتية صعبة، خاصة وأن نمط الأسرة الموسعة التي كانت توفر نوعاً من الدعم والتكافل الاجتماعي لم تعد النمط الشائع للأسرة الحديثة" (أسكوا، ٢٠٠١) ولقد اقتضت توصيات المؤتمرات الدولية لتعظيم الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية على ما يلي:

- خلق بيئة مساندة للأسرة بإتباع سياسات تدعم الأسر في مجال الإسكان والعمل والضمان الاجتماعي والتعليم.

- إرساء تدابير في الضمان الاجتماعي تعالج العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة الكلفة في تربية الأطفال.
- دعم البرامج التنقيفية التي تتعلق بدور الأهل وبالمهارات التي يجب عليهم اكتسابها في عملية التنشئة الاجتماعية، وبعملية نمو الطفل ومتطلباتها.
- تسهيل التوفيق بين المشاركة المهنية ومسؤوليات الوالدين (إجازة مدفوعة للأومومة، العمل بدوام جزئي، مرونة في الحضور والانصراف.. الخ).
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء الجنسية للإناث.
- مساعدة ذوي الإعاقة على ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم الأسرية والإنجابية.

ثانياً - جهود المجتمع الدولي لإعادة الاعتبار للأسرة وبرامجها من خلال تكريس سنة دولية لها:

تتعرض الأسر لشتى أنواع المخاطر التي تعصف بالمجتمع من حين لآخر، وكذلك لعمليات التغير التي يفرضها التطور الطبيعي للمجتمعات، وللظروف والتغيرات الإقليمية والدولية آثار كبيرة على الأسرة حيثما وجدت في أي دولة أو مجتمع محلي، فللعولمة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية والخصخصة، ولتفاقم أزمة المديونية في عدد كبير من دول العالم، ولتحرير التجارة وفقاً لشروط وأحكام منظمة التجارة العالمية، ولتزايد الحروب وحالات النزاع المسلح، وغيرها من التغيرات الكبرى التي بدأ يشهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وبشكل أكثر حدة خلال العقد الأخير من القرن الماضي آثار سلبية وتحديات كبيرة تمس

حياة الإنسان والأسرة في كل مكان، وغالباً ما تكون الأسر بخاصة في المجتمعات النامية غير مزودة بالوسائل المعرفية أو المادية التي تمكنها من مواجهة المخاطر والتكيف مع التطورات والتغيرات، الأمر الذي يسفر عن عواقب وخيمة تحل بأفرادها، وتغلب الأسر على أمرها في مواجهة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتغيرات التكنولوجية الضخمة، ويزداد الأمر سوءاً حين تكون تلك الأسر تعاني أصلاً من الفقر والأمية والبطالة وتعيش في بيئات اجتماعية ينتشر فيها العنف والمخدرات والجريمة وغيرها من العلل الاجتماعية الخطيرة.

في ظل هذا الواقع المشحون بالتحديات والتغيرات عقدت الأمم المتحدة المؤتمرات العالمية في عقد التسعينات كما ذكرنا، وذلك كتحرك فكري وعلمي للمجتمع الدولي لمجابهة ما تواجهه الإنسانية من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، وبالرغم من أن هذه المؤتمرات قد أكدت على ضرورة تعزيز وحماية الأسرة التي أصبحت تشهد تغيرات في شكلها وبنيتها وفي العلاقات بين أفرادها، وكذلك في أوضاعها الصحية والاقتصادية، وفي دورها الإنتاجي والاجتماعي والثقافي، إلا أنها- أي المؤتمرات- قد اكتفت عملياً بهذه الدعوة العامة، وكرست جل جهودها وتوصياتها نحو الفرد كوحدة مستهدفة لها إذ اختص مؤتمر منها بالطفل وآخر بالمرأة، وهكذا حال المؤتمرات الأخرى، وخلا برنامج العمل لكل من المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة الاجتماعية من توصيات واطر عمل ذات أهمية موجهة للأسرة، وكان جل تركيز تلك البرامج على قضايا موجهة للأفراد في فئات عمرية معينة (مثل قضية الصحة الإنجابية للنساء في سن القدرة على الإنجاب، ومثل قضايا الشباب والمسنين.. الخ)، أو على قضايا تتصل بالسياسات والبرامج على المستوى المجتمعي الكلي (كقضايا التشغيل، ومكافحة الفقر، والاندماج الاجتماعي وغيرها) التي يكون الأفراد هم الجهة المستهدفة ولكن تبعاً لانتمائهم إلى

فئات وجماعات مصنفة على أساس خصائصهم الديموغرافية أو الوظيفية أو الاقتصادية أو غير ذلك ولكن ليس على أساس موقعهم الأسري.

وتقوم الحكومات كما المنظمات غير الحكومية والهيئات والجمعيات الأهلية بجهود وبرامج اجتماعية هامة، وهي غالباً ما تستهدف بصورة مباشرة فئة محددة من المواطنين، أي أنها تكون خاصة بالأطفال أو بالنساء أو بالشباب.. الخ. بل أنها في كثير من الحالات تركز على بعض هؤلاء كأن تختص بالأطفال قبل سن الالتحاق بالمدرسة، أو بالنساء في سن القدرة على الإنجاب أو بالشباب في مرحلة عمرية معينة.. وهكذا. وأحياناً تستهدف تلك البرامج المجتمع كله بكافة فئاته وتنوعاته، وفي كلتا الحالتين يتم إغفال الأسرة، فهي في الحالة الأولى حاضنة أو إطار اجتماعي في البرامج الموجهة للأطفال أو النساء أو الشباب أو غيرهم من الأفراد، وفي الحالة الثانية أي في البرامج الموجهة للمجتمع ككل تصبح الأسرة ركيزة وقاعدة أساسية للبناء المجتمعي. وفي غياب التنسيق الكامل بين الجهات المسؤولة عن تصميم وتنفيذ البرامج، وفي ظل عدم وجود مرجعية محددة بمنظور ومفهوم ومقاربة واضحة المعالم والرؤية للبرامج، تصبح الازدواجية والتعارض سمتان أساسيتان للبرامج، وتترجع الفاعلية والكفاءة للمدخلات والنتائج على حد سواء، وكذلك تزداد الكلفة ويهدر جزء كبير من الموارد بلا طائل. زد على ذلك أن الأسرة نتيجة لذلك تتعرض لحالة من التناقض وغياب الانسجام الداخلي، إذ ابتعدت عن أسلوب حياتها التقليدي، وفي الآن ذاته لم تتمكن من التكيف ومواكبة التغيرات الحديثة نظراً لعدم توافر منظومة واحدة من الأماكن والوسائل والإرشادات العملية للقيام بذلك لجميع أفرادها في إطار الوحدة الاجتماعية (أي الأسرة) التي تضمهم جميعاً. ونتيجة لإغفال هذه المنظومة وهذا الإطار تعرض كل فرد من أفراد الأسرة لخبرات وتجارب من خلال برامج موجهة إليه ساعدته وبمعزل عن الأفراد

الأخريين على التكيف والتغير بشكل معين كجزء من عملية اندماجه في المجتمع.

ويبدو أن المجتمع الدولي قد شعر منذ البداية بأن "الأسرة" لا تحظى بالاهتمام الكافي والرعاية المناسبة على مستوى البحث والمناقشة وإعداد البرامج والسياسات، مقارنة بأي واحد من أفرادها وذلك لأسباب، ليس أقلها أن من بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات وصناديق التمويل التابعة للأمم المتحدة، وهي كثيرة جداً، لا توجد منظمة واحدة منها متخصصة بقضايا الأسرة، وكذلك هناك اختلاف كبير جداً حول مفهوم الأسرة في الثقافات المتعددة التي تسود عالم اليوم. ولكي تتدارك الجمعية العامة للأمم المتحدة تداعيات وأثار تجاوز أو إغفال مسألة "الأسرة" أعلنت في قرارها رقم ٨٢/٤٤ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨، أن عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، ودعت أن تكون السنة المذكورة مناسبة خاصة للاحتفال والتذكير بدور الأسرة في تماسك النسيج الاجتماعي ودعم الإنتاج، وصيانة التراث، وفي توجيه وتنشئة الأجيال الصاعدة لما فيه خير المجتمعات ومستقبلها واعتبرت تاريخ القرار مناسبة احتفالية لذكرى سنوية خاصة بالأسرة في السنوات التالية لعام ١٩٩٤.

وفي هذا السياق حدد المجتمع الدولي الأهداف التالية لهذه المناسبة السنوية:

- ١- زيادة الوعي بقضايا الأسرة لدى الحكومات وصانعي القرار والمواطنين.
- ٢- دعم ومساندة الأسر في أدائها لمهامها ووظائفها الاجتماعية والإنمائية.

- ٣- تقوية قدرة الحكومات على إطلاق الطاقة الإنمائية الكامنة للأسرة وكذلك على تلبية احتياجاتها.
- ٤- العمل على مراجعة وتقييم أوضاع الأسر وواقعها واحتياجاتها للتعرف على أبرز المشكلات والقضايا التي تواجهها.
- ٥- تعزيز الجهود المحلية والوطنية والإقليمية للقيام ببرامج محددة خاصة بالأسرة ، بما في ذلك تعزيز البرامج القائمة واستحداث البرامج الجديدة باستمرار.
- ٦- تحسين ودعم التعاون في مجال العمل من أجل الأسرة بين المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت العام الحالي (٢٠٠٣) عاماً للتحضير والإعداد عالمياً وإقليمياً وقطرياً للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة عام ٢٠٠٤، حيث ستعقد الجمعية العامة لجلسات خاصة بموضوع الأسرة يتم خلالها تقييم الوضع الراهن والاتجاهات العالمية المؤثرة في الأسرة ، وكذلك مراجعة ما تم إنجازه، والصعوبات التي تعترض عملية تنفيذ الأهداف المعلنة للسنة الدولية للأسرة، وإضافة إلى ذلك ستتم مراجعة الوضع القائم للأسرة في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد استبقت دولة قطر هذه الاستعدادات فدعت لعقد مؤتمر عربي بمشاركة معظم الدول والمنظمات العربية والإقليمية، تحت عنوان "نحو استراتيجية عربية للأسرة" في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

ولقد أولت دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وجامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) وغيرها من المنظمات والجمعيات المعنية بالشأن الاجتماعي،

عناية واهتماماً بموضوع الأسرة كما شاركت مع دول العالم للتحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها عام ١٩٩٤ وفي الأعوام اللاحقة. إذ شارك معظم هذه الجهات في المؤتمرات الاقليمية الخاصة بالأسرة في الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤ والتي تناولت بالدراسة والحوار حقوق الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية، وقد بادرت الجهات المسؤولة في جميع الدول العربية إلى تشكيل لجان وطنية لشؤون الأسرة تتولى الفعاليات المختلفة المتعلقة بها، تبع ذلك عقد مؤتمر عربي في ايار/ مايو ١٩٩٤ صدر عنه بيان عربي خاص بالأسرة، وحدد السابع من كانون الاول/ ديسمبر من كل عام كيوم احتفالي بالأسرة بهدف تركيز الإهتمام على قضاياها ومشكلاتها المختلفة.

وقد قامت المؤسسات الدولية كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) والمؤسسات العربية الرسمية وغير الرسمية كمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في نطاق جامعة الدول العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالعديد من الجهود والانشطة كالمننديات التي عقدت لحماية الأسرة والحرص على تماسكها باعتبارها جوهر المجتمع ولحمة وحدته وانسجامه الاجتماعي والثقافي. بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات كاجتماع الخبراء "حول الأسرة العربية في مجتمع متغير" الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٩٤، كما كان موضوع الأسرة أحد المحاور الثلاثة في الوثيقة الرئيسية للمؤتمر العربي لإعداد برنامج عربي موحد وآلية متابعة لخطة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة/ مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي انعقد في عمان ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بالتعاون بين الاسكو وجامعة الدول العربية، وقد تضمن التقرير النهائي لهذا المؤتمر الوزاري إجماعاً عربياً على عدد من القضايا والأولويات، واقترح مشاريع محددة للأسرة

اعتبرت برنامج عمل للتعاون العربي في هذا المجال، كما اعتبرت قضايا الأسرة مجالات اهتمام المؤسسات الدولية والعربية ووضعت هذه القضايا ضمن برنامج شامل للأسكوا للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢ لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة التي نظمتها الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات. كما أصدرت الاسكوا والجهات ذات العلاقة في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العديد من المطبوعات والتقارير والدراسات تناولت قضايا الأسرة بالإضافة إلى قضايا المرأة والشباب والطفولة، ومن ذلك ما أصدره المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي من مجلد ضخم ضم عدداً من الدراسات والبحوث حول "دعم دور الأسرة في مجتمع متغير" وذلك في اختتام ندوة دعم الأسرة في مجتمع متغير والتي اختتمت فعاليات السنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤.

ولكن رغم أشكال الإهتمام التي بذلتها المؤسسات الدولية والجهات العربية الرسمية وغير الرسمية إلا أن موضوع الأسرة ظل موضوعاً يحتاج إلى اهتمام يتجاوز المناسبات الإحتفالية كالأيام الدولية وعقد المؤتمرات والمنتديات، وإجراء البحوث والدراسات التي لاتؤدي إلى تطوير الوعي الرسمي والأهلي بمحورية الأسرة كمؤسسة متعددة الأدوار والوظائف، تستوجب نوعاً من الإهتمام يتجاوز الإهتمام التقليدي الشكلي بالحديث عن أهميتها وأدورها إلى إهتمام نوعي جديد يرى في الأسرة مؤسسة تمثل ميدان التفاعل بين المتغيرات المتعددة مما يجعلها تعكس أوضاع المجتمع ككل، بما يؤدي إلى وضع سياسات واستراتيجيات تنطلق من هذا الفهم المحوري التداخلي المترابط الشامل لهذه المؤسسة، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضمن حمايتها ومعالجة مشكلاتها باعتبارها تمثل أحد أهم خطوط الدفاع عن المجتمعات العربية والخليجية بالذات في عالم متغير مليء بالتحديات والأزمات والمشكلات.

يتضح مما تقدم بأن دول مجلس التعاون الخليجي كما الدول العربية الأخرى، قد أولت الأسرة اهتماماً ملحوظاً على مستوى تنفيذ برامج ومشاريع للنهوض بها ورعاية أفرادها، وعلى صعيد مشاركتها خلال العقد الماضي المجتمع الدولي الاحتفال سنوياً بذكرى السنة الدولية للأسرة، ولكن لا زالت البرامج والمشاريع بحاجة إلى تطوير وتأطير ضمن رؤية ومنظور نظري وسياسة اجتماعية محددة، وإلى توسيع دائرة تغطيتها والاستفادة منها، وكذلك إلى تقوية وتعزيز التنسيق والتفاعل بين الأطراف القائمة على هذه البرامج تخطيطاً وتنفيذاً. أما بالنسبة لمعنى وفحوى الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة فهو أمر لم يتم إدراكه إلا شكلياً. إذ بقي مجرد ذكرى سنوية يتم الاحتفال بها بصورة أو بأخرى، دون النظر في الأهداف المعلنة للسنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤، ومراجعة ما تم إنجازه منها محلياً ووطنياً وإقليمياً كل عام، وتقييم آثار البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها، وتحديث هذه البرامج وتوسيع مدى انتشارها، وتطوير مشاريع جديدة تستجيب للاحتياجات المتغيرة للأسرة.



الفصل الثالث

اتجاهات تنمية حديثة في مجالات التنمية الاجتماعية والبرامج الأسرية

الفصل الثالث

اتجاهات تنموية حديثة في مجالات التنمية الاجتماعية والبرامج الأسرية

عكست أدبيات التنمية خلال العقود الماضية العديد من المفاهيم والأفكار المعبرة عن اتجاهات جديدة في التعامل مع قضية التنمية بذاتها ومع القضايا التي تمثل موضوعات لها، كالمجتمع، والقطاعات السكانية، والأفراد، والبرامج والمشروعات والموارد وآليات العمل وغيرها، وقد اشتقت هذه الاتجاهات من تجارب النجاح والفشل في العمليات التنموية العامة والجزئية، الأمر الذي جعلها تمثل مفاهيم هادية لتحديد الطريق، أو مفاهيم للاسترشاد بها في كل جزئية من جزئيات العملية التنموية، وقد تأثرت أدبيات التنمية بالتحولات التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينات وما نجم عنها من سقوط المعسكر الاشتراكي كما تأثرت بالاتجاهات النظرية الحديثة في ميدان العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية مما مثل مصدراً متنوعاً لإثراء الفكر التنموي من جهة، كما عبر عن ترابط وتشابك المرجعية العلمية المتصلة بقضايا الإنسان والمجتمع من جهة ثانية، ويمكن حصر بعض هذه الاتجاهات بما يلي:

١- التنمية عملية مستدامة، لها صفة الديمومة والاستمرار:

إن التأكيد على هذه السمة الأساسية من سمات التنمية مثل إضافة جديدة لما أصبحت تعرف به من أنها عملية شاملة متكاملة مترابطة الحلقات، يفضي كل جزء منها إلى جزء آخر، وتندرج

الأجزاء كلها في إطار عام شامل هو التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة.

وقد ألقى مفهوم الاستدامة ضوءاً على شروط أساسية أخرى لا بد أن تتوافر لعملية التنمية، فالديمومة لا تعني مجرد استمرار عبر الزمن، ولكنه الاستمرار الذي ينطوي على معنى النمو والتطور في الموارد والأماكن البشرية، وينطوي مفهوم الاستدامة على ديناميات أساسية تعني الإضافة لا الاستنزاف والاستهلاك للموارد المادية والبشرية عبر الزمن، كما استبعد مفهوم الاستدامة بما ينطوي عليه من ديناميات حيوية مفهوم آلية العملية التنموية بمعنى استمرارها الميكانيكي لمجرد أنها بدأت لتصبح مجرد استمرار أو حركة آلية لا تشمل مفهوم الإضافة والنمو والتطور، ولتحقيق الاستدامة لا بد من تدخل إنساني فاعل في عملية التنمية يقيمها ويوجهها ويغذيها ويخلق طاقات جديدة ترفدها مما يجعلها عملية ابتكارية خلاقية.

٢- التمكين:

لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون التنبيه لأهمية الأماكن الإنسانية التي يفترض أن تكون فاعلة فيها، إن الافتراض بأن هذه الأماكن والطاقات مستكملة للشروط الأساسية التي تمكنها من الإسهام بعملية التنمية بفاعلية لابد أن يؤدي إلى الإخلال بهذه العملية نظراً لما تنطوي عليه هذه الطاقات وتلك الأماكن من نقص في الشروط الأساسية التي تمكنها من العمل بنجاح، كالنقص في التعليم أو التدريب أو في توافر الشروط البيئية المناسبة لإطلاق الجهد التنموي، ومن هنا أصبح لمفهوم التمكين أهمية أساسية في

أي حديث عن تنمية ناجحة، ويقصد بالتمكين توفير الشروط الأساسية الكفيلة ببناء قدرات الأفراد والجماعات، ولا يقتصر ذلك على تطوير إمكانات الأفراد وإثراء معرفتهم وصقل ممارساتهم وتدريب مهاراتهم وتعرضهم لشتى المتغيرات الكفيلة بإطلاق واستثمار طاقاتهم بل يشمل أيضاً توفير بيئات مناسبة، ولا يتم ذلك إلا من خلال بناء شبكة من المفاهيم والمبادئ تمكن من العمل بنجاح كالإيمان بقدرة الإنسان على التقدم والتطور الفردي والجماعي، وتوفير البيئة المادية والمعنوية المناسبة لبناء القدرات واستثمار الطاقات، وخلق البيئة القانونية الداعمة من خلال سن التشريعات من قوانين وأنظمة، وخلق الفرص وإتاحتها كفرص التعليم والتدريب والعمل للأفراد المستهدفين بالعمل التنموي، ومن الطبيعي أن يتم التخطيط لتحقيق التوافق بين طبيعة النشاط التنموي وبين الإمكانيات والطاقات البشرية اللازمة للقيام به مما يجعل عملية التمكين عملية مقصودة تتطلب التصميم والتخطيط لتتم بفاعلية ونجاح.

٣- من الهامش إلى المركز:

يرتبط مفهوم التهميش بمفهوم التمكين، ولقد تم التوصل من خلال مراجعة العمليات التنموية خلال العقدين الأخيرين إلى أن العملية التنموية لا تعني مشاركة الأفراد والجماعات وقطاعات المجتمع فيها بالضرورة، فكثيراً ما يكون المستفيدون من العملية التنموية على هامش مشروعاتها وبرامجها، ولا يقومون بالجهد المتوقع منهم القيام به، كما أن العملية التنموية كثيراً ما تهمل القطاعات البشرية الموجهة إليها مما يفسر فشل هذه العملية في تحقيق أهدافها، ولقد اكتشف من خلال تشخيص حالات الفشل أن قطاعات واسعة من السكان هم عبارة عن قطاعات مهمشة تختلف طبيعتهم

وهويتهم من حالة لأخرى، فتارة هم النساء، وتارة هم الشباب أو الأطفال أو كبار السن أو قطاعات إثنية أو دينية أو قومية أو جهوية أو إقليمية، وقد يضم القطاع المهمش أكثر من فئة واحدة من هذه الفئات في الآن نفسه، وقد عُرف التهميش بأنه عدم القدرة على القيام بأدوار ذات تأثير في الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها القطاع المهمش أو في المجتمع بوجه عام، أو إغفال فئات أو قطاعات سكانية وعدم تركيز الاهتمام عليها لتفعيل أدوارها في بيئاتها الاجتماعية، أو الافتقار إلى التأثير في السياسات والعمليات والجهود الرامية لتنمية المجتمع وتطويره، وعدم أخذ قطاع سكاني معين بعين الاعتبار عند التصميم لهذه العمليات، أو عدم القدرة على إعالة النفس وتلبية الاحتياجات الفردية والأسرية أو ما سبق جميعاً، لذلك كله بات من منطلقات العملية التنموية السليمة استكشاف الفئات والقطاعات المهمشة في المجتمع واستهدافها بالجهد التنموي بصورة خاصة، ونقلها في مستوى العمل التنموي وعند تصميم مشاريعه وبرامجه من الهامش إلى البؤرة أو المركز، بمعنى تسليط الضوء عليها وتمكينها لتكون هذه الفئات أو القطاعات فاعلة ومشاركة ومستفيدة من العملية التنموية، وذلك من خلال مؤشرات منها قدرتها على كسب الدخل وإعالة النفس والقيام بأدوار محددة ذات تأثير في مجتمعاتها المحلية والمجتمع بشكل عام، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وفي النهاية أن تتدرج بفاعلية في الجهد التنموي العام الذي يستهدفها ويستهدف المجتمع ككل.

٤- اندراج الظاهرة في الإطار المجتمعي ككل:

لقد ركزت أدبيات التنمية على ضرورة التعامل مع الظاهرة الاجتماعية أو المتغيرات التنموية في سياقها الكلي العام، وعدم فصلها عن إطارها المجتمعي بل التعامل معها في إطار شبكتها

الخاصة من العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للوقوف على عوامل التأثير والتأثير بينها وبين المتغيرات التنموية، وبينها وبين شتى العوامل الأخرى، وقد مكن هذا النهج الشمولي التداخلي أو الترابطي من رؤية تكامل الوحدات الاجتماعية وترابطها في إطار الوحدة الكبرى وهي المجتمع، وأن أي متغير فردي لا يمكن فهمه وتشخيصه إلا في الإطار الكلي له، ولقد عكس هذا المفهوم الترابط الوثيق لا بين الفردي والجماعي فقط، بل أيضاً بين الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي والديني، باعتبارها عوامل متبادلة التأثير تتفاعل وتعمل بطرق مختلفة من حالة لأخرى، ولقد عزز هذا من مفهوم التنمية الشاملة باعتبارها الجهد الذي يستهدف البنى الاجتماعية العامة الكلية والفرعية الجزئية من خلال عملية تفاعل وتغير تتجه نحو أهداف مقصودة، كما كشف هذا النهج عن الترابط الوثيق لا بين قطاعات المجتمع وفئاته بل بين ظواهره ومشكلاته كالترابط بين البطالة والفقر وأشكال الانحرافات الأخلاقية الأخرى.

٥- الرؤى هي تصورات مسبقة لطبيعة المجتمع المرغوب تحقيقه:

إن أول خطوة لصناعة الحاضر تبدأ من رؤية يتولى صياغتها نخبة أو جمهرة من المتقنين والمفكرين وصناع القرار في أي مجتمع أو دولة من دول العالم ومجتمعاته لطبيعة الدولة/المجتمع الذي يتوافقون على صناعته، ومن تلك الرؤى المسبقة انبثقت نماذج تنموية غاية في الأهمية خلال النصف الأخير من القرن العشرين، والنماذج الآسيوية هي خير مثال على ذلك، ولم تتم صناعة هذه النماذج من خلال عملية تجريب ومحاولات الصواب والخطأ، بل من خلال وضوح الرؤية والقدرة على ترجمتها، وتوافر الإرادة والتصميم، وتحديد طبيعة المجتمع أو الدولة التي

يراد صنعها وموقعها على خريطة العالم وعلاقتها بغيرها من الدول والمجتمعات، وتوفير الشروط الضرورية لذلك كله. إن أي رؤية من هذا النوع لا يمكن أن تغفل المجتمع الإنساني ككل كإطار لها، كما لا يمكن أن تهمل المتغيرات الدولية الفاعلة، والاتجاهات الاقتصادية والثقافية والقيم الإنسانية الأساسية التي يتوافق عليها المجتمع الدولي والتي تمثل اعتبارات أساسية لا بد من أخذها بعين الاعتبار في أي جهد تنموي على هذه الدرجة من الشمول والكلية.

٦- السياسات والاستراتيجيات حلقات وسطى أساسية بين الأهداف والنتائج:

لقد كان لانتهاء النموذج الشمولي في السياسة والإدارة آثار هامة في التقليل من أهمية التخطيط المركزي وصياغة السياسات الشاملة التي تترجم الرؤى العامة للمجتمع المراد إنجازها أو صناعته باعتبار هذه السياسات هي الخطوط العريضة المعبرة عن القيم والأهداف المرغوبة، ومع انهيار النموذج الشمولي انهار مبدأ التخطيط الشامل، وساد الاعتقاد بأن تصميم المشروعات والبرامج هو المنطلق لأي عمل تنموي ناجح، غير أن التجارب التنموية لم تلبث أن بينت أن أي جهد تنموي يبدأ دون إطار يحدد غاياته وأهدافه ومنطلقاته وشروطه ومحدداته لا بد أن يمتد بالفشل، فكل جهد تنموي يتطلب بالضرورة محددات أساسية تشكل أطراً وموجهات له تحول بينه وبين التشتت والتبعثر والقصور عن بلوغ الأهداف وتحقيق التكامل مع الجهود التنموية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع، هذا بالإضافة إلى ما كشفت عنه التجارب من ضرورة تكامل السياسات القطاعية وانسجامها في إطار السياسة التنموية العامة وذلك لحفظ توازن العملية التنموية

وتوجيه الأنشطة إلى أهداف محددة، واستقرار النسق التنموي واستمراره.

٧- إدراك أهمية المتغيرات والمستجدات الدولية العابرة للحدود:

شهد عصرنا الحالي ثورات علمية وتكنولوجية عديدة تمثلت بالأجيال الجديدة والمراحل المتقدمة من ثورة المعلومات وثورة الاتصالات الأمر الذي غير من العالم الذي نعيش فيه بصورة غير مسبوقة، ولم تنحصر القضية في تحويل العالم الكبير إلى قرية صغيرة بفعل المعلوماتية والاتصالية بل أيضاً في إبراز منظومات من المفاهيم والأفكار لم يعد بالأمكان تجاهلها، ولأن المركز الليبرالي الرأسمالي الغربي هو الذي قاد هذه الثورات فقد مكنه ذلك من عولمة قيمه ومفاهيمه وسياساته ، وإذا كان من الممكن الوقوف موقفاً نقدياً من العديد من هذه القيم والمفاهيم باعتبار العولمة لا تمثل قدراً لا يمكن تجنبه، فإن مفاهيم وقيمًا وتيارات واتجاهات أبرزتها باتت غير قابلة لأن تتحى جانباً في أي عمل تنموي مثل الخصخصة، واقتصاد السوق، والانفتاح على الثقافات، واحترام المكونات الثقافية للشعوب والأمم حتى في إطار العولمة، وتقلص مفهوم سيادة الدولة، وعالمية حركة حقوق الإنسان ومفاهيمها، والدمقرطة باعتبارها قيماً وتيارات واتجاهات لايمكن تجنبها أو العمل باتجاه معاكس لها، فالمساواة بين الأجناس وبين الجنسين، وتكافؤ الفرص والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وضمان حقه في الحياة، وحقه في التنمية والعيش الكريم بعيداً عن الخوف والجوع والمرض، والعمل مع الآخرين في إطار الاحترام المتبادل للثقافات والأديان كلها مفاهيم لم يعد من الممكن لعملية

التممية أن تتجاوز مكوناتها الأساسية، بل أصبحت هي المفاهيم والقيم الموجهة للجهد الإنساني برمته والتي تضيف عليه المشروعات الإنسانية والقانونية مما يبرر استلزام هذه المفاهيم والقيم لتضمينها في العمليات التنموية الأساسية العامة وفي المشروعات والبرامج التي تصدر عنها.

٨- التدخل والتحكم لتوجيه التغيير الطبيعي التلقائي نحو أهداف متوافق عليها:

تتعرض المجتمعات بفعل مؤثرات عديدة لعمليات تغير طبيعي تلقائي لا يتجه نحو أهداف مرغوبة يتوافق عليها المجتمع، وقد أثبتت عمليات التحديث في كثير من دول العالم أن المجتمعات تعاني من مشكلات عديدة نتيجة لهذه العمليات غير المقصودة، ومنها ما تعانيه الدول النامية من مشكلات الانحراف بين الشباب والأطفال، ومشكلات التشرد وعمالة الأطفال، وانتشار أنماط من السلوك التغريبي الشاذ عن طبيعة المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية ولا سيما في قطاع الشباب، مما أبرز أهمية التدخل في توجيه المجتمع نحو أهداف مقصودة ومحددة من خلال توجهات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية لإعادة توجيه الشباب والنساء والأطفال نحو أهداف مجتمعية للانخراط في حركة اجتماعية عامة لا تفقد الشباب حرية الاختيارات الفردية ولكن لاتسمح لهم في الوقت نفسه بتهديد النسيج المجتمعي.

٩- الافراد والجماعات فاعلون حقيقيون في العملية التنموية:

من أهم المفاهيم التي أبرزتها أدبيات التنمية أن التنمية عملية موجهة لتحقيق رفاه الإنسان بواسطة الإنسان نفسه، ولا يعني ذلك مجرد إضفاء البعد الإنساني على عملية التنمية بل التعامل مع الإنسان ككيان فردي إيجابي يملك القدرة على الفعل والعمل والاستجابة بفاعلية للجهود الموجهة إليه، ويتضمن ذلك تغييراً في النظرة إلى الإنسان كمتلق سلبي يستجيب لما يقدم إليه، الأمر الذي أخرج مفهوم العملية التنموية من كونها مجرد خدمة اجتماعية تقدم لأفراد يحتاجونها إلى نشاط إيجابي هادف يشارك فيه المستهدفون منه بفاعلية وإيجابية للاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن مما غير أيضاً من مفهوم الرعاية الاجتماعية التي لم تعد تتضمن مفهوم الإحسان إلى أفراد عاجزين ، وتقديم العون إلى أفراد محتاجين، بل مساعدة الأفراد للتغلب على عجزهم، وتدريبهم على عون أنفسهم، واستثمار طاقاتهم في جهد خلاق يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم.

١٠- تماسك الأسرة هدف أساسي من أهداف التنمية الاجتماعية:

تتعامل التنمية مع الإنسان كفرد وجماعة ومجتمع ، وإذا كانت الجهود والنشاطات التنموية تتوجه من خلال البرامج إلى قطاعات أو فئات سكانية كالمرأة والشباب والأطفال والمسنين فإنها تستهدف بصورة مباشرة تنمية طاقاتهم وتفعيل أدوارهم والحفاظ بصورة غير مباشرة على الوحدات الاجتماعية الرئيسية وفي مقدمتها الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية المكونة للمجتمع، ومن غير المفترض أن يبرز أي شكل من أشكال التعارض أو التناقض بين تنمية طاقات الأفراد وبين الحفاظ على تماسك الأسرة وصون كيانها، ولكي لا يحدث هذا التناقض فلا بد من أن يتم تصميم البرامج في إطار أهداف مثل تحقيق تماسك الأسرة وتعزيز

روابطها، وضمان نمائها، وتفعيل دورها لتستمر كبنية اجتماعية حاضنة وحامية للفرد بما يحقق له التوازن النفسي والاجتماعي ويحقق تماسك النسيج المجتمعي. ولأن الأسرة في المجتمعات الحديثة باتت مهددة بصورة رئيسية، ولسقوط الحواجز والأسوار بين المجتمعات، ولسهولة انتقال أنماط السلوك والحياة من مجتمع لآخر، فلا بد من عمليات حمائية للأسرة من خلال تعميم سياسات ثقافية واقتصادية واجتماعية تؤكد محورية دور الأسرة وحماية هذا الدور بالتأكيد على الترابط والتضامن والإشباع المتبادل للحاجات وتوفير الدعم والمساندة، وتوفير فرص العمل لأفرادها كل ذلك في إطار تنوع الثقافات وتغايرها، واحترام خصوصياتها واختلاف أدوارها ووظائفها.

١١- الأسرة وحدة ثقافية كما هي وحدة اجتماعية:

لقد أبرزت حركة حوار الثقافات حجم التفاوت بين ثقافات العالم. وأن ليس بمقدور ثقافة أن تلغي غيرها أو أن تحل عناصرها محل غيرها من عناصر الثقافات الأخرى، غير أن هذا لا يعني أن الثقافات لا تتعرض للتهديد من خلال تهديد الوحدات الثقافية في المجتمع.

لقد نُظر للأسرة كوحدة اجتماعية معرضة للتفكك بفعل مؤثرات معينة، مما برر حرص المجتمعات والدول على حماية هذه الوحدة الاجتماعية المركزية، لكن الأسرة في الوقت ذاته هي الحلقة الأساسية في التنشئة الاجتماعية، والوسيط الأساسي ما بين الطفل والناشئ من جهة وما بين المجتمع من جهة أخرى، والناقل الأول للقيم والاتجاهات مما أبرز أهميتها كوحدة ثقافية يمكن أن تهدد من

خلال تهديد بنيتها المرجعية أي البنية الثقافية العامة في المجتمع بتأثير العولمة، والاتصال بين المجتمعات والتداخل فيما بينها، وسرعة انتقال أنماط التفكير والسلوك، والتغير السريع في المنظومات القيمية للمجتمع وللجماعات وللأفراد، مما أبرز دور الأسرة في الحفاظ على البنى الثقافية للمجتمع، وحماية النشء من تأثير التيارات الثقافية العاصفة، وصون المنظومات القيمية التي تعبر عن الهوية الثقافية وتعزيزها، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تنقية الوافد الثقافي الذي يتعرض له الشباب والأطفال وتعرض النشء إليه بصورة تحميمهم من التأثيرات الضارة. والأسرة كوحدة وإطار ثقافي لا بد من تعزيز دورها وتحقيق استقرارها بما يمكنها من القيام بوظائفها وفي مقدمتها الوظيفة الثقافية. ولعل ما تتعرض له الأسرة العربية بوجه عام والخليجية بوجه خاص من تحديات ثقافية تتجلى في تهديد المرجعية الثقافية لسلوك أفرادها والشباب منهم خاصة وأخذهم بأنماط من السلوك ذات بعد ثقافي تغريبي يكشف عما تتعرض له الأسرة العربية من اختراق لقيمها ومعاييرها ومفاهيمها المنظمة لحياتها، وعلاقات أفرادها وأنماط سلوكهم العامة والخاصة، ما يبرر تعزيز الهوية الثقافية للأسرة بما يؤدي إلى تكوين موقف نقدي مرن من أشكال التغريب يؤدي إلى عملية تنقية لهذه الأشكال دون رفض قطعي لها يؤدي إلى تمسك الأجيال الجديدة بها تمسكاً عنيداً غير قابل للحوار.

١٢- ما توفره ثقافة مجتمع من أنماط التكافل ضروري ولكنه غير كاف:

اعتمدت المجتمعات العربية في تحقيق تماسك الأسرة على ما استقر في الثقافة العربية الإسلامية من قيم التكافل بين الأفراد والجماعات، واستثمار الاتجاهات الفردية والجماعية لفعل الخير وتقديم المساعدة والدعم بصورة طبيعية كجزء من طبيعة المجتمع وثقافته، وعلى أهمية جهود التكافل والتعاقد والتعاون إلا أن الاقتصار عليها لم يعد كافياً لمواجهة تعقيدات الحياة الحديثة وطبيعة المشكلات الأسرية والجماعية كالبطالة والفقر والتشرد والإدمان والدعارة وأشكال الانحرافات الأخرى، مما يتطلب جهوداً مخططاً لها بين الأجهزة الرسمية والأهلية بما يجعل الجهد التنموي جهداً مركباً يتجاوز نزعات التكافل الاجتماعي التي لا بد من الإبقاء عليها وتعزيزها بإدراجها في أشكال منظمة من أشكال العمل والجهود التي تتسم بالاستمرار والاستقرار، كما يتطلب أن توجه عملية التنمية لمواجهة المشكلات التي يبرزها المجتمع ومن ذلك الأسرة تحت وطأتها، كمشكلات الفقر والبطالة، وغياب التأمينات الاجتماعية التي تقي أفراد الأسرة من الانحراف نتيجة لغياب العائل لها أو تعطله عن العمل، أو قصوره عن تلبية متطلبات أسرته دون أن تتحول هذه الجهود إلى إعانات دورية لا يتوفر لها البعد التنموي الذي يقتضي توفير الفرص للأفراد للكشف عن إمكاناتهم وإستثمارها وتطويرها لما فيه مصلحتهم ومصلحة المجتمع ككل.

١٣- التنسيق والتكامل شرطان أساسيان من شروط العمل التنموي:

يمثل التنسيق في العمل التنموي شرطاً أساسياً في مستويات مختلفة أولها المستوى النظري، أي التنسيق ما بين الرؤى والسياسات والاستراتيجيات والمشاريع والبرامج لضمان عدم التناقض المنطقي بين مكوناتها الأساسية، والحيلولة دون حدوث أي تضارب بين الجهود الوطنية المختلفة على صعيد التنفيذ والتوقيت وتوزيع الأدوار والوظائف.

ويعاني العمل التنموي في الأقطار العربية من الازدواجية والتكرار وتعدد المرجعيات، وغالباً ما يكون ذلك بسبب غياب التنسيق بين الأجسام الإدارية التي تضطلع بمسؤوليات العمل التنموي وبين الجهات المشاركة في هذا العمل مما يجعل التنسيق كفعل تنظيم وتحديد للمرجعيات وتوزيع للمسؤوليات مطلباً أساسياً للحيلولة دون ظهور عيوب البيروقراطية الإدارية.

وعملية تحديد المسؤوليات وتوزيع الوظائف والأدوار بالتوافق بين الجهات المشاركة في العمل التنموي يجب أن يستتبع مفهوم تكامل الجهود وتضافرها لتحقيق الأهداف العامة، ومفهوم التكامل هو الذي يحول بين الازدواجية والتكرار في العمل، إذ يقتضي إدارة العمل لاستكمال النقص لتحقيق المنظور الشامل للمكونات المختلفة للعمل المطلوب، والتأكد من أن كل جسم إداري قد نهض بمسؤولياته المحددة مسبقاً لتصب الجهود كلها في بوتقة واحدة لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

١٤- مؤسسات المجتمع المدني ذات دور أساسي في تحقيق الأهداف المجتمعية:

للمجتمع المدني دور أساسي في الحياة السياسية والاجتماعية المعاصرة، وقد نهضت مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية بدور رائد في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بالاستناد إلى المبادرات الفردية والجماعية مما جعلها قادرة على ملء الفجوات وسد النقص الذي يعتري الجهود الرسمية في هذا المجال، وتعتبر إسهامات مؤسسات المجتمع المدني عن تكامل الجهود الوطنية وإدراك أهمية عدم إلقاء عبء العمل الاجتماعي والتنموي على كاهل الدولة، كما تعبر عن إدراك الأفراد والجماعات لمسؤولياتهم نحو مواطنيهم ومجتمعهم، غير أن جهود ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى عملية تقييم لإعادة توجيهها نحو مسارات العمل التنموي في الدولة إذ كثيراً ما تولي عنايتها للخدمات التقليدية التي درج العديد من هذه المؤسسات في المجتمعات النامية على القيام بها دون الالتفات إلى الجهود الخلاقة في هذا المجال، كما لا بد من أن تلتفت مؤسسات المجتمع المدني إلى ضرورة التكامل والتنسيق بين جهودها ونشاطاتها وبين الجهود الرسمية الأخرى والتركيز على القطاعات السكانية الأولى من غيرها بالرعاية، وسد الاحتياجات الأساسية للأفراد والفئات التي تحتاجها، أي أن تتدرج في التيار التنموي العام للدولة لا أن تتحول إلى خدمة هامشية لأفراد يبحثون عن أدوار يتصدرون من خلالها في المجتمع كما حدث ويحدث في العديد من المجتمعات العربية حيث تحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى مجال لتحقيق الأهداف الشخصية في إثبات الذات من خلال القيام بأدوار مصطنعة لاتستهدف تحقيق أهداف مجتمعية حقيقية.

١٥- تفعيل دور المرأة في إطار المجتمع ككل:

أبرزت التقارير الدولية المكانة الهامشية التي تحتلها المرأة العربية في المجتمع العربي، ففي إطار الاهتمام بالحفاظ على هوية المجتمع وخصوصيته وتعزيز القيم العربية والإسلامية عانت المرأة العربية من مصادرة الحقوق، وإهمال الاحتياجات، والتهميش في الأسرة والمجتمع ككل، وتتادي بعض الأصوات حالياً بإيلاء المرأة بعض الاهتمام ورفع مكانتها في الأسرة وتفعيل دورها فيه كأن تصبح قادرة على كسب الدخل والمشاركة في القرار الأسري، واحترام كينونتها الأسرية كزوجة وأم وربة منزل، وعلى الرغم مما تتطوي عليه هذه الاعتبارات من أهمية إلا أن ذلك لا يغني عن تفعيل دورها في إطار المجتمع كإنسان منتج يتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية، ويُعترف بدوره في تسيير شؤون مجتمعه، وقد أثبتت المرأة العربية من خلال نماذج قدمتها في هذه الدولة أو تلك قدرتها على المبادرة والمشاركة في العمل والإنتاج والتخطيط والتنفيذ وتقديم العون، وفي الوقت نفسه يجب ألا يغيب عن الذهن حاجة قطاعات واسعة من النساء للتنقف بحقوقهن، وتطوير وعيهن بدورهن، وتعزيز قدراتهن، وتفجير طاقاتهن للمشاركة في بناء المجتمع ككل. ذلك أن تفعيل دور المرأة لا بد أن يبدأ من تغير الوعي النسوي ذاته بهذا الدور، وتطوير نظرة المرأة لذاتها ودورها كإنسان قادر على إحداث التغيير الفردي والجماعي.

١٦- للهيئات والمجالس الوطنية العليا أدوار توجيهية وإشرافية:

لجأ العديد من الدول العربية لاستحداث أجسام إدارية وهيئات أو مجالس وطنية تختص بقضايا قطاعات اجتماعية محددة تشعر هذه الدولة أو تلك بحاجتها للرعاية أو لتكثيف الجهد الوطني المبذول على هذا الصعيد، أو للفت الانتباه إلى قضايا معينة تتصل بهذه القطاعات مثل المجالس الوطنية العليا للأسرة والمرأة وللطفولة وللشباب، وتعتبر هذه المجالس ذات أدوار توجيهية عليا يفترض أن يتكامل نشاطها وجهدها مع الجهود الوطنية الأخرى المدنية والحكومية من مؤسسات ودوائر وجمعيات ووزارات وغيرها.

وعلى الرغم من أهمية ما تقدمه هذه المجالس في إبراز التوجهات الأساسية للعمل في هذه الميادين إلا أن افتقارها لأجهزة تنفيذية يجعلها بمعزل في كثير من الأحيان عن الأجهزة التنفيذية الأخرى من وزارات ودوائر تتولى المهام التنفيذية المتعلقة بقضايا الأسرة والمرأة والطفولة والشباب مما يخلق فجوات بين الأجهزة المتصلة أو المختصة بالقضايا ذاتها، ويطرح ضرورة أن يتوافر لهذه المجالس القدرة الفنية للمتابعة والإشراف والمراقبة والتقييم لأعمالها ونشاطاتها وبرامجها مع العمل لإيجاد آليات خاصة ذات طبيعة تنفيذية تمكن هذه المجالس من أداء أدوارها دون أن تصطدم بأدوار الهيئات والمؤسسات الأخرى، ومع أهمية التنسيق وضرورته إلا أنه ليس الاعتبار الوحيد في هذا المجال، إذ لا بد من إيجاد أدوات ووسائل وآليات تمكن كل جهة من تنفيذ أهدافها في ضوء الجهود الجزئية والعامة، الفردية والجماعية وبالتنسيق معها جميعاً ليستطيع كل جسم يستحدث لأغراض معينة أن يكون قادراً على تنفيذ برامجها وبلوغ أهدافه.

١٧- التساوي بين الرجل والمرأة في الإنسانية وفي المواطنة:

أبرزت التيارات والحركات الفكرية والثقافية والاجتماعية الحديثة في الغرب مفاهيم اعتبرت أوساط اجتماعية وثقافية محافظة في العالم العربي اختراقاً لمفاهيم المجتمع العربي الإسلامي والأسرة فيه مما برر رفضها، ومن ذلك مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، على الرغم من أن أوساطاً نسوية وأخرى اجتماعية وثقافية تقدمية تمسكت بمفهوم المساواة في كل التفاصيل وفي جميع أوجه الحياة كما حدث في الستينات والسبعينات من النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن هذا المفهوم لم يلبث أن خضع لرؤية نقدية من قبل النساء أنفسهن، فالمساواة يجب ألا تغفل التباين والخصوصية النوعية لكل من الجنسين، والتمايز في الأدوار دون اعتبار بعضها أرفع أو أدنى من الأخرى، مما أدى بمعظم النساء للمطالبة بالمساواة في المواطنة وفي الحقوق الإنسانية والاجتماعية والسياسية مع الحرص على مفهوم التمايز الطبيعي للجنسين وبما يترتب على ذلك من اختلاف في الأدوار في إطار تحقيق العدالة بأبعادها المختلفة.

ولقد عانت المرأة في المجتمعات العربية الإسلامية كافة من التمييز ضدها باعتبارها الجنس الأقل شأنًا وقيمة مما همش وجودها، وانقص من إنسانيتها وحقوقها، وأغفل دورها وحال دون تطوير هذا الدور، وعلى الرغم من التطورات التي حدثت في معظم المجتمعات العربية والخليجية منها بخاصة إلا أن هذه التطورات لم تستجب للتحديات التي واجهتها وتواجهها هذه المجتمعات ومؤسساتها وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة في إحداث تغيير شامل في وضع المرأة العربية عامة والخليجية خاصة باعتبارها مساوية للرجل في القيمة والمكانة الإنسانية، وما يترتب على هذا

الإعتراف من ممارسات تكفل حقوقها الإنسانية في التعليم والعمل واستحقاق الفرص والتعبير عن الذات، بالإضافة إلى حقوق المواطنة الكاملة وما يعنيه ذلك من نيل حقوقها المدنية والسياسية كاملة غير منقوصة في مؤسسات المجتمع ككل دون أي درجة من التمييز ضدها.

وعلى الرغم من قوة هذا التيار في الحياة المعاصرة ألا إنه يجب ألا يخفي مفاهيم التمييز ضد المرأة وآليات القمع والتهميش التي تتعرض لها، ولقد استمد هذا التيار قوته من فهم مشوش ومحرف للشريعة الإسلامية، وتحريف وتوظيف مبادئها التي تتمحور حول العدل والمساواة في الإنسانية لأغراض اجتماعية عامة أو فردية خاصة. وقد أدى تراكم هذا التحريف والتوظيف تاريخياً إلى استقرار الفهم الخاطئ لموقف الإسلام من المرأة، وإغفال إضاءاته الناصعة لمكانتها وحقوقها ودورها، ولمساواتها بالرجل انطلاقاً من المساواة في التكليف الشرعي وهو أحد أهم أشكال المساواة وأكثرها عمقاً مما يتطلب الفصل بين الرؤية الاجتماعية الثاوية في الإرث الثقافي العربي والإسلامي ومارافقها من عمليات تحريف، وبين الرؤية الدينية بنقائها الأصيل بما يؤدي إلى الفصل بينهما بحيث لا تستمد آليات القمع والتهميش قوتها وشرعيتها بادعاء استنادها إلى مصدر ديني إلهي إسلامي.

١٨- المساواة في النوع وعدم التمييز بين الجنسين داخل الأسرة لصالح الذكور:

عانت الأسرة العربية لعصور متتالية من التمييز بين الجنسين في المكانة والحقوق، فالرجل متفوق على المرأة ويحظى بحقوق لا تحظى بها، الابن أكثر أهمية من الابنة ويتمتع تبعاً لذلك بامتيازات لا تتمتع بها، وتمثل المردود الحقيقي لهذا التمييز والتفاوت في تخلف البنى الاجتماعية كنتيجة لتهميش نصف المجتمع، وعدم استثمار إمكاناته في عملية نهوض اجتماعي وثقافي مما جعل عملية التغيير والتطوير الحضاري عملية بالغة الصعوبة إذ إنها لا يمكن أن تتم بقرارات، فتغيير القيم والمفاهيم المستقرة والمتراكمة تاريخياً تحتاج إلى عمليات أساسية تجري خلال الزمن كالعمليات التربوية والتعليمية وعملية التنشئة الاجتماعية التي لا بد أن تضمن القيم الجديدة كالمساواة بين الجنسين، وقيم العدالة بين المواطنين، والتسامح مع الغير، وعدم التمييز ضد أي نوع أو فئة أو قطاع اجتماعي. ولأن هذه القيم لم تضمن بشكل واضح في العمليات التربوية والاجتماعية فإن مردودها لم يتحقق مما يتطلب عملية توافق داخل المجتمع بين قياداته السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية لتحديد القيم والمفاهيم المرغوبة ووضع الخطوط العريضة لكيفية تحقيقها، والعمليات المطلوبة على صعيد المؤسسات المختلفة ومنها الأسرة للتمرن عليها وممارستها مما يؤكد أن عدم التمييز بين الجنسين والمساواة في النوع ليست مجرد شعارات، بل هي قيم ومفاهيم لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عمليات تربوية واجتماعية وبآليات الممارسة والمران لتحقيق المشاركة الكاملة لنصف المجتمع في صنع المجتمع بما يحقق التقدم والنهوض.

١٩- الوالدية في الأسرة مسؤولية مشتركة ومتساوية:

عانت الأسرة العربية من تقسيم للأدوار بين الرجل والمرأة، أو بين الأب والأم، وإذا كانت هذه الأدوار لا تشكل نمطاً واحداً على صعيد الأسرة العربية والخليجية ككل فإن هناك نمطاً عاماً شائعاً من بين هذه الأنماط، ويتمثل هذا النمط في أن الأب هو الذي يتولى مسؤولية الإنفاق على الأسرة وتلبية احتياجاتها المادية في حين تتولى الأم عملية تنشئة الأطفال ورعايتهم وتربيتهم الأسرية دون تدخل من الأب، ولكن هذا النمط الشائع يجب ألا يغيب أنماطاً أخرى يتولى فيها الأب دور الإنفاق على الأسرة والإشراف على تربية الأبناء مع تهميش دور الأم إلى الحدود الدنيا وحصره في مجرد تلبية احتياجاتهم إلى الرعاية والحب دون دور أساسي تؤديه في عملية التنشئة الاجتماعية. وإلى جانب هذين النمطين توجد أنماط أخرى حين تتولى الأم لأسباب مختلفة جميع مسؤوليات الأسرة والأبناء إما لغياب الأب، أو لتهربه من القيام بدوره الطبيعي أو لوجود اهتمامات خاصة به كأن يتزوج من زوجة ثانية فيهمل زوجته الأولى وأبناءه منها مما يهمل دوره في أسرته الأولى، وجميع هذه الأنماط وغيرها لا تمثل الشكل أو النمط الصحي، فالقضية على هذا الصعيد لا تتمثل في توزيع عادل للأدوار بين الأب والأم، ولا في التخصص فيها كتخصص الأم بأداء الأعمال المنزلية والأب في الأعمال الأرفع مكانة منها بل بجعل جميع الأدوار مشتركة بين الطرفين بمعنى المسؤولية المادية المشتركة للزوجين في الإنفاق على الأسرة وتلبية احتياجاتها حين تكون الفرصة متاحة للأم للكسب المادي، والمشاركة في عملية التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية دون تخصص الأم بالإشراف على دراسة الأطفال ومتابعتهم وتولي الأب اللعب معهم بل المشاركة في العمليات ذاتها، بالإضافة إلى المشاركة في تلبية

الاحتياجات العاطفية والنفسية للأطفال، فحب الأم لأطفالها ومنحهم الحنان والرعاية لا يغني ولا يعوض عن حب الأب لأبنائه وتلبية احتياجاتهم النفسية والعاطفية والانفعالية، وتوجيه الأم لا يغني عن إرشاد الأب للأبناء مما يجعل الوالدية ليست مجرد توزيع للأدور بل مسؤولية مشتركة ينهض بها الطرفان من خلال المشاركة في العمليات ذاتها تمهيداً لتوجيه الأبناء لمسؤولياتهم نحو أنفسهم واتجاه بعضهم البعض بما يجعل العلاقات الأسرية علاقات يتحمل مسؤوليتها الجميع لإشباع حاجات جميع أفراد الأسرة دون تمييز.

٢٠- العاملات في المنازل لسن مربيات للأطفال:

في إطار التغيرات التي حدثت في المجتمعات العربية عامة والخليجية خاصة نتيجة الطفرة الاقتصادية والوفرة المالية تمت الإستعانة بالعاملات الأجنبية لمساعدة المرأة الزوجة والأم في النهوض بمسؤولياتها نحو بيتها وأولادها نتيجة لتغير أدوارها داخل الأسرة، وتعدد هذه الأدور نتيجة لخروجها للعمل ونتيجة لتطلعاتها الجديدة في تحقيق ذاتها من خلال ممارسة أعمال وأنشطة اجتماعية أخرى كان من نتيجته أن مارست العاملات في المنازل دوراً بالغ الأهمية والخطورة في الأسرة الخليجية حين تحول دورهن من دور ثانوي إلى دور أساسي يتمثل باحتلال مكانة الأم في تربية أطفالها وإدارة منزلها.

وإذا كانت استعانة المرأة بمن يساعدها في القيام بأعباء الأسرة لا يمثل خطأ فإن الخطأ يكمن في تخلي المرأة الزوجة والأم عن أدوارها الأساسية والحيوية لغيرها، وذلك حين تعهد للعاملات

الأجنبيات برعاية الأطفال والقيام بكافة الخدمات لهم، والإشراف على كافة شؤونهم من مأكّل وملبس وتنظيف وإشراف على الدراسة، والتدريب على القيام بالعوادات والمهام اليومية مما يعني التخلي تدريجياً عن دورها في تنشئتهم وتربيتهم للعاملة في المنزل بما يجعلها تتحول إلى مربية غير مؤهلة للقيام بهذا الدور، ذلك أنها لا تشارك الأم والأسرة مرجعيتها الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية كما لا تشاركها منظومة قيمها ومفاهيمها والتي تمثل الأساس في عملية التنشئة الاجتماعية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في المجتمعات الخليجية بصورة باتت تهدد الأسرة والنسيج الاجتماعي من خلال تهديدها للأمن النفسي والعاطفي للأطفال وذلك بعدم إشباع حاجاتهم الطبيعية للحب والعطف والحنان من مصدره الطبيعي الكامن في الأمومة، بالإضافة إلى تعريض الأطفال والأبناء إلى تعارض أو تناقض في مفهوم الأمومة، فمن الطبيعي أن الطفل لا يعرف لنفسه إلا أمّاً واحدة ولا يتوقع فطرياً إلا استجابات واحدة لحاجاته البيولوجية والنفسية والعاطفية والاجتماعية، فإذا به يتعرض نتيجة لوجود العاملة الأجنبية إلى ازدواجية الأمومة وإلى أنماط متعددة منها نتيجة لهذه الإزدواجية بالإضافة إلى أنماط متغيرة نتيجة لتوالي تغيير العاملات وتعاقبهن على الأسرة مما يؤدي إلى إحداث خلل وفوضى في إدراكه للأدوار وفي توقعاته الطبيعية. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن دور العاملة الأجنبية لا يخضع في معظم الحالات لأي توافق من أي نوع بينها وبين الأم، فالمعايير غائبة أو مختلطة أو متناقضة وأساليب التعامل لا تخضع لأي نظام مما يخل بطبيعة عمليات التنشئة والتربية باعتبارها عمليات واضحة منظمة، هذا بالإضافة إلى خطورة القيم والمفاهيم والعناصر الثقافية الوافدة الغربية التي

تدخل الأسرة بدخول العاملة الاجنبية إليها مما يهدد النسيج الثقافي للأسرة بقيمتها ومفاهيمها وأنماط سلوكها مما يتطلب تحديد دور العاملات في المنازل بكونهن مجرد مساعدات للأم في القيام بالأعمال المنزلية التي تستنفذ قواها، وتستهلك طاقاتها دون تحويلهن إلى مربيات ينهضن بأدوارها الأساسية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال وعي المرأة بمدى التهديد الذي يترصد أطفالها وأسرتها ومجتمعها نتيجة لاستكافها عن أداء دورها الأساسي نحو أسرتها وأبنائها بدفعهم لتبني نماذج ثقافية واجتماعية هجينة، وتربية جيل لا يشعر بالانتماء لأبويه وأسرته بوصفهما من قاما على تربيته وتنشئته.



الفصل الرابع

برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الرابع

برامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون استعراض وتقييم

ولاً - برامج رعاية الأسرة ، واقعها، محتواها، خصائصها:

لقد ظهر مفهوم دولة الرعاية "Welfare State" ولا نقول "دولة الرفاه" في دول مجلس التعاون الخليجي منذ اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره على نطاق واسع، وتكرس هذا المفهوم تدريجياً بشكل ترافق مع تراكم الثروة وما نتج عنها من تغيرات كبيرة في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعمل وتطور وظائف الدولة ومسؤولياتها، وسعيها الدؤوب لتحقيق رفاهية المواطنين عبر توفير جميع الخدمات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية لهم، والعمل على رفع مستواهم المعيشي باضطراد.

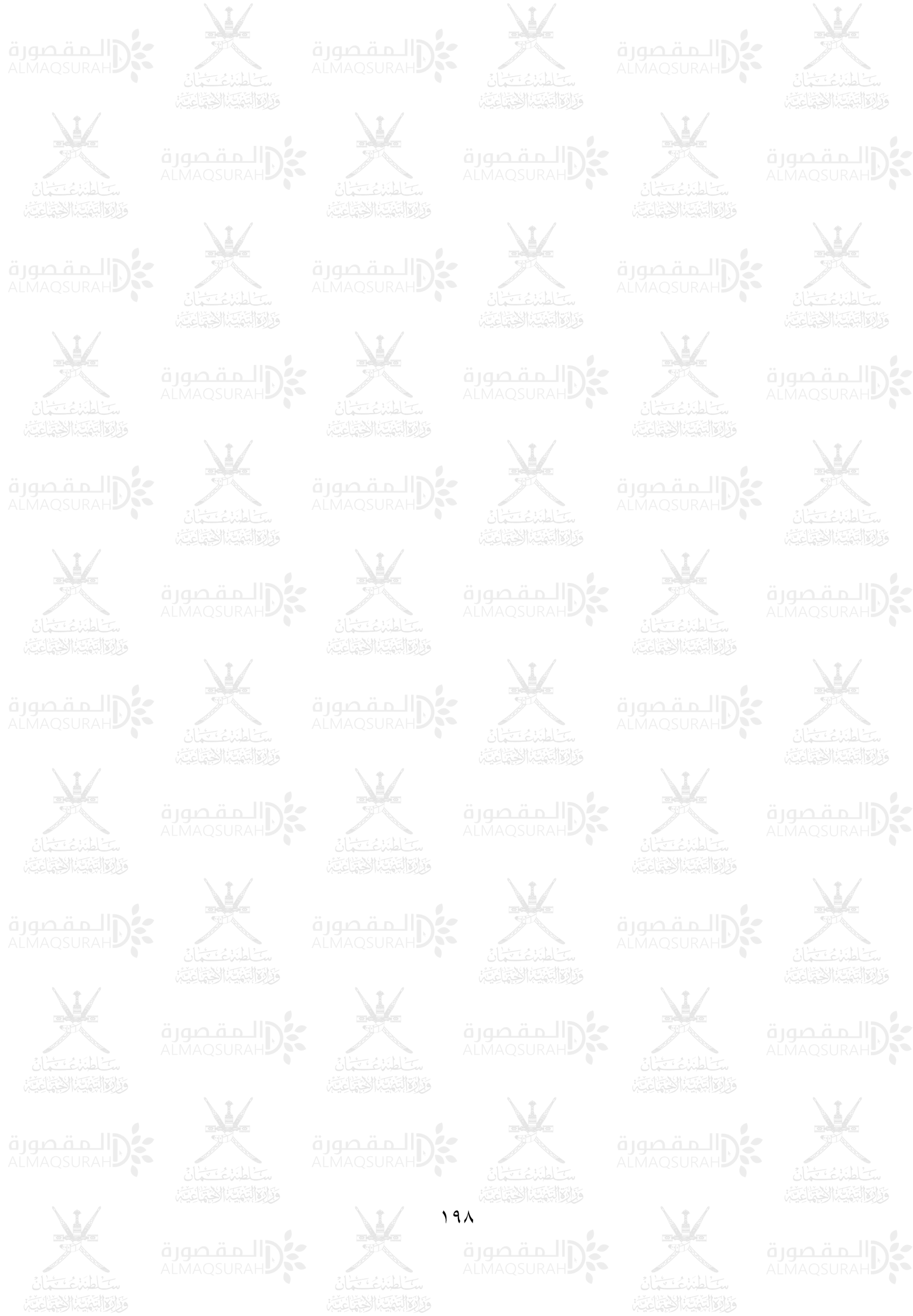
وبذلك تولت الدولة معظم أدوار الأسرة والمجتمع المدني وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي وأصبحت الحقوق الاجتماعية للمواطن جزءاً من منظومة الحقوق المدنية والسياسية للإنسان دون أي التزام منه غير التلقي، وبالتالي تضخمت الاعتمادات والمخصصات المالية اللازمة لتوفير خدمات التعليم والصحة والإسكان وشؤون الرعاية الاجتماعية وغيرها لفئات المجتمع المختلفة.

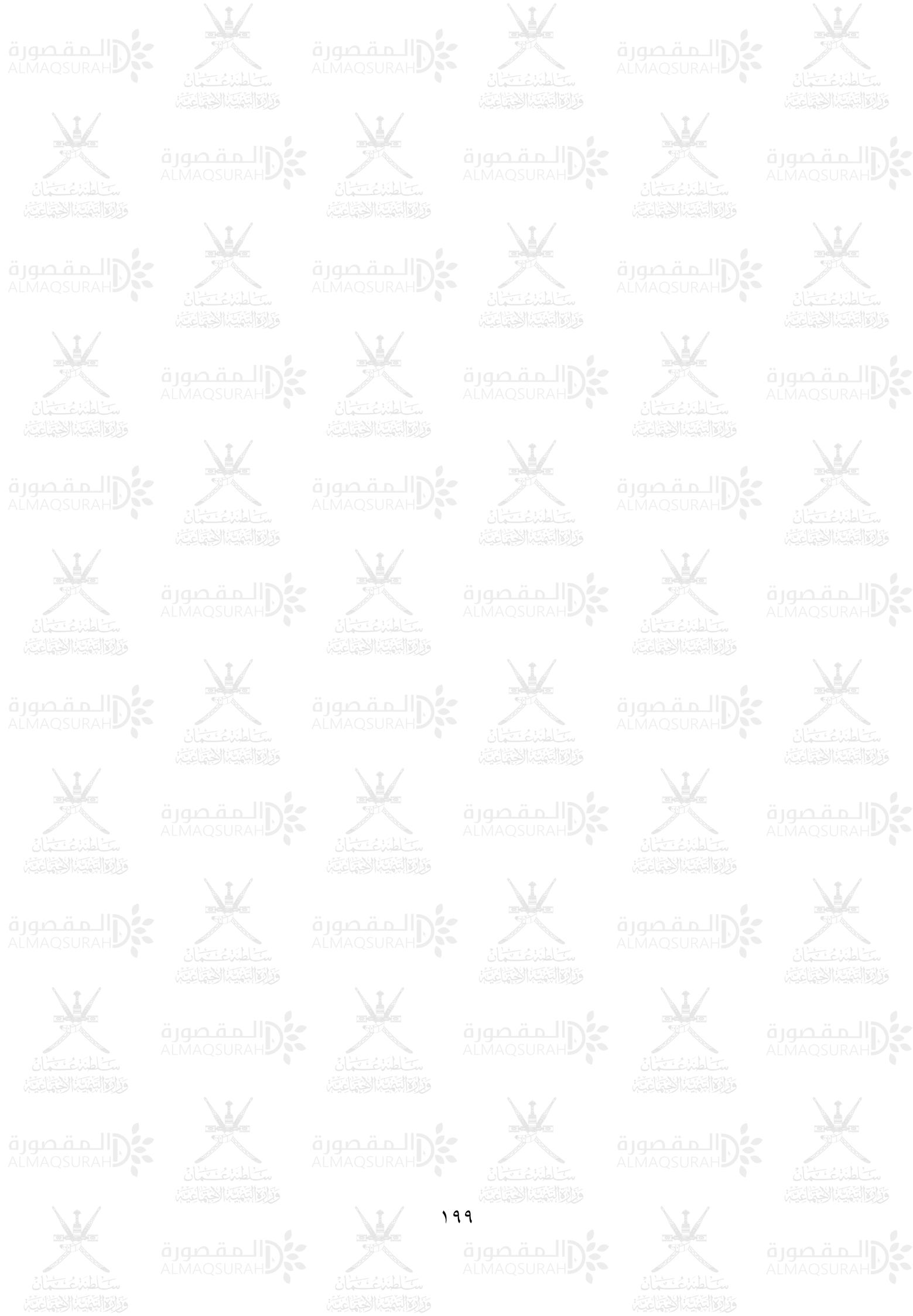
وإنطلاقاً من هذا الواقع المجتمعي والاقتصادي والسياسي الجديد الذي تبلور في أعقاب استخراج النفط وتراكم ريعه، واستناداً إلى تكريس هذا الواقع الجديد في بناء مؤسسي وتشريعات ودستور وغيرها من مقومات الدولة، تم التعامل مع الأسرة وحقوقها باعتبارها أساس المجتمع، يكفل القانون كيانها ويحمي تماسكها ويوفر الرعاية والتأهيل والأمن والدعم لأفرادها، وقد أكدت دساتير الدول الخليجية هذا الموقف والتوجه بشأن الأسرة بنصوص واضحة (أنظر في هذا الصدد: الطراح، ٢٠٠٢، الصفحات ١١-١٢) معبرة عن معالم سياسة رعاية للأسرة، وبالتالي محددة طبيعة البرامج والمشروعات الممكن اشتقاقها منها وتنفيذها، وينص دستور دولة الكويت (١٩٦٢) في المادة (٩) منه "على أن الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة... الخ". كما نصت المادة (١٥) من الدستور ذاته على "أن على الدولة أن ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي"، وكذلك نصت المادة (١٥) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على "أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف... الخ". وفي مجال الحقوق الاجتماعية تكفل دولة الإمارات العربية المتحدة رعاية الطفولة والأمومة، وحماية القصر والعجزة بسبب المرض أو الشيخوخة والعاطلين عن العمل إجبارياً، فنتولى الدولة تقديم المساعدات والدعم والتأهيل المناسب وفقاً لقوانين وتشريعات تنظم ذلك، أما دستور دولة قطر فتتص المادة الفقرة (أ) على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها". كما تنص الفقرة (ج) من المادة ذاتها على أن "الدولة ترعى النشء وتصوره

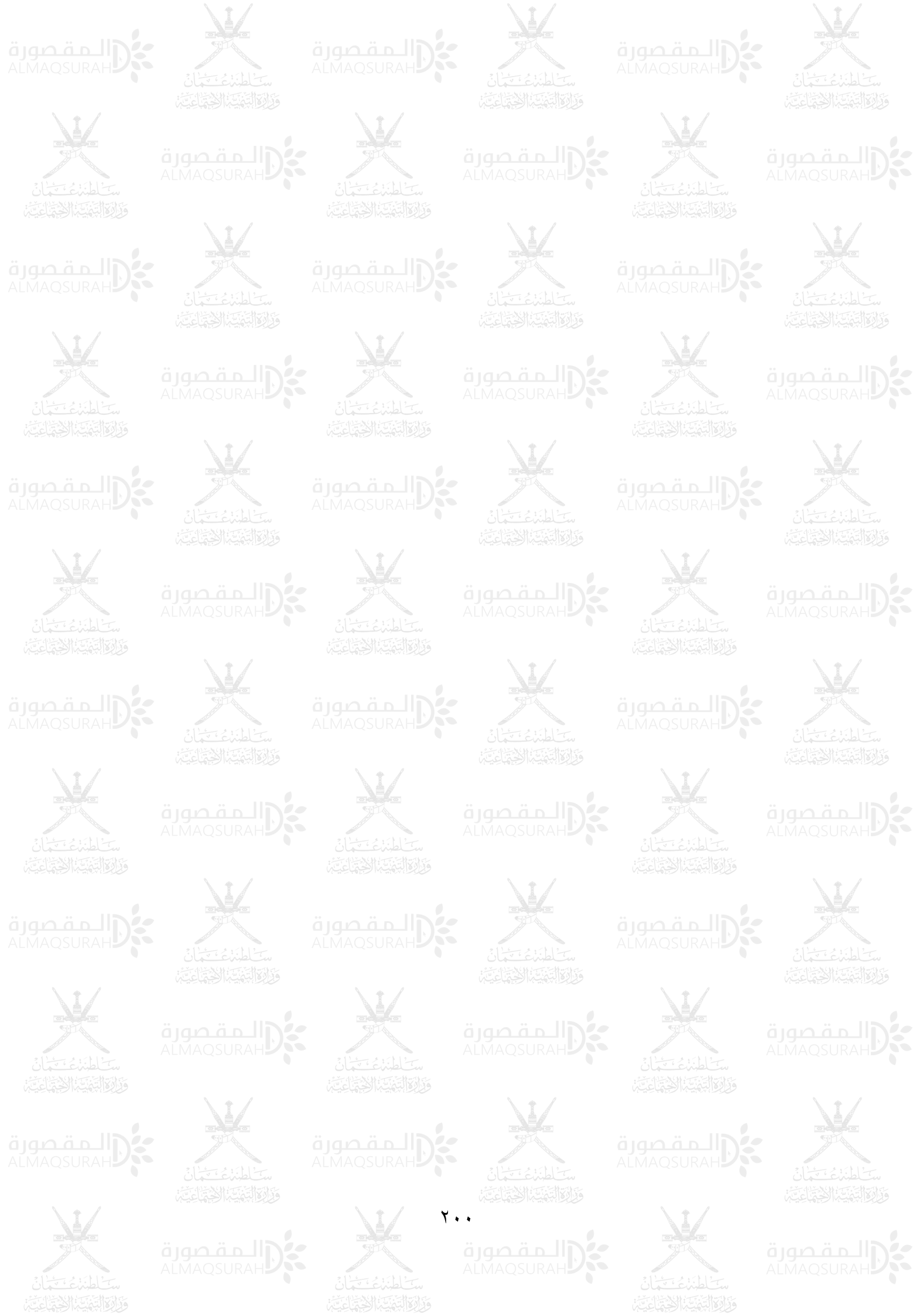
من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال الجسماني والروحي". أما مملكة البحرين فينص دستورها في المادة (١.٥) على "أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء ويحميه من الاستغلال ويقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي، كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي".

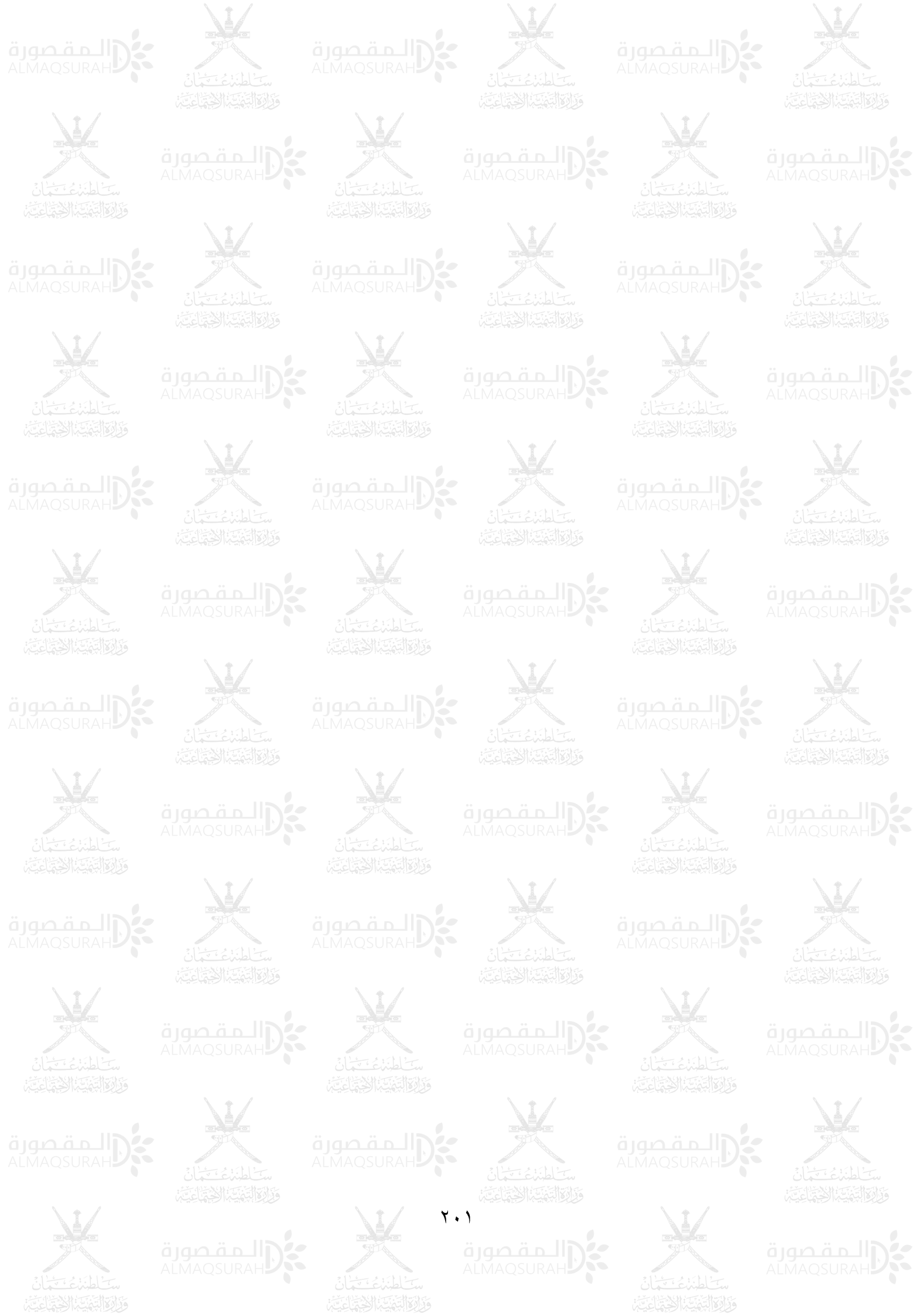
وفي المملكة العربية السعودية تؤكد الدولة على أنها تستمد سياستها في المجال الاجتماعي، بخاصة ما يتصل بشؤون الأسرة ورعاية الشباب والطفولة والضمان الاجتماعي، من الشريعة الإسلامية السمحة وعمادها القرآن الكريم والسنة النبوية.

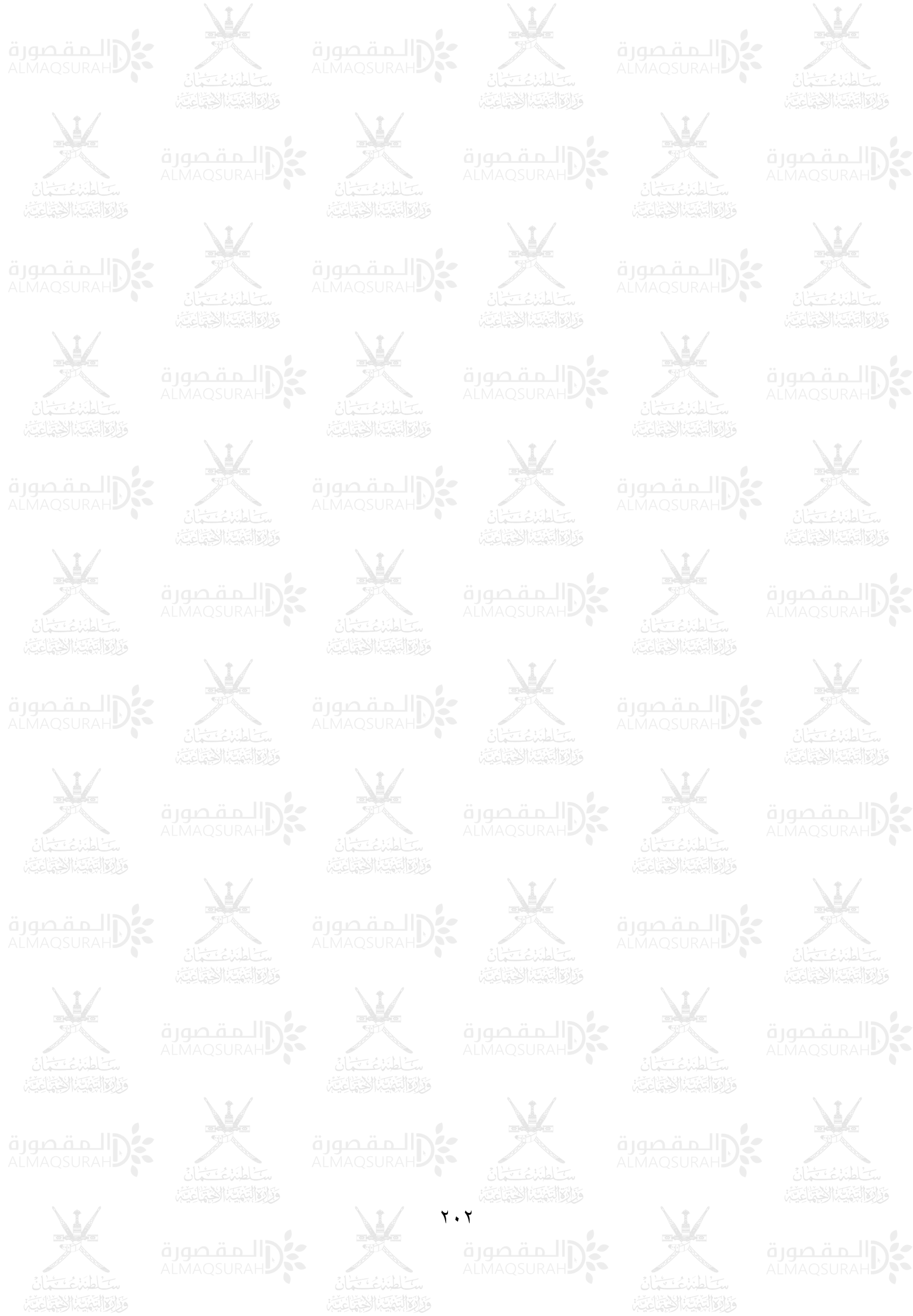
وبصورة عامة يمكن القول بأن معظم دساتير الدول العربية تنطلق في رؤيتها للأسرة من ربط الأسرة بالدين الإسلامي وما يتضمنه من أحكام الشريعة مؤكدة على طابعها الديني، ولكنها في الوقت نفسه تستعمل بعض التعبيرات مثل الاصالة والأخلاق لترك باب التأويل مفتوحاً، وذلك للتوفيق بين متطلبات العصر ومقتضيات التطور من جهة، والاتجاهات المحافظة التقليدية من جهة أخرى (خضر، ١٩٩٦، ص ١٠٦).

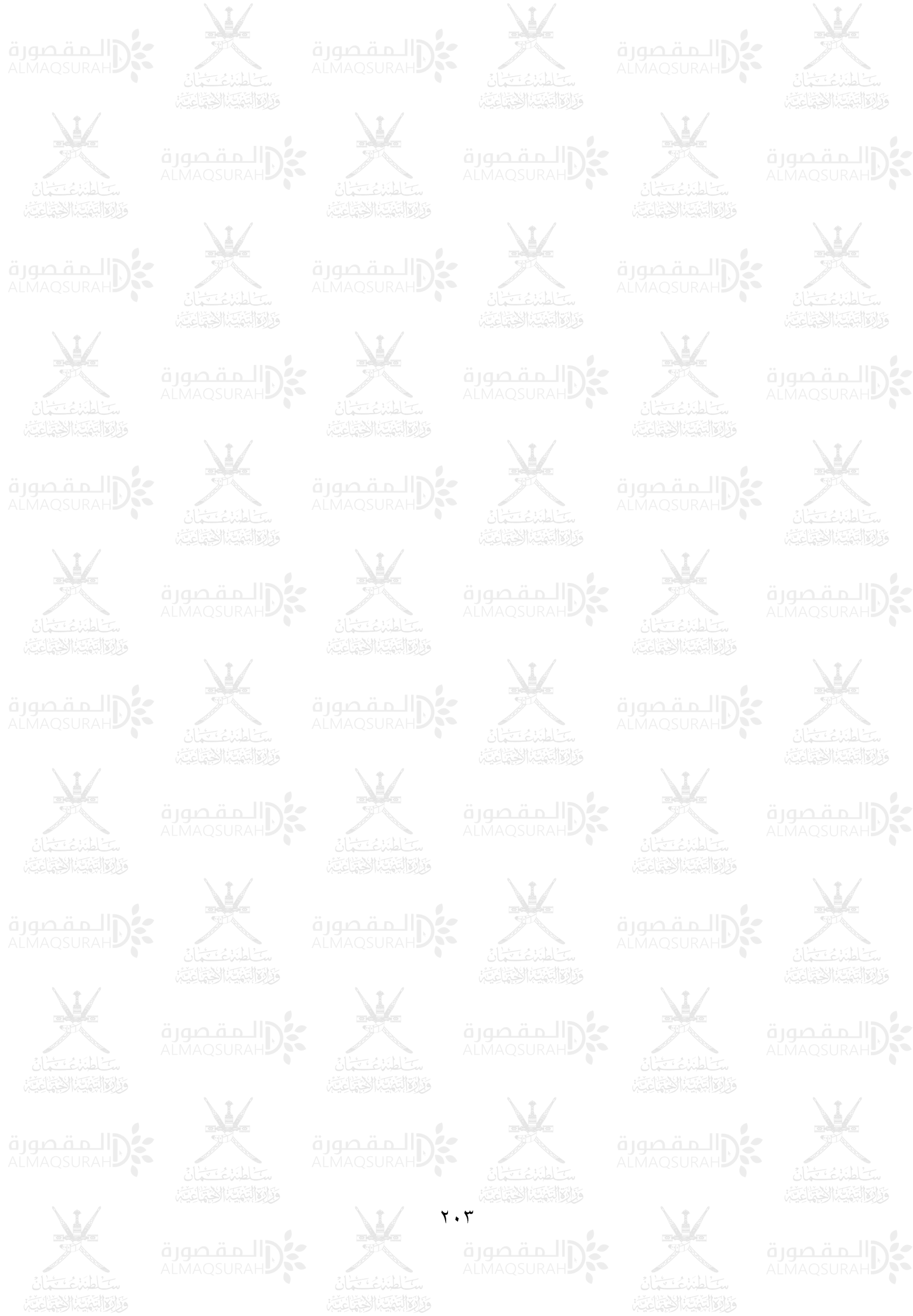


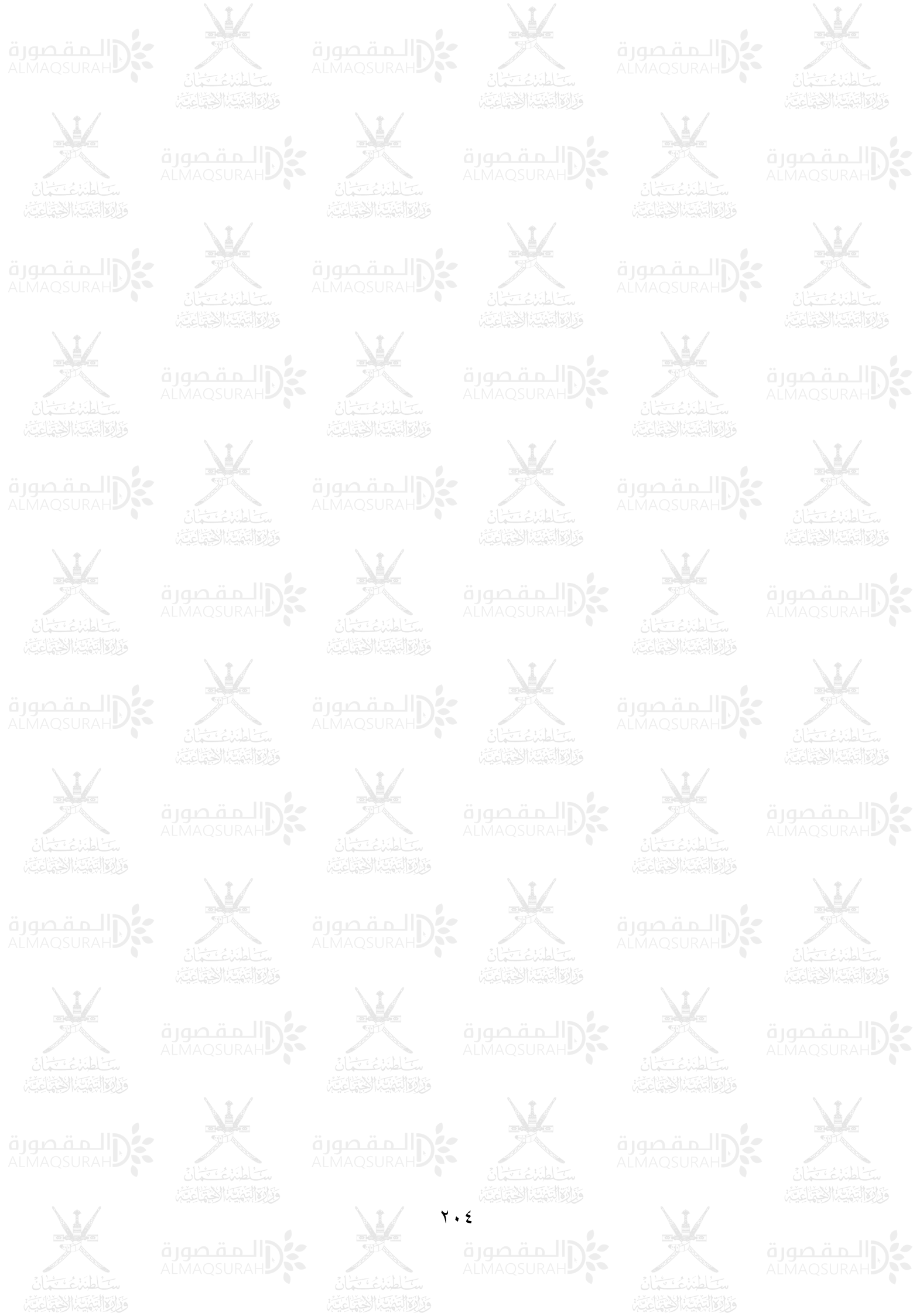


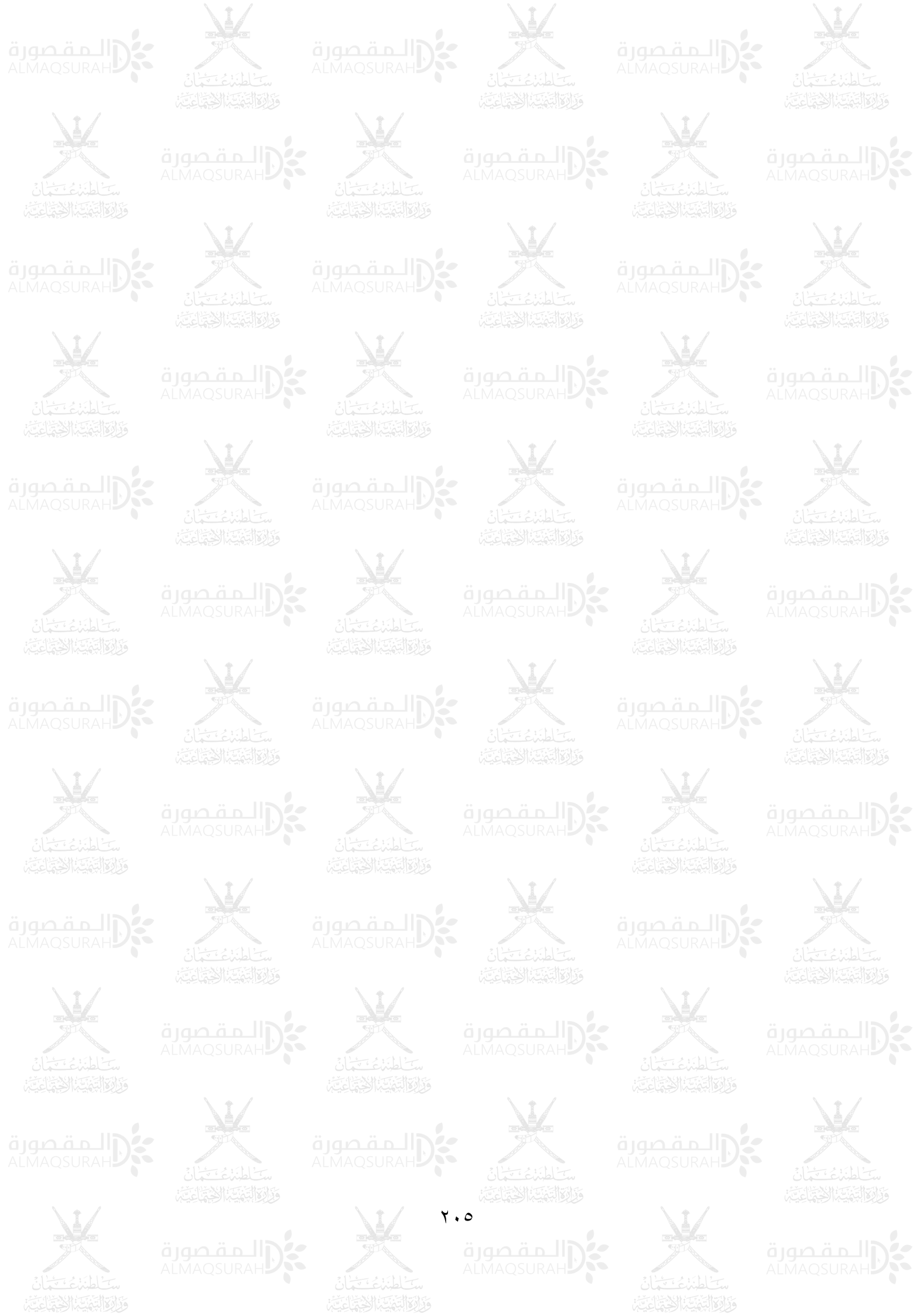


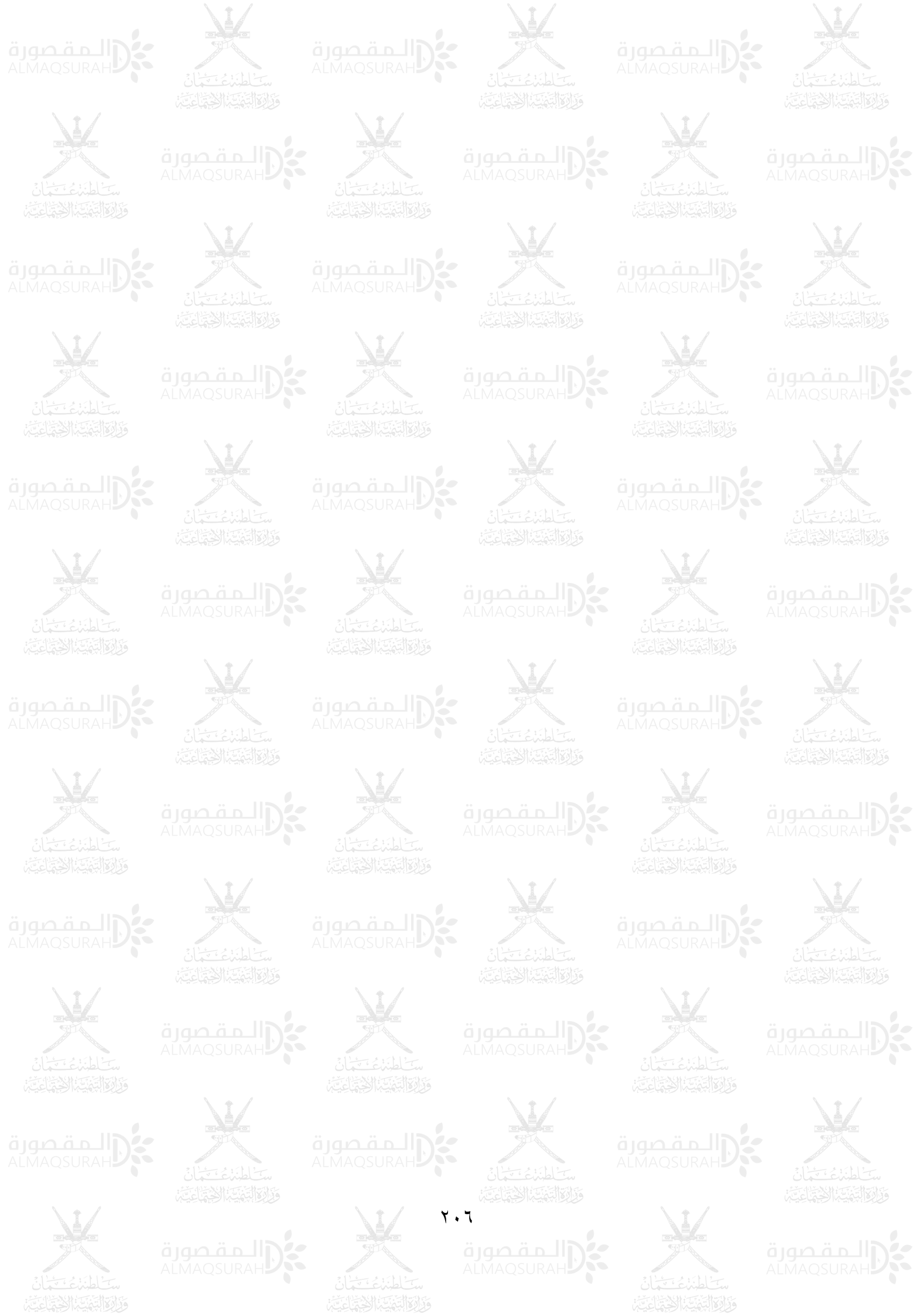


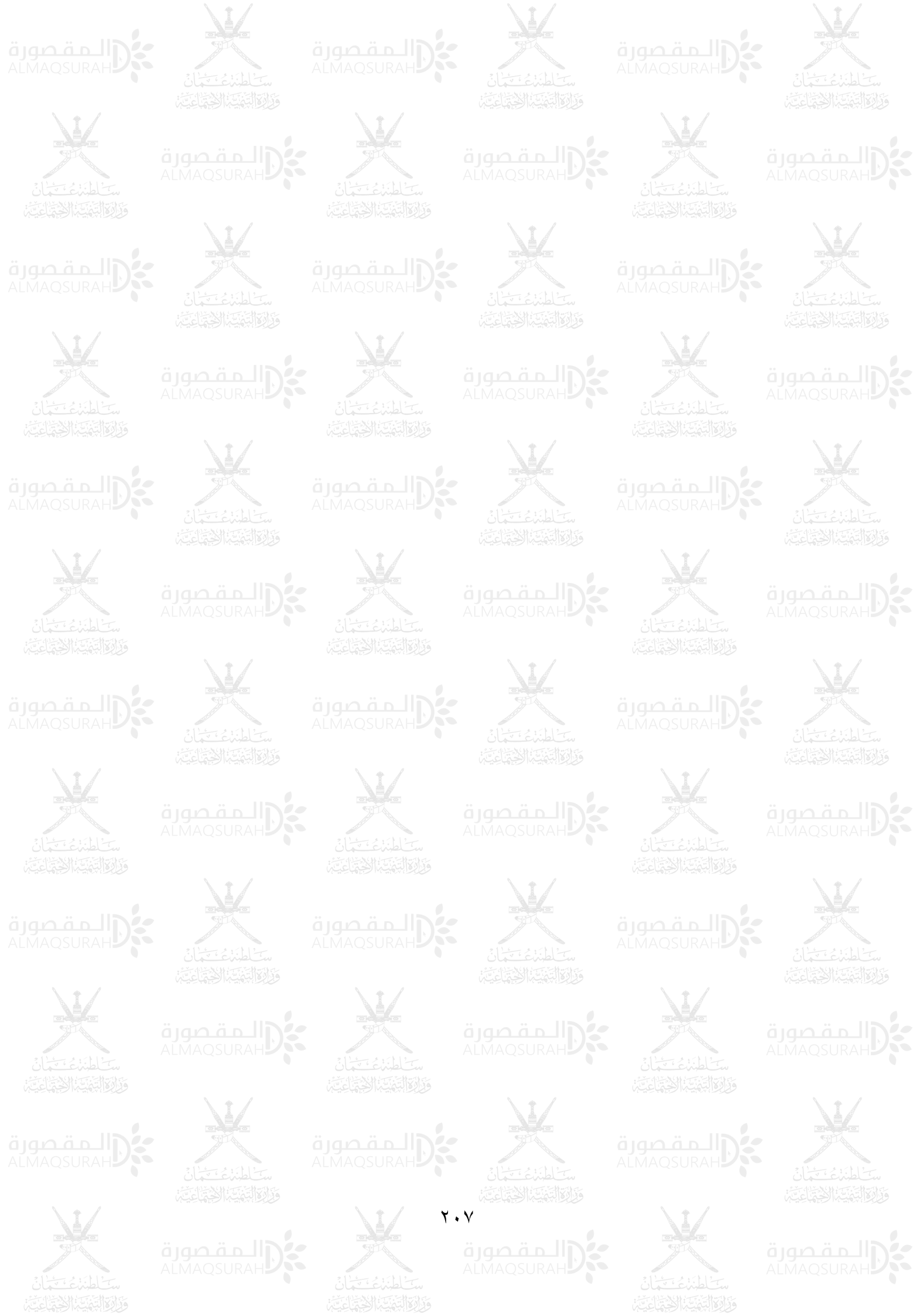


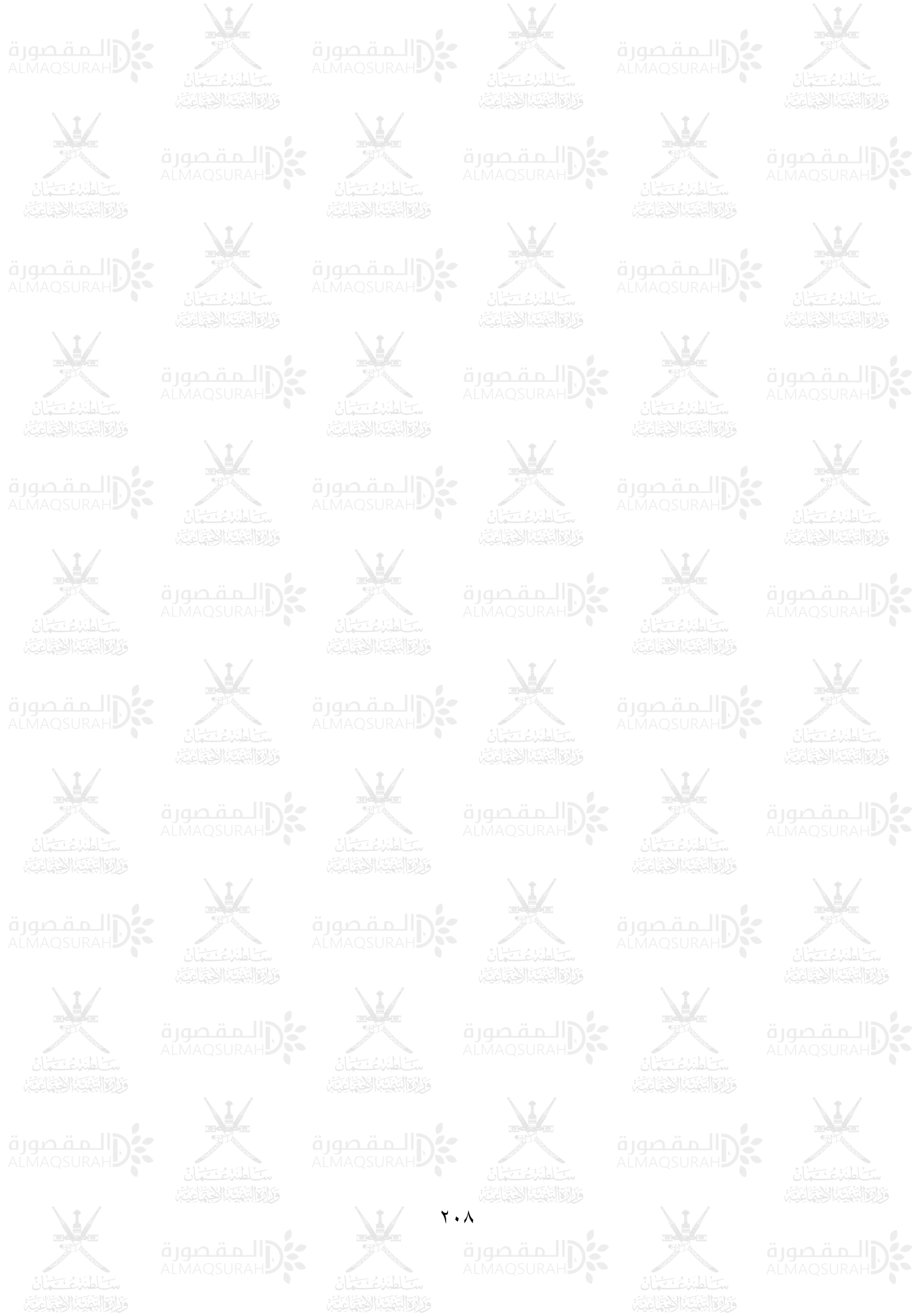


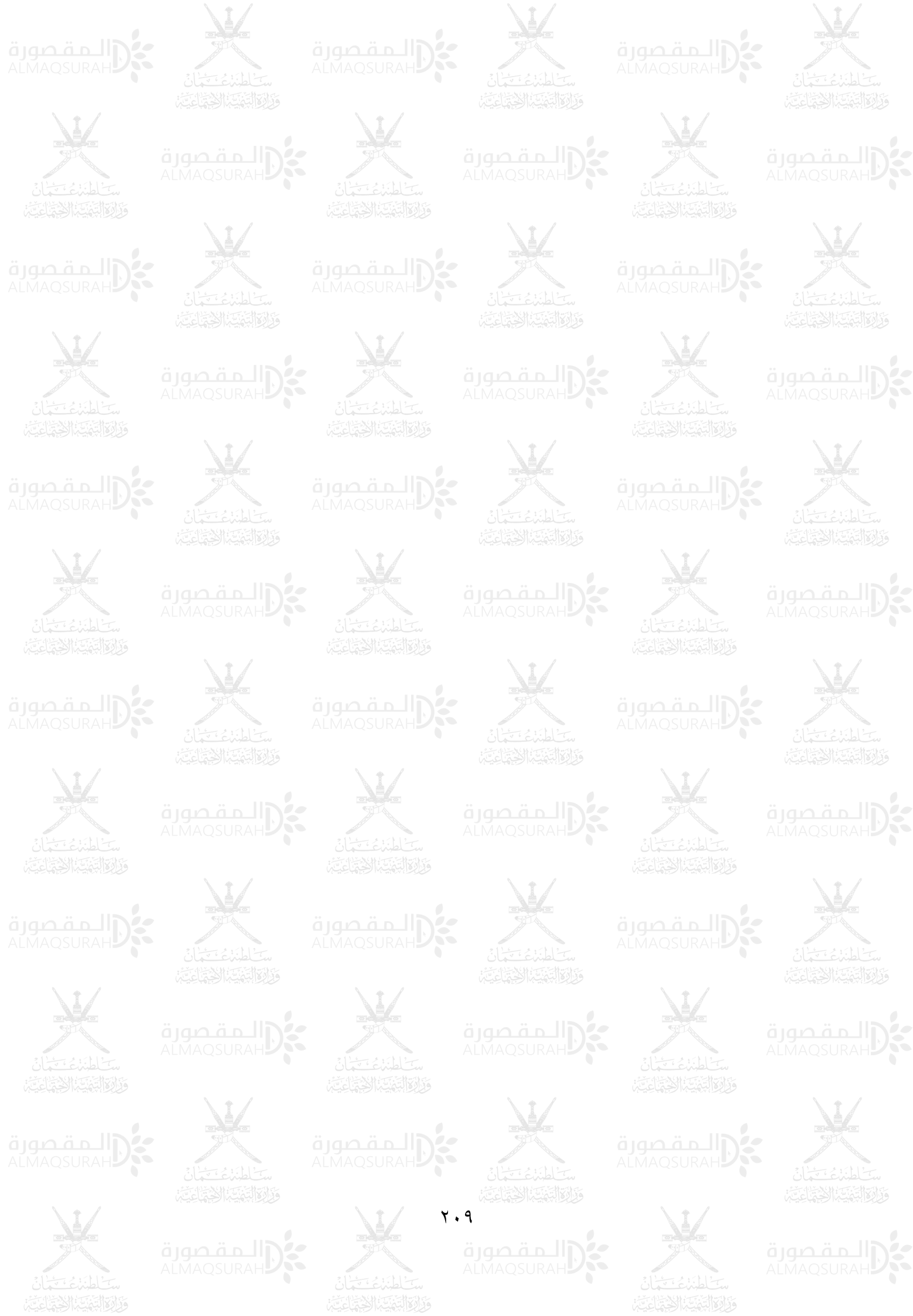


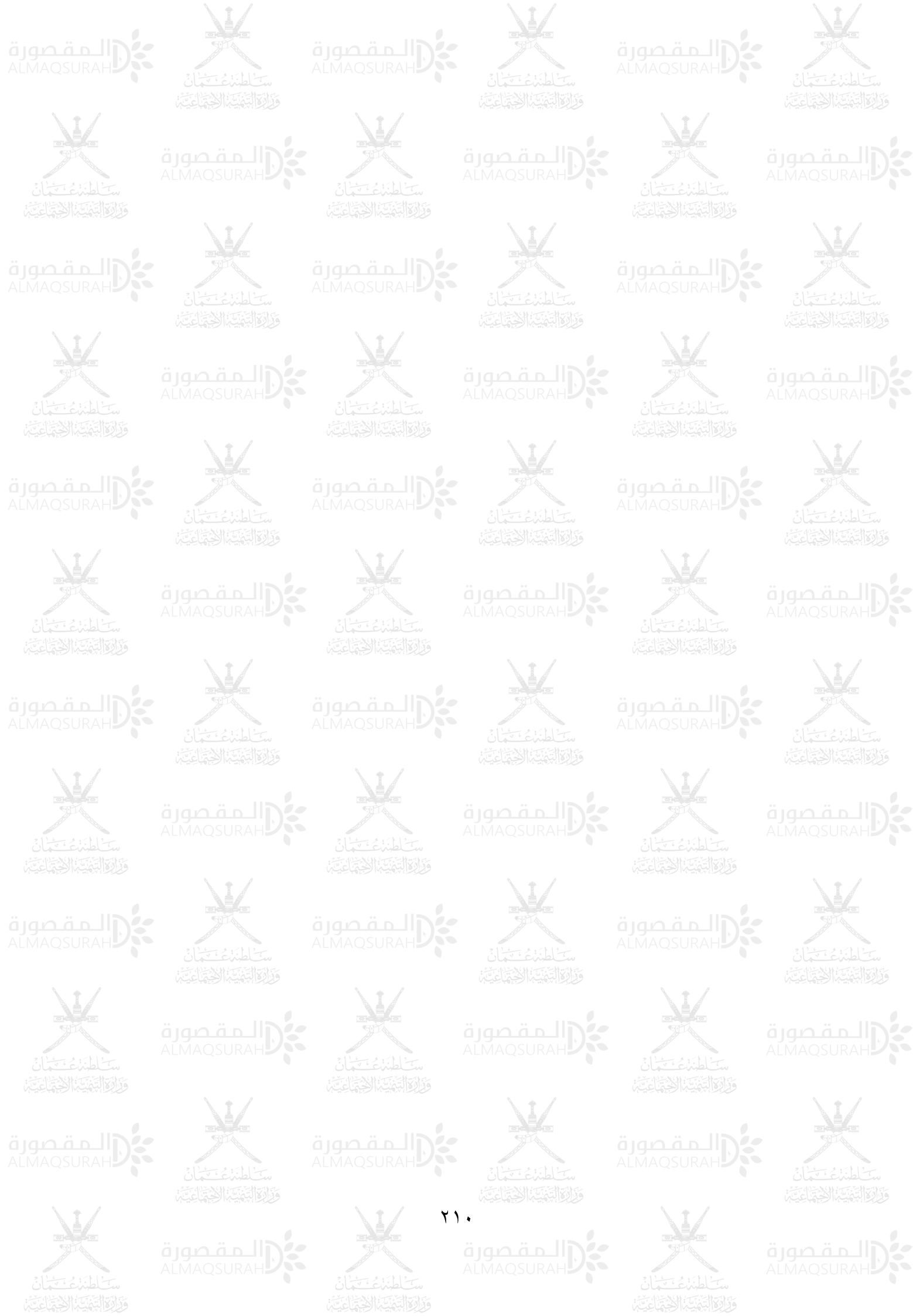


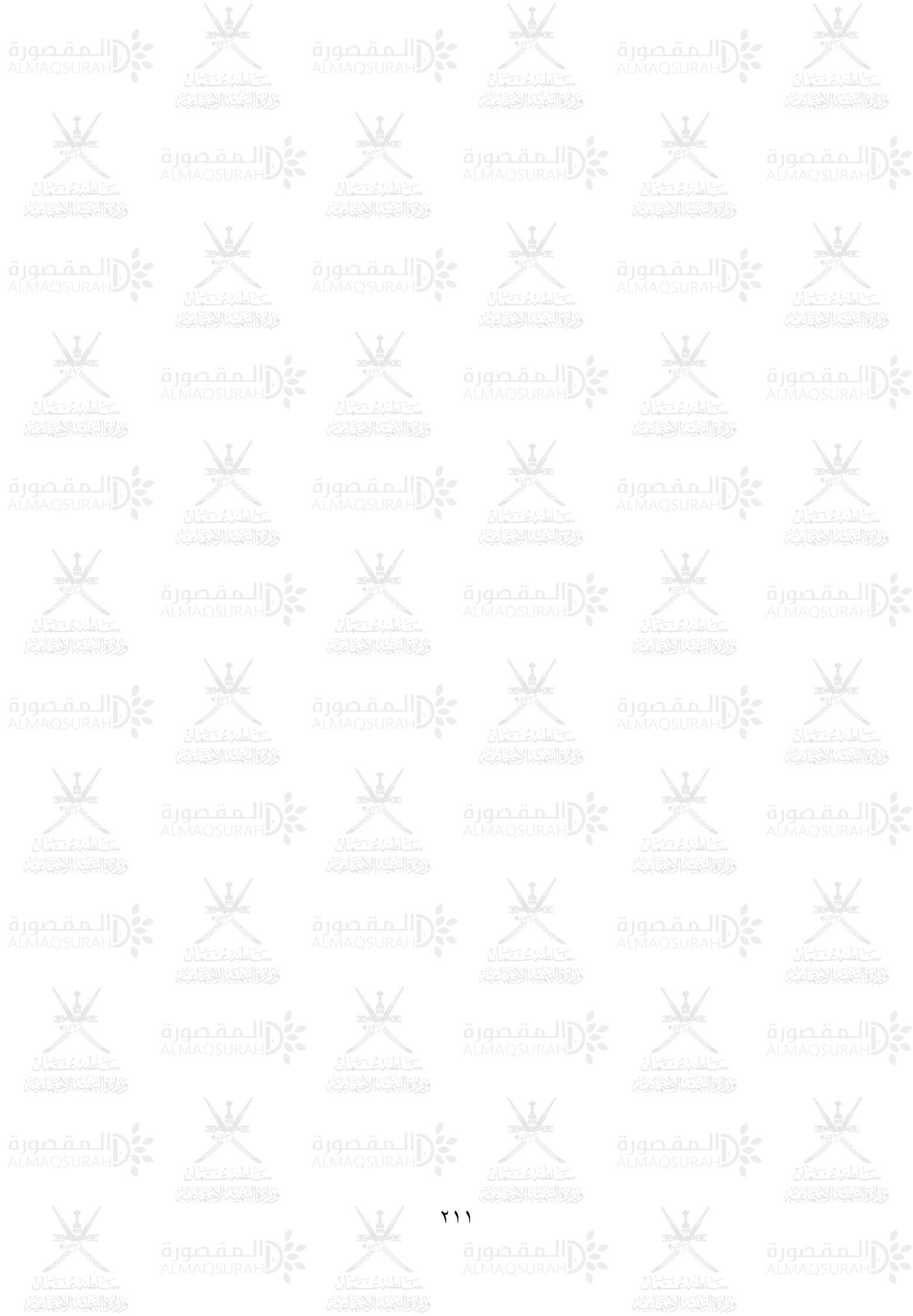


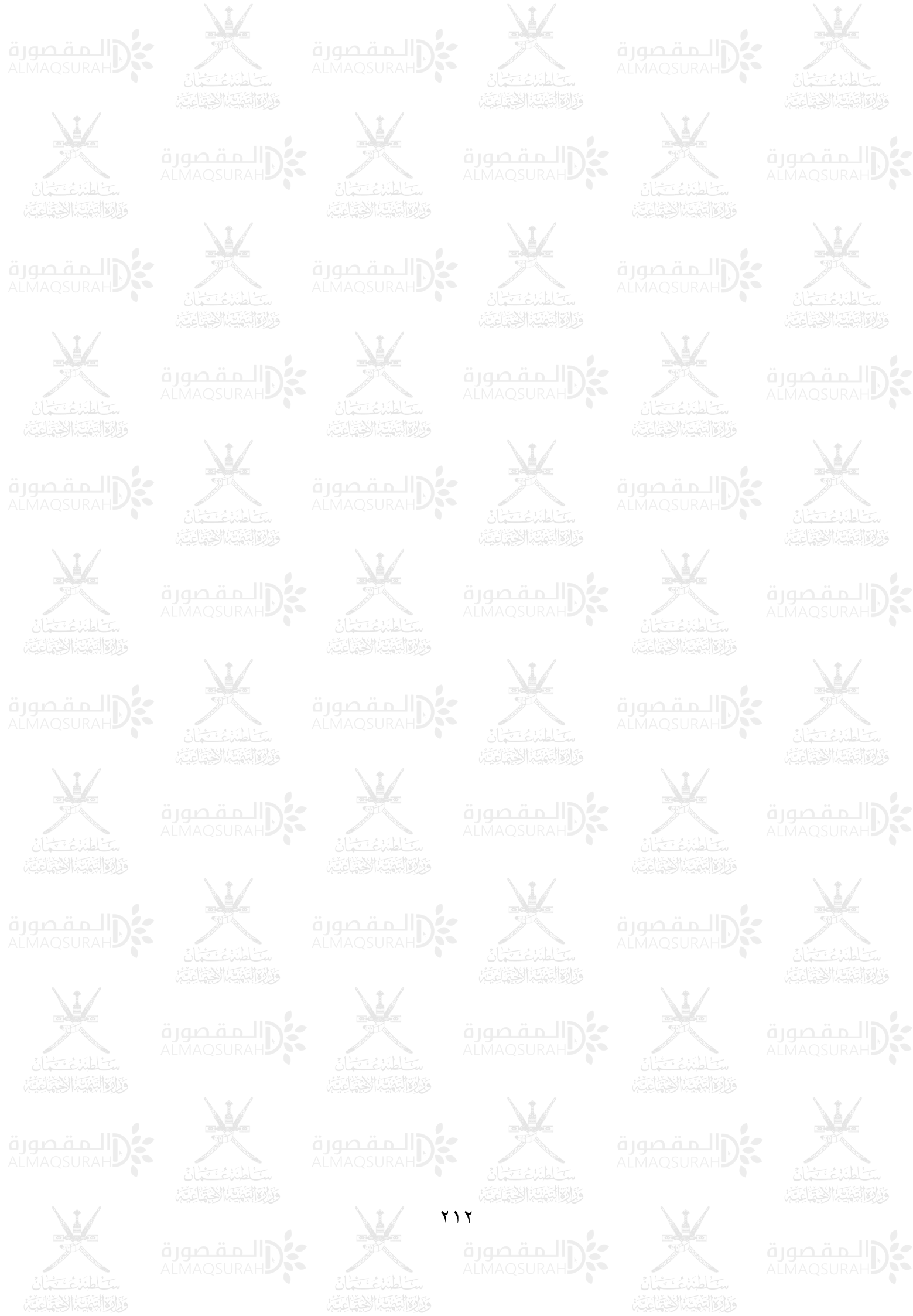












ثانياً - رؤية نقدية لبرامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي:

١- إعتقاد البرامج على تمويل الدولة:

تؤكد الدراسات والتقارير المنشورة لبرامج ومشاريع رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي على أن الدولة هي الممول الرئيسي- أن لم يكن الوحيد- لهذه البرامج منذ قرابة ثلاثة عقود. وفي ظل هذا الدور الرعائي تقلص دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني إلى أدنى مستوياته أو ظل محدوداً، بل أن العديد من هذه المنظمات ومشاريعها اعتمدت على الدعم المالي والعيني من الدولة.

٢- إنكفاء البرامج للروح الإتكالية:

لا شك في أن لبرامج ومشاريع رعاية الأسرة في دول الخليج العربية منذ نشأتها حتى الآن فائدتها وإنجازاتها، لكن اعتماد هذه البرامج على الرعاية المباشرة من الدولة، وتقديمها للمساعدات والمعونات المالية للأفراد والأسر باعتبار ذلك المكون الأساسي للبرنامج المعين، أدى إلى إنكفاء روح اتكالية، وموقف سلبي من العمل المنتج لدى قطاع هام من المواطنين، وكسبهم لدخل غير قليل دون تقديم عمل مقابلة جعلهم يحجمون عن العمل في مهن وأنشطة إنتاجية عديدة ويتوجهون للعمل بقصد إشغال الوقت في أنشطة محدودة بأعمال الوساطة المالية والتجارية وعمليات المضاربة، أملاً في تحقيق الكسب الوفير والسريع.

٣- لم تؤد البرامج إلى رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها:

بالرغم من التاريخ الطويل لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة وتوفيرها الدعم المالي المستمر والكافي لتمتع الأسر بمستوى معيشي مقبول نسبياً، إلا أن هذه البرامج لم تتمكن من رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها تدريجياً عبر عمرها الزمني الطويل، كما أنها -أي البرامج والمشروعات- لم تسهم في زيادة الفرص وتوسيع الخيارات للمواطنين، فاستمر أفراد هذه الأسر أسرى للدعم المادي الذي يلبي احتياجاتهم المعيشية وقيهم الوقوع في فقر الدخل، ولكنها في الآن ذاته لم تقدم لهم أي حماية في مواجهة فقر المعرفة والامكانيات والقدرات، وتطوير قدراتهم من خلال تطوير امكاناتهم وقدراتهم ووسائلهم الإنتاجية والإبداعية.

٤- البرامج ذات مضمون تقليدي لم يتغير مع الزمن:

تشير بعض الدراسات إلى أن أنماط برامج ومشروعات رعاية الأسرة استمرت تقليدية ولم تتغير من حيث المحتوى والمضمون، في الوقت الذي تغيرت فيه بنية الأسرة الخليجية وتأثرت وظائفها نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع الخليجي، الأمر الذي أحدث فجوة أو هوة اجتماعية واسعة بين التغيرات التي أصابت بنية الأسرة الخليجية، وتقليدية أنماط برامج ومشروعات رعاية الأسرة وجمودها، ولقد نجم عن اتساع هذه الفجوة تأثيرات سلبية أثرت على نوعية استفادة الأسر من هذه البرامج والمشروعات والأهداف المنشودة من وراء أنماط هذا النوع من الرعاية التقليدية (الطراح ٢٠٢ صفحة ٧٨).

٥- تتمحور البرامج حول تقديم خدمات إستهلاكية تفتقر إلى الإستدامة:

إن الخدمات التي تقدمها البرامج والمشروعات في معظمها خدمات استهلاكية تفتقد عنصر الاستدامة من خلال بناء القدرات والمهارات وتمكينها بإتاحة الفرص لها . ذلك أن تصميم هذه البرامج يقوم على الإستجابة لحاجة ما فردية أو جماعية لتقديم خدمة أو عون لأفراد أو لفئات تحتاج لهذا النوع من الخدمات أو المعونات لفترة من الزمن دون أن يتعدى ذلك إلى تطوير قدرات الأفراد بشكل جدي. فباستثناء بعض البرامج كمحو الأمية أو التدريب على ممارسة مهنة الخياطة وتطوير لغة أجنبية كاللغة الإنجليزية أو الإعداد لممارسة مهنة مربية في حضانة نجد أن هذه البرامج في غالبيتها قاصرة عن إعداد الأفراد لممارسة مهن إجتماعية تربوية أو تعليمية تمكنهم من أن يكونوا أفراداً منتجين لا مستهلكين.

٦- لم تؤد البرامج إلى الحد من المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات الخليجية:

على الرغم من ارتفاع كلفة المساعدات والخدمات الاجتماعية إلا أنها لم تتمكن من الحد من تفاقم المشكلات ومواجهة التحديات الكبرى التي تواجه قطاعاً هاماً من الأسر في بعض الدول الخليجية مثل تزايد معدلات البطالة، واتساع جيوب الفقر، والفجوة بين الأجيال وغيرها. ذلك أن الخدمات الاجتماعية بما فيها الرعاية الاجتماعية اقتصر على مفهوم تقديم العون المادي لمحتاجيه دون تجاوز ذلك نحو مفهوم تمكين الأسرة من أن تكون وحدة إنتاجية قادرة على تلبية إحتياجات أفرادها من خلال المشروعات الإنتاجية الصغيرة التي بادرت إلى تنفيذها العديد من دول العالم النامي

وحققت إنجازات مهمة على هذا الصعيد، ويتطلب تنفيذ المشروعات الإنتاجية على صعيد الأسرة تثقيف الأسرة وأفرادها بهذا المفهوم لتحويلهم من متلقين سلبيين إلى منتجين فاعلين وتدريبهم على إدارة هذه المشروعات لتحقيق النجاح وبالتالي مكافحة البطالة والفقر.

٧- لا تعبر البرامج عن تعاون فعال بين الجهات ذات العلاقة:

لا تميّز بعض الدول الخليجية في تقاريرها التي تضمنت المعلومات المبينة في الجدول السابق عن البرامج والمشروعات التي تقدمها الوزارات المختصة للمواطنين كجزء من مسؤولياتها العامة كوزارة التعليم ووزارة الصحة من جهة، وبين عناصر معينة تعليمية وصحية وتشغيلية تتضمنها البرامج والمشروعات الأسرية التي تقدمها وزارات أخرى كالشؤون الاجتماعية مثلاً من جهة أخرى فبرامج ومشروعات الأسرة تتكون عادة من عناصر وأنشطة تتصل بتعليم أو تطبيب أو تشغيل الأسرة كوحدة اجتماعية أو بواحد أو أكثر من أفرادها كالمرأة أو الأطفال أو كبار السن أو الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقع مسؤولية الإشراف والتنفيذ والمتابعة لهذه البرامج والمشروعات على عاتق وزارات الشؤون الاجتماعية، ومن الطبيعي والمتوقع أن تتعاون وزارات الشؤون الاجتماعية مع الوزارات والمؤسسات الرسمية صاحبة الولاية على قطاعات التعليم والصحة والتشغيل وغيرها. فالتعاون والتنسيق بينها يحقق الكثير على صعيد كفاية الأداء وحسن التنفيذ والحد من الإزدواجية وتخفيض الكلفة وتحقيق التكامل والشمولية في البرامج والسياسات الاجتماعية القطاعية.

٨- لا تركز البرامج على القيم التي تتطلع إليها المجتمعات الخليجية:

لا يلحظ المتمعن في نوعية وأهداف البرامج والمشروعات الأسرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كثيراً من الصلة والتركيز على القيم التي يتطلع المجتمع الخليجي العربي الإسلامي بهيئاته ومؤسساته إلى تحقيقها، فالصلة بين البرامج والمشروعات الموجهة للأسرة من جهة، والغايات الوطنية التي يرنو المجتمع لبلوغها من جهة أخرى، يجب أن تكون صلة عضوية، وقاعدة أساسية تبرر وجود هذه البرامج والأنشطة، وهذه الصلة تشكل مقياساً نوعياً لمدى فاعلية وجدوى تلك البرامج. فمفاهيم مثل التكامل الاجتماعي والتماسك الأسري، والتعاون والتعاقد بين أفراد المجتمع الأصغر فالأكبر، وتوسيع دائرة الشعور بالإنتماء من نطاق الأسرة إلى إطار المجتمع والوطن، وترسيخ الإرث الثقافي والأخلاقي وإحترام عناصره المختلفة من القيم الأخلاقية والاجتماعية مفاهيم وقضايا ذات بعد وطني لا بد من الإستناد إليها في برامج الرعاية الاجتماعية كمنطلقات وأهداف وأساليب للعمل لتعزيز العلاقة بين خدمات الرعاية الاجتماعية وأهداف المجتمع ككل.

٩- البرامج معزولة عن إطارها الفكري وعن السياق العام للسياسات الاجتماعية:

بما أن أدوار الأسرة المختلفة هي تعبير عن وظائفها البيولوجية والاقتصادية والعاطفية والنفسية والتربوية والاجتماعية، وبما أن الوظائف بطبيعتها ثابتة في تصنيفها ولكنها متغيرة في مضمونها، فإن الوظائف تمثل مجالات العمل في حين تمثل البرامج والمشروعات والأنشطة التي تساعد الأسر والأفراد على التكيف

ومواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات التي يتعرضون لها،
مضمون وظائف أو أدوار الأسرة بفعل العوامل والأسباب المختلفة.

إن البرامج والمشروعات الأسرية القائمة حالياً في دول مجلس
التعاون الخليجي على تعددها وتنوع أهدافها ومضامين أنشطتها، إلا
أنه يصعب تصنيف جزء كبير منها بالتوافق مع مجالات العمل
(الوظائف أو الأدوار) المعروفة للأسرة، الأمر الذي يجعلها تبدو
معزولة عن إطارها الفكري وعن السياق العام للسياسات
الاجتماعية، فتصبح مجرد برامج تعالج مشكلة اجتماعية أو أكثر
بصورة مباشرة وسطحية نوعاً ما، تفنقر إلى العمق المطلوب
لمعالجة المشكلات من جذورها والقضاء على أسبابها.

وفي المحصلة فإن الهدف النهائي لإنشاء برامج ومشروعات للأسرة
هو دعم الأسر ومساعدتها في القيام بوظائفها (أدوارها) الاجتماعية
والاقتصادية والتربوية والبيولوجية وغيرها، فتمكين الأسرة من
القيام بوظائفها مسألة مرجعية بالنسبة لتحديد مضمون ومجال عمل
وأهداف برامج ومشروعات الأسرة .

١٠- تستند البرامج إلى قاعدة معرفية تراكمها الدراسات والبحوث:

بما أن البرامج والمشروعات تقوم على قاعدة تحقيق أهداف محددة،
فمن الطبيعي أن يتم انشاؤها بناء على نتائج دراسات تحليلية مسبقة
لواقع الأسر وللأسباب المؤدية للتغيرات المستمرة لهذا الواقع،
وللآثار المترتبة على التغيرات واتجاهاتها، وهذا يعني أن إجراء
الدراسات مسألة ضرورية، وتشكل جزءاً هاماً من إعداد البرامج

والمشروعات الخاصة بالنهوض بالأسرة وتمكين أفرادها وصياغة السياسات الأسرية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

هذا وتقوم جميع دول مجلس التعاون الخليجي بدراسات متنوعة للأسرة والمجتمع فيها ولكن هذه الدراسات متناثرة وتحتاج إلى شيء من التركيز والانتظام في إطار برنامج بحثي متكامل يقوم على أساس مرجعية نظرية محددة وتوجيه فكري اجتماعي، وغايات مجتمعية وطنية منشودة، وأن يتم تنفيذه بمنهجية وأدوات علمية مناسبة (وحبذا لو كانت موحدة)، تراعي مسألة الترابط بين المتغيرات، والتكامل بين الظاهرات المختلفة، وتتشد توفير المعلومات الأساسية والتنموية الاجتماعية بصفة عامة.

ويلاحظ المطلع على الدراسات المتعلقة بالأسرة والتي أجريت في دول مجلس التعاون أن هناك نقصاً في الدراسات، وفي حالة وجود بعضها فإن هناك نقصاً في دراسات التتبع لرصد آثار متغير معين أو عدد من المتغيرات على الأسرة بنيتها وتركيبها وحجمها وإتجاهاتها وبالتالي فإن هذا النقص يبدو في البرامج والمشروعات المتعلقة بأنماط تكوين الأسرة وباتجاهات تغير حجمها ديموغرافيا واجتماعياً، وكذلك بالأسباب والآثار الحقيقية لتزايد مشكلات باتت تمثل أخطاراً اجتماعية كالطلاق، وتزايد أعداد ونسبة غير المتزوجات، وتأخر سن الزواج عند الذكور والإناث، واتساع الفجوة الثقافية والتواصل بين الأجيال، وتزايد أعداد كبار السن وأعباء وكلفة رعايتهم، وآثار الهجرة على القيم والسلوك والحياة الأسرية، وآثار العولمة على الأسرة والمجتمع والاندماج الاجتماعي وغيرها، علماً بأنه من طبيعة هذه الظاهرات والمشكلات أنها متداخلة تتأثر ببعضها البعض، ولا يجوز تجاهل علاقاتها المتبادلة عند دراسة

وتحليل أي منها، فمثلاً إن لإنخفاض معدلات الخصوبة، والهجرة، وارتفاع معدلات الطلاق وتزايد أعداد كبار السن، وانخفاض حجم الأسرة وغيرها من الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية تأثيراً في طبيعة العلاقة بين الأجيال وفي سلوك الأفراد وقدرتهم على التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واختيار الحلول لها، كذلك فإن لتأخر سن الزواج والعمل خارج المنزل والمستوى التعليمي للمرأة أثر مباشر على سلوكها الإنجابي المتمثل في العدد الإجمالي للأطفال الذين تتجهم، وبالتالي على حجم أسرتها، كما أن زيادة معدلات الطلاق تؤثر على صورة مؤسسة الزواج والأسرة كارتباط وتماسك له قيمته الاجتماعية العالية ويتمتع بشكل من القدسية. وللطلاق آثاره المدمرة على الأطفال من الناحية النفسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلاقته طردية مع انحراف الأحداث وله - أي الطلاق - آثاره القاسية والمدمرة أحياناً على الأبناء المعاقين والمرضى وكبار السن والنساء غير المؤهلات للعمل المنتج.

وهكذا هو الحال بالنسبة للآثار المتعددة والمتداخلة للتطور العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي وللعولمة والهجرة وغيرها من الظواهر الديموغرافية والاجتماعية على الأسرة ككل وعلى أعضائها منفردين، ففي الكثير من الحالات تؤدي الاتجاهات والتغيرات المتسارعة لهذه الظواهر إلى الحيلولة دون أن تقي بعض الأسر بواجباتها والقيام بوظائفها الإنتاجية، أو الإنجابية، أو الاجتماعية فلا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها في التعلم والتطبيب والعمل المنتج والتمتع بالمأوى الملائم والحياة النفسية المستقرة والكرامة. وفي حالة إجراء الدراسات التي تتناول هذه الظواهر فإن هناك غياباً واضحاً لأثر هذه الدراسات في القرارات الاجتماعية، فمتخذ القرار لا يستند غالباً إلى مرجعية من المعلومات والقضايا والنتائج التي يتم

التوصل إليها، بل غالباً مايستند قراره إلى رؤية شخصية أو إجتهد فردي كثيراً ما يتعارض مع الواقع ومتطلباته ويجعل من الدراسات ونتائجها تراكم معرفي لا وظيفة له مما يتطلب تنوير متخذ القرار وإضاءة قراراته بما يتوافر من معرفة عن الجوانب التي تتناولها هذه القرارات.

١١- وتتطلب برامج الرعاية الأسرية:

إعداد كوادر إشرافية متخصصة تقوم بإعدادها الدوائر المسؤولة في الدولة عن هذه البرامج مثل دوائر الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة لتكوين كوادر قادرة على القيام بمهام التخطيط والإشراف والتقييم، وتتمتع برؤية واسعة للعلاقة بين برامج الرعاية الأسرية والقضايا الصحية والتربوية والتعليمية والاجتماعية العامة لتكون قادرة على تصميم البرامج والخطط من خلال الرؤية الشاملة لهذه الأبعاد المختلفة.

ويمكن القول أن برامج الرعاية الأسرية وإن إستطاعت في بعض الحالات أو في العديد منها أن تحقق أهدافها الضيقة المتمثلة بتقديم العون المادي لبعض أفراد الأسرة ، أو الخدمات الرعائية للمعوقين والأطفال الأيتام وكبار السن ، إلا أن هذه البرامج لم تستجب للاحتياجات المتغيرة للأسرة الخليجية بما أصبحت تنطوي عليه من تعقيد يتمثل بعلاقة هذه الاحتياجات بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية والصحية مما يتطلب التعامل معها من منظور شامل، والتخطيط للإستجابة لها بأخذ جميع هذه العوامل بالحسبان.

والأمر الآخر أن هذه البرامج حتى في إطار المفهوم التقليدي للرعاية الإجتماعية فإنها لم تصمم بصورة جيدة تكفل تنفيذها بصورة ناجحة، فهناك خلط بين الأهداف والوسائل أو الإجراءات وذلك بجعل الإجراءات والوسائل هي الأهداف في حين أن الأهداف هي الآثار النهائية المرغوبة للوسائل والأساليب المستخدمة.

وبالإضافة لذلك فإن برامج الرعاية الإجتماعية لم تتضمن الأبعاد والمفاهيم الجديدة التي استجذت في ميدان الرعاية الإجتماعية والتي تأثرت بتطور العلوم الإجتماعية، وتطور مفهوم التنمية الإجتماعية وعلاقتها بالتنمية الأسرية، مما أبرز مفاهيم جديدة كالتنمية المستدامة، والتمكين والفئات المهمشة هذه المفاهيم التي احتلت مواقعها في العمليات التنموية الموجهة نحو الأسرة وأفرادها، كما أن هذه البرامج لم تستوف حقها من التقييم للتعرف على عيوبها، وتلمس الإنجازات التي حققتها مما يفرض تطبيق عمليات التقييم المرحلي لكل مرحلة من مراحل التنفيذ وعمليات التقييم النهائي للوقوف على النتائج النهائية لهذه البرامج من خلال آليات تتوافر على درجة من الموضوعية والدقة العلمية.



الفصل الخامس

موجهات ومعايير

لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية الداعمة لرعاية الأسرة وأساليب تقييمها

الفصل الخامس

موجهات ومعايير

لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية

الداعمة لرعاية الأسرة وأساليب تقييمها

أولاً - الموجهات والمعايير المستخدمة لقياس مدى نجاح المشروعات الاجتماعية:

تمكننا أدبيات التنمية الاجتماعية بما تحفل به من إشارات وشروح لأساليب تصميم البرامج الاجتماعية وطرق تنفيذها وأساليب تقييمها من اشتقاق مجموعة من الموجهات والمعايير التي تبدو ضرورية وأساسية لتقييم المشاريع والبرامج المتعلقة برعاية الأسرة ، ولعل من أهمها ما يلي:

١- للبرنامج علاقة بالواقع الاجتماعي الذي تصدر عنه:

تصمم البرامج عادة في ضوء عملية تشخيص علمي موضوعي للواقع الاجتماعي للتعرف على طبيعته وظواهره ومشكلاته، والمبدأ الأساسي في تقييم أي برنامج هو النظر في مدى استجابته للواقع الاجتماعي وشروطه، ومدى تلبيته للحاجات الاجتماعية التي يخلقها هذا الواقع وكيف يتعامل مع هذه الحاجات، وما طبيعة القطاع السكاني أو الفئات التي يستهدفها وضرورة رسم صورة واضحة تتضمن الملامح الأساسية لهذا القطاع من حيث التوصيف

الاقتصادي والاجتماعي والعمرى والتعليمى والنوعى... إلخ. ثم الطريقة أو الأسلوب الذى يتم بواسطته استهداف هذا القطاع، إن هذه المواءمة عملية أساسية لنجاح أي جهد وكلما ازدادت عملية الفهم لطبيعة الواقع الاجتماعى سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتعليمياً أمكن التعامل معه بنجاح أكبر.

٢- مرونة البرنامج للاستجابة لواقع اجتماعى متغير:

تحتاج المجتمعات المعاصرة عمليات تغيير مستمر، منها ما هو ملحوظ وما هو غير ملحوظ، مقصود أو غير مقصود، وكثيراً ما يسبق التغيير عملية ملاحظته، وقد يكون التغيير جزئياً ومحدوداً بأن ينصب على ظاهرة واحدة أو على بعض جوانبها. وقد يكون أشمل فينصب على ظواهر عديدة، ويفترض في أي برنامج في المجال الاجتماعى أن يصمم لمجتمع متغير، بمعنى أن لا تتعامل البرامج مع قضايا أو ظواهر ثابتة أو احتياجات مفترضة لم تعد قائمة، كما يفترض رؤية العلاقات بين المتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ليتلاءم البرنامج مع الطبيعة المتعددة الجوانب للظاهرة الواحدة إذ لا يمكن أن تتماثل أو أن تتشابه برامج الرعاية الأسرية في دولة الوفرة مع برامج الرعاية في دولة العسر أو دولة العوز، كما لا يفترض أن تصمم البرامج بافتراض استمرار دولة الوفرة في حين بدأت تنتقل فيه إلى دولة العسر، أو أن تستمر البرامج التي وضعت لدولة تأخذ بالتوجه الاشتراكي على ما هي عليه في حين تكون الدولة قد انتقلت للأخذ باقتصاد السوق، الأمر الذى يفرض أن تتخلى الدولة عن العديد من التزاماتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها بتقليص برامج الرعاية

الحكومية الموجهة إليهم، لذلك لا بد أن تكون البرامج خاضعة لعملية تقييم مستمر في ضوء رصد مظاهر التغيير الاجتماعي وأن تكون البرامج على درجة من المرونة للاستجابة للمتغيرات في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويقصد بالمرونة القابلية للتعديل بدرجة تساوي التغيير الحادث دون أن يخل ذلك بالأهداف العامة للبرنامج إذا اقتضى الأمر الحفاظ عليها، وغالباً ما يتم التعديل من خلال توفر البدائل لتستجيب للفرضيات المتعددة التي انطلق منها البرنامج، ولا بد في حالة حدوث هذه التعديلات أن يلم المشاركون بالبرنامج والمستفيدون منه بهذه التعديلات ودواعيها كي لا يسود الاعتقاد بينهم أن هناك خللاً بالتصميم.

٣- الواقعية:

إذا كان من الضروري أن تستجيب البرامج لحاجات الواقع فإن هذا لا يعني تحقق الموضوعية بالضرورة فقد تبدأ البرامج من عملية تشخيص للواقع وتفهم لحاجاته ولكن قد يعمل القائمون على تصميم البرنامج على وضع أهداف مغايرة لمتطلبات الواقع أو أهداف غير ممكنة التحقيق، أو التعامل مع قطاعات من غير الممكن تأمين احتياجاتها أو وضع آليات للعمل متعسرة التنفيذ، الأمر الذي يفقد البرنامج واقعيته وإمكانية تنفيذه، لذا فمن الضروري عند تقييم أي برنامج أن يفحص من حيث واقعية أهدافه ومنطلقاته وأساليب تنفيذه للتعرف على مصادر الضعف والقصور فيه إذا لم يتمكن القائمون عليه من تنفيذه بالشكل المطلوب، وكثيراً ما فشلت جهود اجتماعية في مجالات معينة لافتقارها للواقعية أو لعدم قابليتها للتنفيذ رغم سلامة الدوافع وحسن المقاصد.

٤- المنطقية والاتساق الداخلي للبرنامج:

يفترض في البرامج أن تصمم بمراعاة اعتبار المنطقية، بمعنى أن تكون في منطلقاتها وأهدافها ووسائل تنفيذها مقبولة منطقياً، فلا تدعي تحقيق أهداف لا يقبلها العقل لمدى ما تنطوي عليه من تفاؤل مفرط، أو بأن تكون أساليب التنفيذ ووسائله غير مفضية لتحقيق الأهداف التي يتطلع البرنامج إلى تحقيقها مما يفرض ضرورة تحقق الاتساق الداخلي بين أجزاء البرنامج بأن تقضي إلى بعضها منطقياً، وأن تستجيب الأهداف لطبيعة المجتمع واحتياجاته، وأن تتسق الأهداف والغايات، لذا فإن من المعايير الأساسية في عملية التقييم فحص الاتساق الداخلي للبرنامج والوقوف على مدى انسجام مكوناته وعناصره أو تعارضها، ومدى منطقية علاقاته بالواقع المحيط به وإلى أي حد يمكن لهذه الوسائل أن تحقق هذه النتائج منطقياً.

٥- السياسات التنموية للدولة إطار للبرامج والمشروعات:

العمل التنموي عمل له نسق ويمتاز بأنه نظام من الغايات والأهداف والوسائل والأساليب والأدوات والنتائج موجه لبيئة اجتماعية معينة لها قيمها ومفاهيمها وأنماط سلوكها وأسلوب حياة لأفرادها وجماعاتها، بيئة ترسم لها سياسات وتشتق منها استراتيجيات لتحديد منطلقات العمل لتحقيق غايات وأهداف محددة، لذا من الضروري أن تصمم البرامج في ضوء السياسات الاجتماعية المعتمدة، وفي إطار الاستراتيجيات المحددة، وأن تتسجم أساليب عملها مع الأساليب والوسائل التنموية المأخوذ بها أو المقبولة اجتماعياً وذلك لتسير كل الجهود في اتجاه واحد، لذا

فمن أهم موجهات عملية التقييم النظر إلى البرامج في ضوء السياسة التنموية، فإذا كانت السياسة الاجتماعية تهدف إلى تنمية الريف فمن غير المقبول أن يكون إطار البرامج مجتمع المدينة، وإذا كانت السياسة الاجتماعية تعتمد على النساء كعنصر فاعل في العملية التنموية فمن غير المقبول أن تدار البرامج وتوجه للشباب والأطفال دون النساء، وإذا كانت الاستراتيجية التنموية تعتبر الإنسان الفرد هو المنطلق فمن غير الممكن إهمال مشاركات الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم إزاء البرامج الموجهة إليهم. مما يؤكد أن التنمية بسياساتها واستراتيجياتها ومشاريعها وبرامجها عملية متداخلة مترابطة.

٦- الملازمة بين البرنامج وكلفته المالية:

يفترض أن توضع التقديرات المالية للبرنامج بصورة تتناسب مع طبيعة البرنامج من حيث حجمه أو اتساعه ونوعه وفئاته المستهدفة وأهدافه، فلا يبالغ في التقديرات المالية بصورة لا تتسجم مع طبيعة البرنامج من جهة وبما يتجاوز إمكانية توفير المخصصات المالية له من جهة ثانية، وأن توزع المخصصات على أجزاء البرنامج ومراحلها ابتداءً من الدراسات الممهدة له إلى تصميمه وعمليات تنفيذه وحتى عملية مراجعته وتقييمه، ومن موجهات عملية التقييم فحص الملازمة بين البرنامج وكلفته إذ كثيراً ما يشوب تقدير الكلفة المبالغة في التقدير أو عكسه مما يعوق تنفيذ البرنامج أو يعرض المخصصات للهدر، كما يجب فحص عملية تقسيم المخصصات على أجزاء البرنامج إذ غالباً ما تخصص الأموال للجزء الخاص بالتنفيذ والإدارة دون الالتفات إلى الجزء المتعلق بالمراجعة والتقييم وإعادة التوجيه.

٧- البيئة المواتية للتنفيذ:

لا يفترض القائمون على العملية التنموية أو مصممو المشاريع والبرامج فيها أن تلقى البرامج دائماً أو غالباً قبولا اجتماعياً، في حين يمثل هذا القبول أحد شروط النجاح في عملية التنفيذ، ويحدث في بعض الحالات أن يكون البرنامج مغايراً للبيئة من حيث طبيعة الأهداف التي يتطلع إلى تحقيقها أو من حيث الوسائل التي يستخدمها أو أن يكون البرنامج في كليته أو في بعض جزئياته مرفوضاً اجتماعياً بحكم طبيعة القيم والاتجاهات السائدة، فعلى سبيل المثال قد يرفض في مجتمع ما أي برنامج لتمكين المرأة من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وحياسة أسرتها أو أي برنامج لتدريب النساء على المشاركة السياسية، وكثيراً ما تعوق البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية المناهضة تنفيذ البرامج وتحكم عليها بالفشل المسبق مما يفرض خلق بيئة مناسبة، وهذا يتطلب تصميم حملات إعلامية موجهة لتطويع القيم والأفكار والاتجاهات السائدة لقبول البرامج ذات المضامين الجديدة، لذلك فمن موجهات عملية التقييم فحص مدى ملائمة البيئة لطبيعة البرنامج ونوع العقبات التي تتأتى عن عدم الملاءمة، بالإضافة إلى تقييم أساليب تطويع البيئة الثقافية، ومدى نجاعة تصميم الحملات الإعلامية ومدى تركيزها على الجوانب التي يفترض تعديلها أو تطويعها.

٨- تثقيف المستهدفين باعتبارهم فاعلين إيجابيين:

لقد انقضى العهد الذي كانت المشروعات والبرامج التنموية تتعامل مع المستفيدين منها كمتلقين سلبيين عليهم قبول ما يقدم إليهم، أو

الاكتفاء بتقديم الخدمات والمشاركات التي يطالبون بتقديمها إليهم كأفراد أو كجماعات. لقد تحولت البرامج الاجتماعية إلى أنشطة بالمشاركة تقوم بها مجموعة من الأطراف لكل طرف دوره المحدد، ومهما اختلفت هذه الأدوار أو تباينت فإن شروطاً أساسية لابد أن تتوفر، ومنها توعية المستفيدين بأهداف البرنامج المقدم إليهم، وإطلاعهم على نتائج المبتغاة وتحديد أدوارهم فيه، وحثهم على المشاركة الإيجابية وتقديم المبادرات، وتحميلهم مسؤولية نجاح تنفيذه وتحقيق الاستفادة منه، ودعوتهم لتبني البرنامج واعتباره مشروعهم الخاص، وحثهم لاستحضار مبادرات فردية وجماعية للمشاركة في البرنامج لإنجاحه، لذا فمن موجهات عملية التقييم أن تتوجه للمستفيدين من البرنامج للوقوف على مدى معرفتهم بنتائجه وأهدافه، والتعرف إلى درجة دافعيتهم وحماسهم للمشاركة فيه، ومدى وعيهم بنتائجه وأهدافه ومدى معرفتهم بأدوارهم فيه، ونوع عمليات التثقيف والتوجيه التي تم تعريضهم لها مما يجعل عملية التقييم موجهة لجميع جوانب البرنامج.

٩- تتأثر الأسرة بالمجتمع وتؤثر فيه/ تبادلية التأثير والتأثير:

تعكس الأسرة حالة المجتمع والمتغيرات التي يتعرض لها، وهي في الوقت ذاته متغير أساسي في تشكيل الواقع الاجتماعي ضمن أشكال وأنساق محددة مما يجعل الأسرة تعكس عمليات التأثير والتأثير في المجتمع، ولعل هذا ما يفسر توجيه البرامج للأسرة من خلال أفرادها فأحداث التغيير على صعيد المستفيدين لابد أن يستتبع حدوث التغيير على صعيد الأسرة ومن ثم على صعيد المجتمع، ومن موجهات عملية التقييم على هذا الصعيد التعرف على المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في وضع الأسرة

وتحديد طبيعة هذا التأثير ودرجته وعمقه، وفي الوقت ذاته لابد من محاولة تعقب آثار أي تغيير يطرأ على الأسرة في بيئتها الاجتماعية المحيطة، ويحتاج هذا النوع من التقييم إلى قياس اتجاهات الأفراد والأسرة إزاء متغيرات محددة وهل أحدثت تلك المتغيرات تغييراً في السلوك الظاهر للأفراد أو في اتجاهات الأسر نحو قضية معينة؟ كما لابد من تعقب بعض أشكال التغيير الاجتماعي ومحاولة التعرف على دور الأسرة في حدوث هذا التغيير وهذا يفرض على عملية التقييم التعرف على اتجاهات الأسرة وقيمها وعاداتها وأنماط سلوكها والتعرف على المتغيرات الاجتماعية ثم ملاحظة أشكال التأثير المتبادل بين الطرفين، وتحديد آليات الرفض والاستجابة التي تعبر عنها الأسرة حيال متغيرات معينة، وما هي الأشكال التي تتبدى فيها المتغيرات ذات التأثير وما هي الوسائل المساعدة أو المعينة لها لإحداث تأثيراتها ونتائجها.

١٠- التكامل والشمولية:

لما كان من الضروري أن يتوافر للبرنامج عند تصميمه التكامل الضروري بين أجزائه بتحديد الغايات والأهداف وأساليب التنفيذ والأدوات المستخدمة والأجهزة المنفذة، ومراحل التنفيذ وخطواته، وزمن التنفيذ ومدته، والمخصصات المالية والجهات الرسمية والأهلية المشاركة وأنواع المشاركة المطلوبة، والتسهيلات المرغوبة، وتحديد النتائج المبتغاة، لذلك فإن أي مقياس للتقييم يجب أن يكون قادراً على تقييم هذه الجوانب وغيرها بصورة شمولية مع مراعاة التكامل فيما بينها، وغالباً ما يستخدم نموذج واحد للتقييم يتناول جميع هذه الجوانب، وفي هذه الحالة يجب أن

يكون الفريق مؤهلاً لهذه المهمة خاصة إذا كانت طبيعة البرنامج تتضمن جوانب فنية أو تقنية تستدعي مشاركة مقيمين لديهم الخبرة في هذا النوع من النشاط، فإذا اقتضى الأمر تدريب النساء على استخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءتهن، وتحسين أدائهن فإن فريق التقييم لابد أن يتضمن أفراداً قادرين على قياس مدى ما حصلت عليه النساء من معرفة وتدريب في هذه الجوانب المحددة، كذلك بالنسبة لأي برنامج لتطوير المعرفة بلغة أجنبية أو لتحسين الأداء في أي برنامج له طبيعة فنية أو تقنية وهذا يفضي إلى القول أن عملية التقييم وفريق التقييم يجب أن يكون ملائماً لطبيعة المهمة التي سيقوم بها، كما أن عملية التقييم يجب أن تكون شاملة لجوانب البرنامج ولجزئياته وذلك للتمكن من إجراء التعديلات المطلوبة في جزء أو أجزاء منه.

١١- إدارة البرنامج قد تكون مسؤولة عن نجاحه أو فشله:

تؤدي الإدارة دوراً هاماً في نجاح أي مشروع أو برنامج إذ تعني الإمساك بجميع جزئيات العمل أو البرنامج وتحقيق الترابط والتكامل بينها وتوجيهها جميعاً نحو الأهداف المحددة لها، وتستطيع الإدارة الكفاءة إنجاز برنامج لا تتوفر له كل مقومات النجاح كما تستطيع إدارة غير كفوءة إفشال برنامج تتوفر له كل مقومات النجاح، لذلك لا بد في أي عملية تقييم إيلاء إدارة البرنامج العناية اللازمة بالتعرف إلى جهاز إدارته ومدى إلمامه بطبيعة العمل ومتطلباته. وعلاقته بفريق العمل والمستفيدين منه، وقدرته على اتخاذ القرارات المناسبة، واستعداده لتعزيز الصلات الإنسانية بينه وبين فريق العمل وبينه وبين المشاركين، وقدرته على استثمار الوقت والجهد بأجدي طريقة ممكنة، وحسن استغلال

الموارد واستثمار الطاقات واستعداده للتحفيز وتنمية الدافعية للعمل، وتجنب البيروقراطية والمركزية دون أن يؤدي ذلك إلى تشتيت الجهد وإشاعة الفوضى فيه، ثم قدرته على ممارسة مهام التوجيه دون التدخل في كل جزئيات العمل، وممارسة الرقابة دون التسلط على العمل والقائمين به.

١٢- تصميم البرامج لتلبية إحتياجات إجتماعية لا فردية، وعامة لا شخصية:

إن أهم معيار في تحديد البرامج وتصميمها تلبيتها لاحتياجات حقيقية يفرضها الواقع الاجتماعي والبيئة المحلية، ودائماً ما تتصل هذه الاحتياجات بقطاعات أو فئات اجتماعية تعاني من العوز أو التهميش أو عدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة مما يجعل العيش الكريم أمراً متعذراً، أو أن يجعل الاحتفاظ بمستوى مقبول للعيش أمراً غير ممكن مما يبرر التوجه لهذه الفئات لمساعدتها على مواصلة العيش وإشباع احتياجاتها الملحة، وتمكينها من تلبية احتياجاتها بنفسها، ومع ذلك فقد تصمم بعض البرامج بعيداً عن هذه الاعتبارات الحقيقية والموضوعية وذلك بالاستجابة إلى رغبات أفراد أو جماعات تجد أن من مصلحتها تصميم برامج بالاستفادة من الأماكن والتسهيلات التي تتيحها إدارات رسمية أو أهلية لخدمة أغراضها الشخصية المتمثلة بالوجاهة الاجتماعية، أو تحقيق المنافع المادية أو التسلق الوظيفي مما يفرض على عملية التقييم أن تكون قادرة على التمييز بين الاحتياجات الحقيقية والمفتعلة، وبين العمل المخلص والمنتج والعمل التفاهري المشكوك في دوافعه، وفي مثل هذه الحالات لا بد من إيلاء طريقة إنفاق المخصصات الأهمية الضرورية، لتجنب ما يعترى هذا

النشاط الاجتماعي من أشكال للفساد اختبرته العديد من المؤسسات الاجتماعية الرسمية والأهلية في الدول العربية، مما يتطلب تحسين هذا النوع من العمل الاجتماعي من تسلق المتسلقين وانقاع المنقعين.

١٣- التقييم عملية علمية تتطلب مهارات خاصة:

تكشف الموجهات والمعايير السابقة مدى ما تتطلبه عملية التقييم من معرفة ومهارات وخبرات خاصة، وأن العديد من البرامج تصمم دون اهتمام بضرورة أن تكون قابلة للتقييم، فنتائج أي برنامج يجب أن تكون قابلة للترجمة إلى أنماط من السلوك أو إلى مؤشرات قابلة للقياس مما يؤكد أن قابلية البرنامج للتقييم يجب أن تكون في الحسبان عند تصميمه، ويجب أن يتوافر لفريق التقييم مواصفات كأن يكون قادراً على إجراء التحليلات الضرورية لطبيعة المجتمع وللبيئة الاجتماعية وللاتجاهات العامة للعملية التنموية، ولمظاهر التأثير والتأثير في المجتمع، بالإضافة إلى القدرة على تحليل البرنامج وترجمة نتائجه إلى مؤشرات كمية يمكن قياسها وأخرى نوعية يمكن ملاحظتها وتسجيلها وتحليلها، فالتقييم جهد كلي يتطلب إماماً عاماً ومعرفة خاصة وخبرات في هذا المجال، وغالباً ما تنفذ البرامج دون القيام بعملية تقييم لها مما يتعذر معه معرفة مدى نجاح البرنامج أو فشله، وكثيراً ما تقيم البرامج بإطلاق أحكام عامة تجانب الدقة والموضوعية والحياد وتستجيب للأهواء الشخصية والنزعات الفردية، والمصالح الشخصية مما يؤدي إلى الهدر بأشكاله المختلفة، الأمر الذي يفرض أن تكون عملية التقييم عملية علمية موضوعية نزيهة.

ثانياً - أساليب وآليات التقييم للبرامج والمشروعات الاجتماعية:

إذا كان من الممكن الحديث عن معايير ومعايير للتقييم فالمؤكد أن ليس هناك نماذج أو أساليب للتقييم مستقرة تم التعارف عليها، بل هناك خطوط عامة ومفاهيم عريضة يمكن اشتقاق أساليب للتقييم منها تتلاءم مع طبيعة كل نوع من أنواع البرامج بالإضافة إلى الاستفادة من أساليب التقييم المستخدمة في بعض العلوم الاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساليب متداخلة فيما بينها، تختلف عن بعضها بالنسبة لمؤشر واحد في العديد من الحالات، كما أنها متفاوتة في أهميتها وكفاءتها في الحكم على نجاح البرامج وجدواها، لذلك تختلف كفاءة وفاعلية أي أسلوب من هذه الأساليب تبعاً لشموليته، ولمدى ملاءمته للبرنامج الذي يستهدف تقييمه ثم سهولة أو تعقيد إجراءاته، ويمكن الإشارة إلى عدد من أساليب التقييم هي:

١- أسلوب التقييم المرحلي - Monitering

ويقصد به التقييم أثناء عملية تنفيذ البرنامج، ويعنى هذا الأسلوب بمتابعة الأداء وقياسه في كل مرحلة من مراحله، وتقديم مؤشرات عن الإنجاز عقب انتهاء كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

ويمكن هذا الأسلوب من ملاحظة أي انحراف في الأداء، أو أي ضعف ينطوي، أو يستجد عليه، أو ابتعاد الأداء المرحلي عن السير باتجاه الأهداف، ويمكن هذا الأسلوب من مراجعة الأداء وتقويمه وإحداث التعديلات الضرورية لإعادة توجيهه نحو أهدافه.

ويوفر هذا الأسلوب تقييماً مرحلياً لعنصر واحد من عناصر البرنامج أو لمجموعة من العناصر، أو لها جميعاً، كذلك يقدم تقييماً مرحلياً لجزء من أجزاء الأداء أو لمجموعة من أجزائه أو لها

جميعاً، لذا قد يؤدي هذا الأسلوب إلى إطلاق أحكام تقييمية غير واقعية أو غير صحيحة، ومن عيوبه إطلاق الحكم بفشل مرحلة من مراحل التنفيذ أو ضعف حلقة من حلقاته أو ضعف عنصر أو أكثر من عناصر الأداء في حين قد يستطيع القائمون على تنفيذ البرنامج في كثير من الأحيان من تعديل الأداء بعد اكتشاف أو ملاحظة الضعف في حلقة أو جزء من أجزائه، كما يمكن تعديل الأداء بتعديل عنصر فيه أو إدخال عنصر جديد عليه، ففشل عنصر من العناصر أو وجود ضعف في بعض المراحل لا يعني فشل التنفيذ أو فشل البرنامج بالضرورة، إذ يمكن استدراك بعض القصور من خلال إدخال تعديلات جزئية في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

٢- أسلوب التقييم النهائي - Project - End Evaluation

ويمكن هذا الأسلوب في التقييم من النظر إلى عملية التنفيذ في مراحلها النهائية دون فصل بين المراحل المختلفة، ولا يعني هذا الأسلوب بضعف مرحلة أو فشل جزئية من جزئيات المشروع بل بالمحصلة النهائية له، ويكون التقييم في هذه الحالة لشتى عناصر البرنامج، ولجزئيات كل عنصر من عناصره مع التركيز على النتائج النهائية للبرنامج، ولا يمكن في هذا الأسلوب من أساليب التقييم التدخل عند ملاحظة أي ضعف أو قصور لإعادة تصحيح مسار التنفيذ، بل يفترض أن عملية التنفيذ يمكن أن تتدارك هذا الضعف وتصححه تلقائياً، وإذا تعذر ذلك فإن هذا الضعف سيترك آثاره في النتائج النهائية، وإذا كان من غير الممكن التعرف على العامل الذي أحدث الأثر النهائي الملاحظ، فإن المعيار لنجاح

البرنامج في عملية التقييم هو تحقق النتائج المرغوبة أو عدم تحققها. ويمكن في أسلوب التقييم الشامل الجمع بين الأسلوبين المرحلي والنهائي للتعرف على النتائج المرحلية والنهائية للبرنامج أو المشروع.

٣- أسلوب التقييم بالنتائج - Result Based Programming

تصمم بعض البرامج على أساس افتراضات معينة أي أن تنفيذ البرنامج لابد أن ينتهي بتحقيق نتائج معينة أو محددة من قبل، فالنتائج هي الترجمة للأهداف وهي التي تحدد الأنشطة والأدوات وأساليب العمل، كما أن الوسائل المستخدمة مبرمجة لتحقيق نتائج محددة، ويرتكز هذا الأسلوب في التقييم على سؤال أساسي هو: هل تحققت هذه النتائج بالذات أم لا؟ ثم ما هي المقاييس التي يمكن بواسطتها التحقق من أن النتائج قد حدثت أو تحققت بالفعل، مما يفترض معه أن تكون النتائج قابلة للقياس.

والواضح أن معيار نجاح البرنامج هو تحقق ما يفترض تحقيقه مسبقاً، أي أنه أسلوب من أساليب التقييم النهائي ويختلف عنه من حيث أنه يفترض تحقيق نتائجه مسبقاً، إذ يتم تصميم هذا النوع من البرامج لتنتهي إلى إحداث نتائج محددة بصورة مسبقة.

٤- أسلوب التقييم بالنتائج الكمية - Log Frames

يستخدم أسلوب التقييم بالنتائج الكمية في تلك البرامج التي لا ينطلق تصميمها من فرضية نظرية مفادها بأن على البرنامج لكي ينجح أن يحقق نتائج معينة، بل بضرورة أن يحقق نتائج ذات طبيعة كمية يمكن قياسها، وغالباً ما تكون هذه النتائج ذات علاقة منطقية بطبيعة البرنامج ومحتواه، ففي برنامج يستهدف تحسين صحة الأطفال فإن النتيجة المتوقعة حدوثها منطقياً هي انخفاض معدلات وفيات الأطفال بنسب محددة يمكن قياسها والتعبير عنها كمياً، وتحقق هذه النتيجة هو المعيار لنجاح البرنامج.

وهناك اتجاه عام للتركيز على التقييم بالنتائج الكمية وذلك لسهولة التحقق من نجاح البرنامج أو فشله. فالنتائج المعبر عنها بالمؤشرات الكمية غالباً ما تكون مقنعة باعتمادها كمعيار للحكم، وتحقق النتائج المعبر عنها كمياً ليست هي مقياس النجاح بحد ذاتها بل اتجاهاتها بالارتفاع إذا كان الارتفاع هو المطلوب أو الانخفاض إذا كان هو المخطط له، ففي برنامج موجه لتخفيض معدل الأمية بين النساء فإن انخفاض هذا المعدل بنسب معينة نتيجة التعرض لنشاطات هذا البرنامج أو المشاركة فيها هو المعيار للحكم بنجاح البرنامج، ويبدو واضحاً أن هذا الأسلوب سهل الاستخدام إلا في حالة تعدد النتائج التي يفترض التعبير عنها كمياً وتداخلها بحيث يصعب الفصل بينها.

٥- أسلوب التقييم البعدي:

لا ينطلق هذا الأسلوب من أي فرضية مسبقة ولا يفترض أي نتيجة محددة، وبما أن كل برنامج تبدأ عملية تصميمه من وضع أو صياغة أهداف محددة فإن معيار نجاح البرنامج هو تحقيق مجموعة من النتائج المنسجمة مع الأهداف كنتيجة لتنفيذ البرنامج، ويتم في أسلوب التقييم هذا ملاحظة المستهدفين والبرنامج بعد التعرض لنشاطاته أو المشاركة فيها لتسجيل أشكال التغيير التي حدثت سواء أكانت تغيرات نوعية أو كمية، وأي نتائج نوعية يتم تسجيلها أو التعبير عنها كمياً تعتبر نتيجة لتطبيق البرنامج أو تنفيذه، أما معيار النجاح، فهو درجة التوافق والانسجام بين الأهداف والنتائج الكمية والنوعية.

٦- أسلوب التقييم القبلي – البعدي:

ويعتبر هذا الأسلوب في التقييم أكثر دقة من سابقه ويقوم على أساس الافتراض بأن التعرض لمتغيرات أو لنشاطات معينة أو المشاركة فيها لابد أن يحدث نتيجة أو نتائج من نوع ما، ولقياس أثر هذه المتغيرات أو النشاطات يتم إخضاع المستفيدين لعملية قياس للجوانب التي يفترض أن تتأثر بأنشطة البرنامج وتسجيل نتيجة عملية القياس في مؤشرات كمية أو نوعية، ثم تعاد عملية الملاحظة والقياس والتسجيل عقب التعرض لأنشطة البرنامج، ويعتبر أي فارق بين الملاحظتين القبلي والبعيدة أو بين القياسين هو نتيجة لتنفيذ البرنامج والمشاركة فيه، وفي حالات أكثر تعقيداً تستخدم مجموعتان تخضع كل منهما للملاحظة ولقياس المؤشرات المتصلة بالنتائج المتوقع حدوثها، ويتم تعريض واحدة من المجموعتين للمتغير أو للمتغيرات المطلوبة وتعاد عملية الملاحظة

والقياس وأي فارق في القياس بين المجموعتين يعزى لتأثير التعرض لمتغيرات البرنامج وهي في هذه الحالة أنشطته المختلفة.

ويعتبر هذا الأسلوب أكثر دقة وعلمية من غيره ولكن يفضل استخدامه في قياس أثر متغير واحد أو عدد محدود من المتغيرات لما يمكن أن يسببه تداخل المتغيرات وتفاعلها من تأثير في النتائج بحيث يصعب معرفة المتغير الذي أحدثها إلا في ظروف ضبط تجريبية عالية وهي غير ممكنة في هذا المجال.

٧- أسلوب التقييم بالتنفيذ وفاعلية الأداء:

يسود الاعتقاد عند تقييم البرامج أن تنفيذها هو المعيار الأساسي لنجاحها، وأسلوب التقييم بالتنفيذ وفاعلية الأداء ينطلق من أن العنصر الأهم في أي برنامج هو تنفيذه بفاعلية، فإذا ما تم التنفيذ في الوقت والسرعة المقررة للبرنامج، وفي إطار من إيجابية الاتجاهات وفاعلية المشاركة، فإن البرنامج يكون قد نجح في تحقيق أهدافه لأن التنفيذ في هذا الأسلوب هو المعيار الأهم للنجاح، ويغفل هذا الأسلوب العديد من الجوانب الأساسية مثل مستوى التنفيذ أو الأداء، والتزامه بالمعايير المقررة له، وطبيعة مشاركة المستفيدين في عملية التنفيذ، ومدى الانسجام بين النتائج والأهداف، وتبين عمليات تقييم البرامج أن العديد من البرامج فشلت رغم تنفيذها في تحقيق أهدافها، مما يصعب معه اعتبار التنفيذ وفاعلية الأداء معياراً للحكم بنجاح البرنامج.

٨- أسلوب التقييم بعامل واحد:

تتعدد العوامل والشروط التي يجب أن تتضافر معاً لتنفيذ البرنامج بنجاح أي بتحقيق نتائجه المتوخاة، وهذه العوامل المتعددة غير متساوية في أهميتها وهناك من يميل إلى اعتبار عامل ما أكثر أهمية من غيره من العوامل في إنجاح البرنامج، ويتصل هذا العامل في كثير من الحالات بالعوائق التي تعترض تنفيذ البرنامج، فإذا كان العائق هو عدم توفر مخصصات مالية لتنفيذه فإن التغلب على هذه العوائق بتوفير المخصصات يصبح هو العامل المعتمد كمعيار للنجاح. كذلك الأمر في حال التغلب على المعارضة الاجتماعية لتنفيذ البرنامج إن وجدت، ويرى البعض أن الإدارة الكفوة هي المعيار الأهم فإذا ما توفرت هذه الإدارة فإن البرنامج لا بد أن ينجح في تحقيق أهدافه في حين قد تتوافر الإدارة الكفوة ولكن قد يستجد من العوامل والمؤثرات ما يمكن أن يهدد نجاح البرنامج في تحقيق هذه الأهداف.

ولأن عملية التقييم يجب أن تكون عملية شاملة لجميع جوانب البرنامج وجزئياته وبيئته فإن التقييم بالعامل الواحد لا يمكن أن يقدم معياراً للحكم مهما بلغت أهمية هذا العامل لأن هذا النوع من التقييم لا يخرج عن كونه تقييماً جزئياً لا يستوفي مبدأ الإحاطة بهذه الأساليب ومعرفة إيجابياتها وسلبياتها وكيفية استخدامها وفي أي الحالات تستخدم بنجاح أكبر.

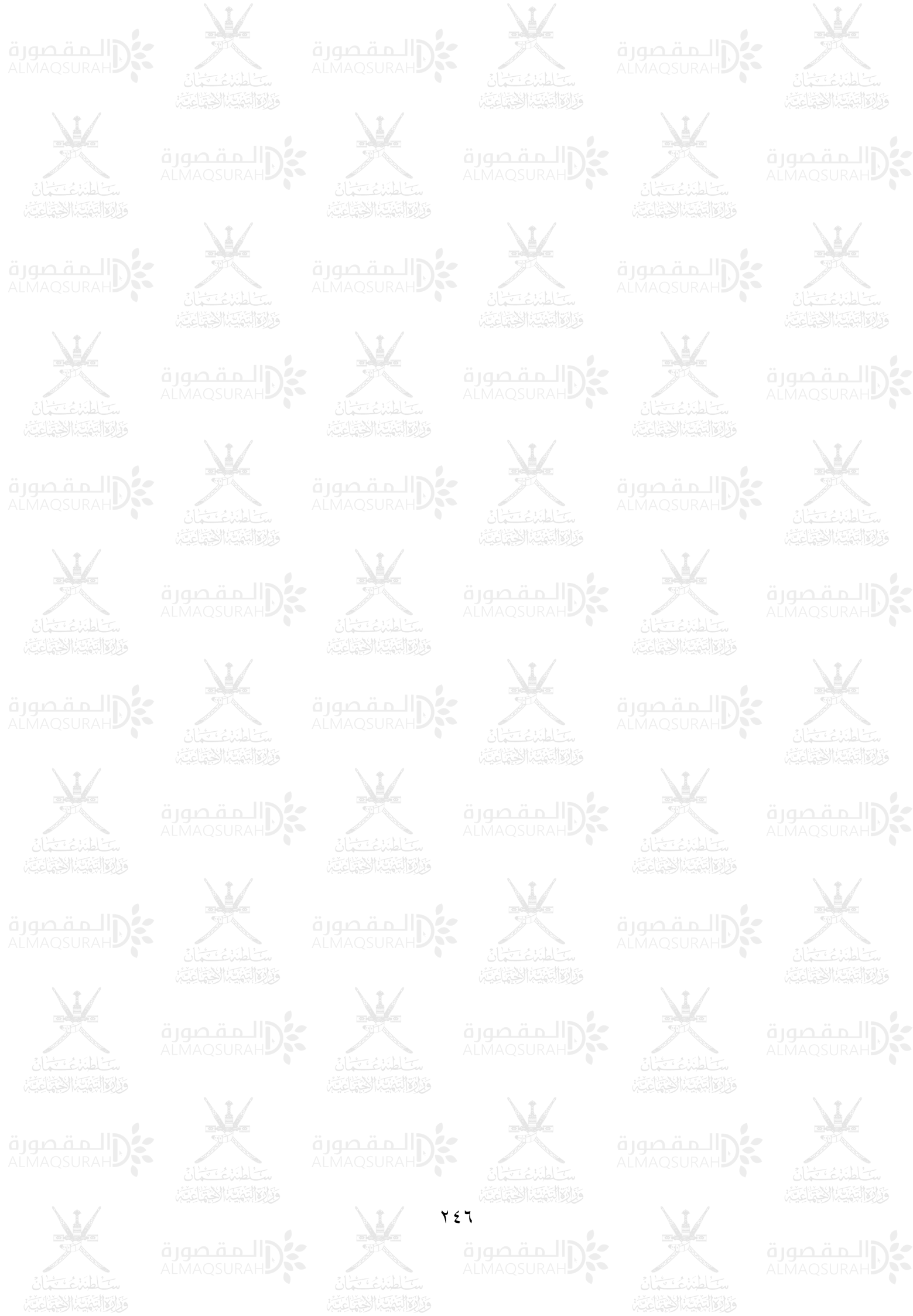
تعتبر مجموعة الموجهات والمعايير التي يفترض أن تستند إليها عمليات التقييم للبرامج والمشروعات موجهات موضوعية عامة غير خاصة بمجتمع من المجتمعات، بل هي موجهات تمثل ما أجمعت عليه

أدبيات التنمية الاجتماعية في إطار سعيها لتصميم برامج ملائمة وقابلة للتنفيذ وذات جدوى من حيث مدى تحقيقها لأهدافها، وتعتبر هذه الموجهات أو المعايير كأدوات ترسم أو تحدد خط العمل لا في عملية التقييم فحسب بل أيضاً في عملية تصميم البرامج أو المشروعات، فإذا ما تم أخذ هذه المعايير بالاعتبار في عملية التصميم فإن هذه البرامج ستكون قادرة على الاستجابة للحاجات التي أملتها أو فرضتها، وبالتالي ستكون البرامج قد حققت نجاحاً مسبقاً من ناحية نظرية مما يجعل أي خلل يعترضها يتعلق بعملية التنفيذ لا بالمنطلقات النظرية للعمل أو بعدم القدرة على استيعاب الموجهات وشروطها، فالموجه المتعلق بالإدارة ومسؤوليتها عن تحقيق نجاح أو فشل البرنامج لا بد وأن يقود إلى إيجاد الإدارة الكفوة عن طريق الإعداد والتدريب الفعلي الذي يأخذ بعين الاعتبار جميع العمليات الإدارية والإشرافية والتوجيهية التي يتطلبها البرنامج، مما يجعل هذه الموجهات موجهات للتطبيق لا مجرد إطار من المفاهيم النظرية لا غير، كما أنها تؤكد أن عملية تصميم البرامج وتقييمها هي عملية علمية تحتاج لشروط معرفية وعملية وليست عملية إعتباطية أو عشوائية تتم دون الالتزام بمبادئ وشروط للعمل كما أن التصميم الجيد للبرنامج هو الذي يأخذ بجميع هذه الموجهات لا ببعضها، ذلك أنها تمثل منظومة من المعايير تكفل جودة التصميم والتقييم الأمر الذي يتطلب التدريب على تنفيذ كل منها، فالمعيار المتعلق بالملائمة بين البرنامج وكلفته المالية يتطلب التدريب على كيفية وضع الموازنة لبرنامج وكيفية تحليل البرامج للمفردات، والملاءمة بين أهمية كل مفردة والمخصصات المادية له بحيث ترصد المخصصات المناسبة لكل جزء من البرنامج بدءاً من الدراسات التمهيدية وحتى الإنتهاء من عمليات التقييم .

أما بالنسبة لأساليب التقييم فهي مجرد نماذج من الأساليب المتبعة في العلوم الاجتماعية، وليس هناك أسلوب أفضل من الآخر بل هناك

أسلوب أكثر ملائمة لبرنامج ما من أسلوب آخر، وبالتالي فإن من أهم العوامل المؤدية لنجاح عملية التقييم إختيار الأسلوب الملائم والقابل للتنفيذ والتدرب على إجراءاته، والقدرة على تطبيقه بإتقان، ويمكن الجمع بين أكثر من أسلوب واحد كالجمع بين أسلوب التقييم المرحلي وأسلوب التقييم النهائي، وبين أسلوب التقييم الجزئي وأسلوب التقييم الكلي أو الشامل، والعلاقة بين موجهات ومعايير تصميم وقياس البرامج وبين أساليب تقييمها علاقة وثيقة فكلما أمكن تصميم برامج جيدة كان من الأسهل تقييمها بدقة ونجاح، فحين يستوفي برنامج معيار الواقعية بمعنى الإستجابة لحاجات الواقع وتحديد أهداف واقعية قابلة للقياس كانت عملية التقييم بإستخدام أسلوب من أساليب التقييم أكثر سهولة مما يجعل عملية تصميم وتقييم البرامج عملية مترابطة ترابطاً منطقياً وعملياً في آن واحد.





الفصل السادس

مقومات ومكونات تنمية لتطوير برامج ومشروعات الأسرة في الإطار الاجتماعي والخليجي والدولي

أولاً - الإطار الاجتماعي لبرامج رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي:

لا يمكن إبداء الرأي حول البرامج الاجتماعية ومنها برامج الرعاية الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي بدون تمثّل الإطار الاجتماعي العام لهذه البرامج والذي يبين حركة المجتمع وملامحه العامة.

تعرضت المجتمعات الخليجية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى عملية تطوير واسعة شملت مرافق الحياة المختلفة، وقد تسارعت وتيرة عملية التطوير في مرحلة الطفرة النفطية في أوائل السبعينات لتشمل قطاعات المجتمع وشتى جوانب الحياة فيه مما خلف أثراً عميقاً في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأمر الذي انعكس على فئات سكانية عريضة كالشباب والنساء والأطفال.

وقد عملت الحكومات الخليجية على استثمار بعض عائدات النفط في عملية تحديث واسعة لقطاعات بالذات أهمها قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الرعاية الاجتماعية فعملت على تطوير الخدمات الصحية، وتوفيرها بمستوى متميز لمواطنيها من خلال بناء المستشفيات وتوظيف الكوادر المتخصصة، كما وفرت فرص التعليم لجميع فئات المجتمع

وعملت على محاربة الأمية خاصة بين النساء، وتوسعت في مجال التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وقد استفادت المرأة الخليجية من فرص التعليم بمستوياته المختلفة فتزايدت أعداد الفتيات والنساء الملتحقات بجميع مراحل التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي النظري والمهني، كما تأثر قطاع الرعاية الاجتماعية بالطفرة النفطية إذ توسعت معظم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في برامج الرعاية الأسرية، بما تشتمل عليه من تقديم المساعدة والعون المادي إلى المحتاجين، وتوسيع مظلة الضمان الإجتماعي والتأمينات الاجتماعية ورعاية الفئات الأقل حظاً في المجتمع.

وكان من نتيجة ذلك حدوث تغيرات عميقة في المجتمعات الخليجية، فتعميم التعليم وتوفير فرصه أحدث آثاراً في بنية الأسرة الخليجية فخرجت المرأة للعمل الأمر الذي غير من توزيع الأدوار داخل الأسرة ، إذ لم تعد المرأة تفكر في ذاتها في إطار المفهوم التقليدي للدور الاجتماعي وعلى أنها مجرد زوجة وأم وربة بيت، إذ برز وعي متنام بالأدوار الجديدة التي من خلالها تستطيع المرأة التعبير عن ذاتها وتحقيق طموحاتها ورفع مستوى الحياة لأسرتها الأمر الذي فرض تغييراً في أدوار الأسرة نحو مزيد من المشاركة والتعاون وتقاسم المسؤوليات.

ومع أن التغيير في وتيرة الحياة المادية كان أسرع من وتيرته في الحياة الثقافية والأخلاقية كما يحدث في كل المجتمعات التي تتعرض للتغيير نظراً لما تتسم به المنظومات القيمية من ثبات نسبي، إلا أن التحديث لم يلبث أن مس هذه المنظومات لينتج مظاهر جديدة للسلوك ولأسلوب الحياة، فمفهوم الحرية وممارسته في صورة خيارات فردية في التعليم والعمل والزواج، وتمثل الأفراد من نساء وشباب لمفهوم المساواة وتكافؤ الفرص، أحدث تغييراً في مواقف الأفراد والجماعات بل والمجتمع من قضايا ومشكلات اجتماعية عديدة، فممارسة النساء للعمل أدى إلى

استقلالهن الاقتصادي وتزايد مسؤولياتهن وتعدد أدوارهن وعدم تمسكهن بمؤسسة الزواج كقدر حتمي لا يمكن الخلاص منه إذا صارت هذه المؤسسة غير قادرة على توفير احتياجات المرأة النفسية والمعنوية ومنها حاجتها للتقدير والاحترام ككيان إنساني قائم ومستقل بذاته.

ونتيجة لعملية التحديث وتفاعل متغيراتها ظهرت مشكلات اجتماعية عديدة كارتفاع معدلات الطلاق، والتفكك الأسري وجنوح الأحداث وانحراف الشباب وأسهم في ذلك الانحسار النسبي لسلطة الأسرة ولتغيير أدوار أفرادها، وتعاضل سلطة جماعات الرفاق وتبنيها لقيم ومظاهر سلوك تتعارض مع قيم الأسرة الخليجية، كما برزت ظواهر جديدة كالزواج من أجنبيات نتيجة لغلاء المهور وللانفتاح على المجتمعات الأخرى وتأخير سن الزواج مع بروز نزعة استهلاكية ترفية أحدثت فوضى في القيم والاتجاهات ومظاهر السلوك.

ومع أن هذا يمثل الخط العام لتغيير في المجتمع الخليجي إلا أنه لم يحدث في كل هذه المجتمعات بوتيرة واحدة، أو تسارع متماثل أو متشابه، كما لم يتعرض كل مجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي لنظام التغيير هذا بحذافيره وجزئياته مما أدى إلى ظهور تباينات عديدة نتيجة لاختلاف مفاهيم التحديث ومستوياته ومدى توافر شروطه، فهناك دول سبقت غيرها زمنياً في الأخذ بهذه العملية كما كانت أكثر سرعة في السير في مراحلها المتتابعة مثل مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في حين ظلت دول أخرى تسير ببطء شديد وحذر يقظ فقصرت جهودها على تحديث بنى الدولة المادية والاقتصادية دون غيرها إلا ما تأثر بعملية التغيير تلقائياً. وتمثل الفترة ما بين مطلع السبعينات ومطلع

التسعينات مرحلة واحدة لها سمات مشتركة. غير أن التطورات التي حدثت في العالم منذ مطلع التسعينات وحتى اليوم جعلت هذه المرحلة تنسم بمظاهر مختلفة عن سابقتها كما شكلت تحديات جديدة للمجتمعات الخليجية.

ثانياً - التغيرات الإقليمية والدولية وأثرها في المجتمع والأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي:

شهدت المنطقة العربية والخليجية بالذات تطورات وأحداث هائلة من بينها حصد النتائج التي ترتبت على انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات ثم اندلاع حرب الخليج الثانية وما رتبته على بعض الدول الخليجية من مشكلات اقتصادية والتزامات مالية. وتعرض دولة خليجية لأخطار الغزو العسكري الذي ترك آثاراً عميقة في بنائها الاقتصادية والمجتمعية فظهرت مشكلات لم تكن موجودة من قبل، وكان لما حدث في العالم من تغيرات سياسية أثر عميق في مختلف دول العالم ومجتمعاته، فسقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة والنتائج التي أفرزتها ثورة المعلومات وثورة الاتصالات والتي تمثلت بالمعلوماتية والاتصالية كتيارين معرفيين تكنولوجيايين، وإنجاز الجيل السادس من التكنولوجيا المتقدمة كل ذلك غير من العالم الذي نعيش فيه بطريقة غير مسبوقة، ومهد لانتشار ظاهرات وتيارات اقتصادية ثقافية اجتماعية غزت العالم، كالعولمة كأمر لا يمكن تجنبه، واقتصاد السوق كنظام لا بديل عنه، والخصخصة كعملية لا بد منها.

كل ذلك جعل المجتمعات الخليجية في حالة تغير اجتماعي مستمر وحرak دائم متفاوت في سرعته من مجتمع خليجي لآخر. ومع أن التغير الاجتماعي لا يحدث بذات وتيرة التغير المادي إلا أن الثبات والسكون ليس

من طبيعة المجتمعات، وتزايد هذا الحراك مع زيادة انفتاح المجتمع على ما حوله واتصاله بالمجتمعات البعيدة عنه في إطار مفهوم العالم كقرية صغيرة فتأثرت مظاهر الحياة المادية والروحية نتيجة اتصال وتفاعل العناصر والمكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد اختلفت دول مجلس التعاون الخليجي في موقفها من هذه المتغيرات الدولية فمن كان منفتحاً منها على العالم في السبعينات والثمانينات واصل هذا الانفتاح وأخذ بدرجة أعلى من درجات التحديث والتطوير، ومنها من بدأ يفتح على العالم بصورة أكبر كدولة قطر وسلطنة عُمان ، ومنها من اختار الانفتاح بصورة انتقائية كما في المملكة العربية السعودية مما أحدث اختلافاً في مدى تأثر هذه المجتمعات بالتغيرات العالمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتعرض بعض المجتمعات الخليجية حالياً لتغيرات بنوية حادة كالتغير في التركيب السكاني فإرادة الانفتاح على العالم وتوافر رؤية مسبقة لموقع الدولة في هذا العالم جعل من بعض هذه الدول مراكز اقتصادية عالمية كما في دولة الإمارات العربية المتحدة وترتب على ذلك ظاهرة الهجرة إليها من دول العالم أجمع بهدف العمل مما أخل بنسب السكان الوطنيين إلى الأجانب بصورة تهدد هوية الدولة ونسيجها المجتمعي، وقد عزز هذا الانفتاح وتلك الهجرة من تيار الزواج من أجنبيات الذي أنتج مشكلات مضافة تتعلق بهوية الأبناء رافق ذلك انخفاض معدلات الزواج من المواطنات الخليجيات مع الارتفاع في معدل الفتيات غير المتزوجات الأمر الذي ترك أثراً بالغة على بنية الأسرة الخليجية.

والثابت أن المجتمعات الخليجية ومؤسساتها الاجتماعية وفي مقدمتها مؤسسة الأسرة تتعرض لمؤثرات غاية في القوة بحكم المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية والوطنية مما جعل الأسرة الخليجية نهياً

لعوامل أحدثت وتحدث آثاراً متناقضة في طبيعتها لقيم العائلة التقليدية ولأنماط وأساليب حياتها.

كل ذلك أبرز مشكلات من نوع جديد كتأثر المجتمعات الخليجية بخليط من الثقافات المتجانسة والمتغايرة، وبأنماط متشابهة أو متعارضة من القيم وأساليب السلوك مما أوجد شكلاً من أشكال التناقض داخل هذه المجتمعات فهناك شيوع نمط وأسلوب الحياة الغربي بمظاهر سلوكه التغريبية والغرائبية خاصة بين الشباب ويتعايش هذا النمط مع نقيضه الذي يحاول التحرر من تأثير الثقافة الغربية ويتمسك بأسلوب وتقاليد الحياة العربية الإسلامية. ويبدو أن ظاهرة التناقض تقاومت بسبب ردة فعل الشباب للمتغيرات الدولية السياسية والثقافية وإلى جانب ظاهرة التعصب والتطرف الديني عند الشباب نجد ظاهرة التسامح والاعتدال عند فئات عريضة منهم، مما يؤكد تصارع التيارات الثقافية والاتجاهات الفردية والجماعية، وقد يصل الحال في بعض المجتمعات الخليجية إلى حدود أزمة الهوية، فالتحديث يفرض التغريب في طرائق التفكير وأسلوب الحياة في حين يفرض الاتجاه التقليدي التمسك بالخصوصية الثقافية للحفاظ على الاصاله والهوية الثقافية الإسلامية والوطنية.

وتتباين المجتمعات الخليجية في درجة التحضر وفي حجم المجتمع الريفي ونسبته إلى حجم مجتمع المدينة، وينجم عن ذلك تباينات حادة في مستويات الحياة، وفي مدى توفر فرص العمل، ومستوى الدخل. وحركة الهجرة الداخلية وطبيعة المشكلات الناجمة عن عملية التحضر.

كما تتباين هذه المجتمعات في طبيعة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها نتيجة لتفاوت عائدات النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي ولترجع هذه العائدات من ناحية ثانية. ففي حين تصل بعض الدول إلى حد

التشغيل الكامل نجد أن دولة كالبحرين تعاني نسبياً من مشكلة البطالة، وفي الوقت الذي نجد فيه ارتفاعاً هائلاً في معدل الدخل الفردي ومستوى الحياة في دولة ما نجد دولة أخرى يعاني بعض سكانها من الفقر.

وقد بلغت المشكلات التي تواجهها بعض الدول الخليجية حداً من الخطورة على حياة الشباب والأسرة، فهناك مشكلات العنف، والتطرف الديني والجريمة وتعاطي الجنس غير المشروع، ومشكلة إدمان المخدرات، وأشكال الانحرافات الأخلاقية والسلوكية الأخرى مما يضع عبئاً ثقيلاً على كاهل الأسرة والمجتمع والدولة.

وإذا كانت هذه هي الملامح العامة للإطار الاجتماعي والثقافي لبرامج رعاية الأسرة، فما هي المقومات الأساسية لتطوير برامج رعاية الأسرة من منظور تنموي؟

ثالثاً - مقومات ومكونات تطوير برامج رعاية الأسرة من منظور تنموي:

١- أن تستجيب برامج رعاية الأسرة لتباين المجتمعات الخليجية في إطار تشابهاها.

بداية لا بد من الإدراك بأن كل مجتمع يمثل نمطاً بذاته وأنه مهما تشابه مع غيره من خلال تماثل أو تشابه أنماط السلوك، وطرائق التفكير وأسلوب الحياة بل وفي الظواهر والمشكلات الاجتماعية فإن هذا التشابه يجب ألا يخفي أو ينفي التباين والاختلاف الذي يجعل لكل مجتمع شخصيته الخاصة.

إن أي دراسة أو تأمل للبرامج الاجتماعية في مجال الرعاية الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي لا بد أن ينتهي إلى ملاحظة التشابه بل التماثل بين هذه البرامج، ويقوم هذا التشابه على أساس الافتراض بأن المجتمع الخليجي يمثل نسيجاً واحداً تتشابه ظواهره ومشكلاته، ومع أن هذا الافتراض لا يجانب الحقيقة إلا أنه لا يعكسها كاملة، ذلك أن المجتمعات الخليجية وإن كانت تتشابه في الكثير من الظروف والملامح إلا أن هناك تباينات عديدة بينها مما ينفى وحدة النسيج المجتمعي. ويفرض عدم تعميم البرامج وبالتالي عدم تخطيطها باعتبارها صالحة لمجتمعات عديدة متماثلة مع بعضها، بل يجب تكييف البرامج الاجتماعية ومنها ما هو في مجال الرعاية الأسرية لتلائم مجتمعات بالذات له بعض مشكلاته التي تختلف عن مشكلات المجتمعات الأخرى المشابهة، لذلك لابد أن تصدر عملية تصميم البرامج عن رؤية قادرة على إدراك المتشابه، واستيعاب المتغير والمختلف والاستجابة له من خلال برامج تمتاز بالجدة والابتكار.

٢- برامج رعاية الأسرة تبدأ من الإجابة عن سؤال: لأي واقع ولأي مجتمع تصمم هذه البرامج؟

لم تستطيع برامج رعاية الأسرة أن تتحسس المشكلات الجديدة التي أفرزتها المرحلة الجديدة من التطور الحضاري في العالم وضرورة أن تكون البرامج الموجهة للأسرة مصممة بهدف الحفاظ على النسق الأسري ببنائه وعلاقاته وقيمه وبالتالي تنقيته بهدف تعزيز الإيجابي منه كأن ينقى النسق الأسري من أي نظرة دونية للمرأة أو للطفل المعاق أو للشباب العاجز وتحصين هذا النسق ضد المؤثرات الخارجية التي تعصف به، فهناك ضرورة

لتصميم برامج جديدة وتكييف القديم منها للاستجابة لحاجات جديدة مثل حماية الشباب من الإدمان، وتحصين الفتاة من الانحراف، ولكي يتحقق ذلك لا بد للبرامج الاجتماعية ومنها برامج الرعاية الأسرية أن تبدأ من تشخيص الواقع وتحليله للتمييز بين المتحرك والثابت للعمل على تثبيت أنماط من القيم والسلوك الإيجابي المهدد بالتغير والتأثير على القيم ومظاهر السلوك الوافدة بهدف عدم تمكينها من الثبات والاستمرار، أي أن على البرامج أن تبدأ من الإجابة عن هذا السؤال، لأي واقع اجتماعي نريد أن نصمم البرامج ولأي الحاجات يجب أن تستجيب البرامج؟

٣- ضرورة أن تستجيب برامج رعاية الأسرة لعملية الحراك الاجتماعي:

إن تدقيق النظر في برامج الرعاية الأسرية لا بد أن ينتهي إلى نتيجة واضحة وهي أن هذه البرامج لا تعكس مرحلة زمنية معينة أي أنها لا تعكس حاضر هذه المجتمعات واحتياجاتها المستجدة، فهي اليوم (أي البرامج) كما كانت قبل عقد من الزمن أو أكثر أي أنها جامدة غير قادرة على اللحاق بعملية الحراك الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، بل تقوم على أساس فرضية لا نصيب لها من الصحة، وهي أن المجتمعات الخليجية ثابتة ساكنة تنتج ذات المشكلات وتولد ذات الاحتياجات عبر الزمن، بل وكأنها معزولة عما يجري في العالم وعما يعصف به من مشكلات وأحداث ويفترض في القائمين على تصميم البرامج القدرة على رؤية هذا التغير وذاك الحراك ومتابعة اتجاهاته ومساراته، والاستعانة باختصاصيين في العلوم الاجتماعية وفي

حقل العمل الاجتماعي ممن يملكون الرؤية النافذة للآثار المترتبة على هذا التغير وكيفية توجيهه في المسارات المطلوبة والحد مما يمكن أن يترتب عليه من مشكلات، وهذا يعني أن تصميم برامج الرعاية الأسرية هو جهد مشترك يحتاج في حالات كثيرة إلى الاستعانة باختصاصيين في العلوم الاجتماعية والسلوكية والتربوية للعمل معاً في سبيل حماية المجتمعات الخليجية والأسرة بالذات مما يعصف بها من تغيرات.

٤- يجب أن تتجاوز البرامج السمة النمطية المحصورة برعاية ذوي الحاجات الخاصة:

يؤخذ على برامج الرعاية الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي أنها برامج نمطية جامدة موضوعاتها الأساسية رعاية المعاقين، المسنين، مجهولي النسب، الأيتام، القصر وتقديم مساعدات تأمينية (ضمان اجتماعي، تقاعد، بدل إجازات) برامج تثقيفية وتدريبية وتعليمية (محو أمية، تثقيف صحي، تعليم خياطة، تعليم حياكة، إدارة مدارس، علاج طبيعي، مكافحة تدخين، تحفيظ قرآن) ومشروعات أسر منتجة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الفئات وضرورة رعايتها إلا أن اهتمام برامج الرعاية الأسرية يجب ألا يكون محصوراً بهذه الفئات وتلك القضايا، بل يجب أن تستمد موضوعاتها واهتماماتها من أي موضوع أو قضية تتصل بالأسرة أو بأحد أفرادها وأن تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرضها الواقع.

ومن المستبعد أن تكون هذه البرامج بمضامينها التقليدية،
وبتصميمها غير المتقن قد أحدثت أي تغيير في حياة الأسرة
الخليجية خاصة في غياب عمليات التقييم لنتائج هذه البرامج على
الأفراد الذين تعرضوا لنشاطاتها والأسر التي شاركت فيها.

إن الافتراض الأساسي الذي يكمن وراء هذا النوع من البرامج
أن الأسرة التي تحتاج إلى برامج رعاية هي أسرة نمطية، إما
تحتاج لرعاية أطفالها من ذوي الاحتياجات الخاصة أو إثبات
حاجتها أو حاجة بعض أفرادها للدعم المادي، أو تدريب النساء
فيها على القيام بأعمال تدر دخلاً، ومع واقعية هذه الاحتياجات
إلا أنها بالتأكيد ليست الاحتياجات الوحيدة أو الأساسية، فالأسرة
الخليجية مضطرة للتكيف مع متغيرات الحياة الجديدة وهذا
يتطلب عملية توعوية تثقيفية في مجالات عديدة مثل التعامل مع
الشباب ومشكلاتهم، تدريب المرأة على القيام بأدوار جديدة في
مجتمع جديد، التثقيف الصحي بطبيعة الأمراض الجديدة التي
تهدد الأفراد والمجتمعات وطرق الوقاية منها.

٥- ضرورة ان تستجيب برامج رعاية الأسرة للتحويلات الاقتصادية في الدولة والمجتمع:

لا تعبر برامج الرعاية الأسرية عن التحويلات الاقتصادية البارزة
في دول مجلس التعاون الخليجي فقد عرفت هذه المجتمعات بأنها
مجتمعات الوفرة، ولهذه المجتمعات ملامح اقتصادية وثقافية
 واجتماعية خاصة من حيث مستويات الحياة المتقدمة، وتجاوز
تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تلبية الاحتياجات المستجدة التي
يولدها التقدم الاجتماعي بالإضافة إلى درجات من الانفتاح على

الغرب والتعايش مع قيمه ومفاهيمه للحياة ولأدوار النساء والشباب في المجتمع، وتقبل التغير الاجتماعي ومحاولة توفير شروطه، ومع أن المجتمعات الخليجية ما زالت بالمقارنة مع المجتمعات العربية تمثل مجتمعات الوفرة إلا أنها تعرضت لتغيرات اقتصادية عميقة نتيجة لعدم استقرار المنطقة وتوالي الحروب فيها وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى تحولها إلى مجتمعات العسر النسبي، بمعنى أنها تعاني العسر بالمقارنة مع ظروفها الاقتصادية السابقة الأمر الذي لا بد أن ينعكس على البرامج الاجتماعية وبالأذات برامج الرعاية الأسرية، إذ لم تعد الدول الخليجية قادرة على تلبية احتياجات الأفراد والأسرة بالصورة التي كانت عليها من قبل، ومن الثابت أن لدولة الوفرة منطلقاتها وأساليب عملها في ميدان الرعاية الاجتماعية والأسرية والتي تختلف عما هي عليه في دولة العسر أو دولة العوز بما يفرض أن تستجيب البرامج الاجتماعية لهذا الاختلاف. هذا بالإضافة إلى التباين في مستويات الحياة بين الدول الخليجية فيما بينها بمعنى أن مجموعة دول الرفاه تتباين فيما بينها في مؤشرات الدالة على مستويات الحياة فيها، ويفترض أن ينعكس هذا التباين على برامج الرعاية الأسرية في كل دولة من هذه الدول.

٦- إتقان تصميم البرامج بإيضاح أدوار الجهات ذات العلاقة بأنشطتها:

ويلاحظ على برامج رعاية الأسرة عدم الإتقان في تصميم البرامج، وهذا يشمل التداخل بين الأساليب والأهداف، والافتقار إلى وسائل وأساليب جديدة في التنفيذ، وعدم وضوح أدوار

المؤسسات الرسمية والأهلية، ومجالات مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تحديد أدوار الأفراد المستهدفين مما يعزز الافتراض بأن النظرة إليهم لا تخرج عن كونهم متلقين سلبيين لما يقدم إليهم، وأن عملية تصميم البرامج لا تخرج عن كونها عملية روتينية تقتصر على المنظور التنموي الجديد في تصميم البرامج، وي طرح واقع هذه البرامج الحاجة إلى تغيير مفهوم الرعاية الاجتماعية الذي ينحصر بعملية تقديم الخدمات لفئات تعاني من العجز أو تقديم المال لفئات تحتاجه ليصبح مفهوم الرعاية وإعداد الأسرة وأفرادها لتتكيف مع مجتمع متغير وتجنب ما يمكن أن ينتج عن عمليات التكيف هذه من مشكلات تهدد الأسرة نفسها. وبالتالي تحصينها ثقافياً واجتماعياً ومادياً لتقوم بأدوار جديدة تحفظ هوية المجتمع وتعزز منظومته القيمية بالحفاظ على القيم والمفاهيم والاتجاهات البناءة، والعمل لتغيير الاتجاهات السلبية وتفعيل أدوار أفراد الأسرة، وتمكين الفئات المهمشة والعاجزة والسلبية لتضطلع بأدوار إيجابية مؤثرة في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتها وأسرها ومجتمعاتها.

٧- السياسات الاجتماعية إطار عام لبرامج رعاية الأسرة:

لم تحظ السياسات الاجتماعية بمثل ما أصبحت تحظى به في السنوات الأخيرة من الأهمية والأولوية والمكانة في حياة المجتمعات النامية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، إذ لم تكن السياسات يوماً ضرورية وملحة كما هي في هذه المرحلة، إذ باتت هذه المجتمعات تتعرض لأزمات ومشكلات وتغيرات أساسية اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات آثار سلبية على الإنسان ونوعية الحياة فيها، وبالرغم من تفاوت مدى انتشار هذه الأزمات والتغيرات وحدثتها من دولة لأخرى،

إلا أن ذلك لا يقلل من ضرورة تبني الدول المختلفة لسياسات واضحة الإطار والمفهوم والمضمون والأدوات والأهداف في المجال الاجتماعي، فغياب هذه السياسات أو تهملش دورها في العقود الماضية أدى إلى تفاقم مجموعة من المشكلات والعلل المزمنة في بعض المجتمعات كانتشار الفقر وتزايد حدته، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، واستعصاء الاندماج الاجتماعي، وتهملش فئات عديدة وقطاعات غير قليلة من السكان، وتساعد في حدة الصراع بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، إضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار المخدرات، وتضخم المديونية، وتراجع الإنتاجية وغيرها من العلل التي تعاني منها المجتمعات المختلفة بدرجات متفاوتة. وتؤكد دراسات عديدة أن للعولمة والخصخصة وإطلاق العنان لآليات السوق وغيرها من العوامل والمعالم الجديدة الدافعة والمهيمنة على المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي دور أساسي في تفاقم هذه الأزمات والمشكلات، وغني عن القول أن الأسر وبخاصة الأشد فقراً، والفئات السكانية الأكثر هشاشة وتعرضاً (vulnerable) كالأطفال والمرأة وكبار السن والمعاقين وغيرهم، هم الأكثر تضرراً ومعاناة من هذا الواقع المفعم بالأزمات والمشكلات المذكورة.

وعلاوة على ذلك كان للتوسع الحضري والهجرة والتصنيع والتكنولوجيا تأثيرات كبيرة على تكوين الأسرة ووحدةها وقيمها الثقافية ونمط حياتها، كما كان للتطورات الهائلة في المعلومات وسرعة انتقالها، وسهولة الحصول عليها، تأثيرات ثقافية واجتماعية وسلوكية عميقة باعتبارها تأثيرات خارجية أو

أجنبية أضحى بعضها يشكل تهديداً لا يستهان به للنسيج الثقافي والاجتماعي، وبانت الأسرة باعتبارها حجر الزاوية في المجتمع معرضة لتغيرات أساسية على صعيد حجمها وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض ومع الغير، وعلى دورها في الإنتاج والتنمية، وكذلك على صعيد موقف أفرادها من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية واتجاهاتهم حيال العادات والتقاليد والثوابت الحياتية المميزة للهوية الوطنية.

٨- تصميم برامج رعاية الأسرة في إطار مواجهة التحديات المستجدة:

لقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي المشكلات والتحديات التي تتعرض لها بجهود وخطط إنمائية، ونفذت برامج ومشروعات في المجالات الاجتماعية بما في ذلك مجال رعاية الأسرة ، وحقت إنجازات يعتد بها في حالات كثيرة، كارتفاع مستويات الالتحاق بالتعليم، وتقدم الخدمات الصحية بحيث ارتفع معدل توقع الحياة في معظم هذه الدول إلى مستوى يقارب المستويات السائدة في الدول المتقدمة، وارتفاع معدلات مساهمة المرأة في قوة العمل والعملية الإنتاجية، وتزايد كبير في استخدام التكنولوجيا في العديد من الأعمال والمؤسسات والمرافق الحياتية الأخرى، وتوفير التأمينات والضمان الاجتماعي وتقديم المساعدات النقدية والإسكانية وغيرها من أشكال الرعاية وتلبية الاحتياجات الأساسية.

ولكن ما زال هناك الكثير من العمل والجهد المطلوب تحقيقه في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية والسكانية والثقافية

والاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة الخليجية حاضراً ومستقبلاً، فمن طبيعة هذه التحديات والمشكلات أنها متغيرة ومتجددة، وسياسة الرعاية المباشرة وتلبية الاحتياجات الآنية للمواطنين استناداً إلى توافر الموارد حالياً لن تكون سياسة فعالة، أو حتى ممكنة على المدى المتوسط والبعيد، ما لم تأخذ بالاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد بالعمل على صيانة استدامتها، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمفهوم الرعاية التنموي طويل المدى بدلاً من الرعاية المباشرة ذات المدى المنظور.

٩- برامج رعاية الأسرة في إطار رؤية الأسرة ككيان منتج إقتصادياً:

وإذا كانت الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي قد حظيت خلال العقود الأربعة الماضية، وخصوصاً في العقد الأخير منها، ببرامج ومشروعات تعبر عن اهتمام بها ورعاية لها بصفتها الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي، والإطار المؤسسي الأول الذي يمارس فيه الفرد عملية اندماجه في المجتمع، والمصدر الأول للمعرفة والتعلم والإعداد والتزويد بالدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والثقافي، وإذا كانت قد حظيت بتعزيز دورها في التفاعل والإسهام بتنمية الحياة الإنسانية سواء أكان ذلك في ضمان التنشئة وتوفير المأوى أو بالإعالة الاقتصادية، إلا أن ذلك الاهتمام وتلك الرعاية لم ترتق بعد بدور الأسرة لتكون كياناً فاعلاً ومنتجاً بدلاً من كونها مجرد متلقٍ للدعم الاجتماعي المباشر، كما أن الأسرة الخليجية في المجتمعات المحلية لم تصل بعد إلى أن تكون الوحدة القاعدية لتنمية مجتمعها ومؤسسة هامة لتشغيل أفرادها بأجر أو بدون أجر، ولم تتمكن

كذلك من صيانة دورها كحلقة وسطى لا غنى عنها بين الفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة، وأن تكون بحق الإطار الأنسب لتأسيس علاقة الحوار والتفاعل الديمقراطي بين الأجيال وبين أفرادها على اختلاف خصائصهم.

١٠- تصميم برامج رعاية الأسرة في إطار مفهوم واسع للتنمية الاجتماعية وسياساتها:

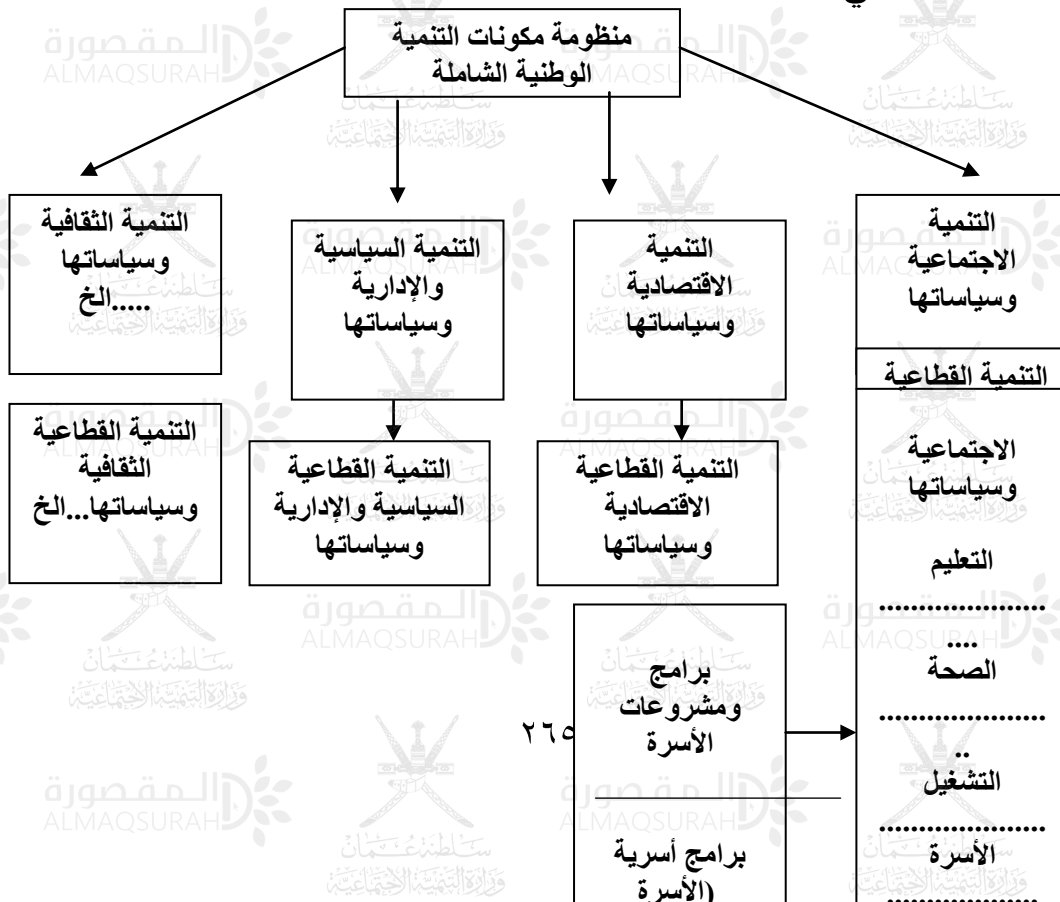
ومع إدراكنا بأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتنمية الاجتماعية، وأن أدبيات التنمية تحمل في جنباتها العديد من هذه التعاريف، فلا يضير ولا يجانب الصواب إن اعتبرناها عملية تضم جميع الجهود والأعمال لوضع الأسس والمرتكزات، وتصميم السياسات وإعداد الخطط والبرامج والمشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة بما فيها الأسرة، بهدف إقامة مجتمع قوامه أفراد واعين لحقوقهم وواجباتهم وملتزمين بانتمائهم الوطني والحضاري، ومتآلفين معاً ضمن وحدة وطنية متماسكة تسخر طاقاتها لتحقيق المصالح العامة والرفاه الفردي والمجتمعي، مجتمع من المنتجين المساهمين في الجهد الإنمائي الوطني وفي مواجهة التحديات والمشكلات الحاضرة وتجاوزها نحو مستقبل أفضل، مجتمع قادر على حشد جميع قواه وإطلاق طاقاته ليكون متميزاً ومتجديداً ومواكباً للعصر، وقادراً على منافسة الآخرين في رحاب العالم الجديد الذي بات مفتوحاً ومتصلاً مع بعضه البعض، مجتمع تتقلص فيه المشكلات الفردية والجماعية وتتوزع فيه الفرص والخدمات والخيارات بالعدل بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية سواء بسواء. فإذا كانت التنمية الاجتماعية هي المقصد والهدف النهائي فإنها لا تتحقق بدون توفر سياسات مصممة مسبقاً وفقاً لرؤية وأهداف

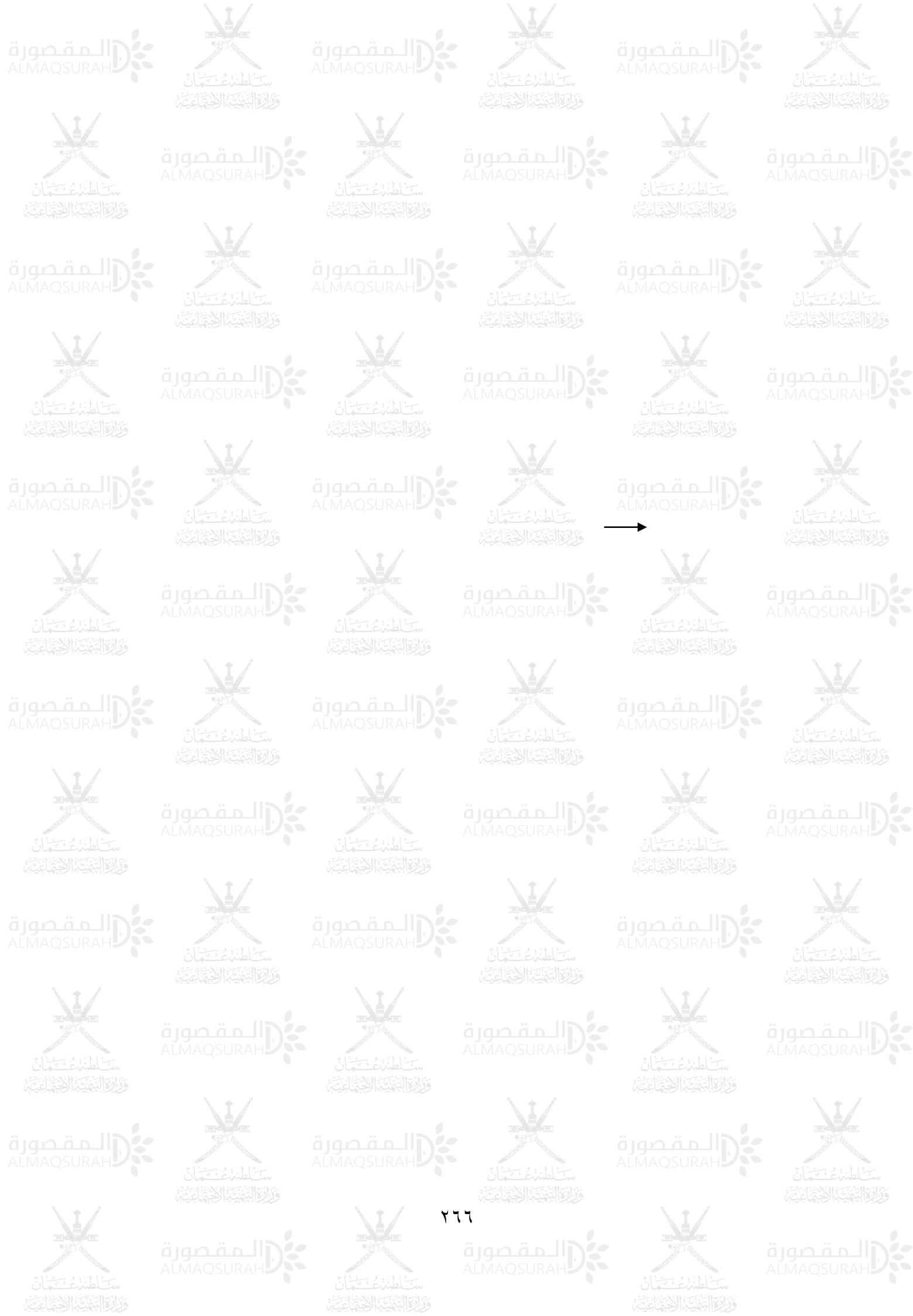
محددة، ومنظور شمولي واضح المعالم تترجم إلى برامج ومشروعات يتم تنفيذها بأدوات ووسائل وموارد ملائمة كما ونوعاً، والسياسية الاجتماعية (كما نراها) عبارة عن مجموعة القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها المختصة، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق إنجازات تنموية محددة تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة والأسرة والمأوى والتشغيل وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسن نوعية حياته. ولكي تكون برامج ومشروعات الأسرة فعالة وذات جدوى وتأثير حقيقي في حياة الأسر وأفرادها يجب أن يتم تصميمها أي تحديد أهدافها والفئات التي تستهدفها ومواقع تنفيذها ومضمونها وأنشطتها.. الخ، انطلاقاً واشتقاقاً من سياسة أسرية واضحة المعالم والمضمون ومعبرة عن مفهوم للتنمية الأسرية و/أو منظور تنموي للأسرة وهذه السياسة الأسرية تمثل مكوناً أو فرعاً من مجموعة سياسات لفروع متكاملة للتعليم والصحة والتشغيل والإسكان وغيرها من المجالات وتشكل مجتمعة السياسة الاجتماعية الوطنية، أي مجموع السياسات الاجتماعية القطاعية كما يحلو للبعض أن يدعواها وكذلك الحال بالنسبة للتنمية الأسرية، فهي تمثل أحد مكونات التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني، والتي تشمل تنمية التعليم وتطويره، والتنمية الصحية، والتنمية للقطاعات أو المجالات الاجتماعية الأخرى. واستكمالاً للمنطق ذاته فإن كلاً من السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية تشكل مكوناً وجزءاً عضواً من منظومه

مكونات التنمية الشاملة وسياساتها للمجالات المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية .. الخ.

١١- برامج رعاية الأسرة في إطار الإتساق والتكامل بين مكونات منظومة التنمية الوطنية الشاملة:

إن مسألة الاتساق والتناغم *sincronization* والتكامل *Complementarity* بين السياسات القطاعية وكذلك بين البرامج والمشروعات، وعدم تعارضها مع بعضها البعض مسألة مركزية بالنسبة للفاعلية والكفاءة والجدوى من حيث الكلفة والعائد. وغني عن القول ضرورة التأكيد على أن تصب مخرجات البرامج والمشروعات في المجرى الواحد للقطاع المعين (التعليم أو الصحة أو الأسرة أو التشغيل.... الخ) والذي يتفاعل بصورة اندماجية "تكاملية في التيار العام للتنمية القطاعية الاجتماعية وسياساتها". وهكذا بالنسبة لسائر مكونات منظومة التنمية الوطنية الشاملة كما هو مبين في الشكل التوضيحي التالي:





وتجدر الإشارة إلى أن برامج ومشروعات الأسرة تتضمن بالضرورة عناصر تعليمية وصحية وتشغيلية إنتاجية وإسكانية وغيرها، وتشكل جزءاً أساسياً من مضمون تلك البرامج والمشروعات، وبالتالي فإنها تعتبر عناصر ومكونات للتنمية الأسرية وسياساتها (أي تنمية قطاع الأسرة وسياساته) ولا يصح الخلط بينها وبين برامج ومشروعات تنمية قطاع التعليم أو الصحة أو التشغيل.... الخ وسياساتها. وذلك لا ينفي مسألة التنسيق والتعاون بهدف ضمان التكامل والاتساق على المستوى التنفيذي بين الجهات أو الأطراف (الوزارات، الدوائر، الهيئات،.... الخ) المسؤولة عن القطاعات الاجتماعية المختلفة.

١٢ - صياغة الرؤى والسياسات هي محصلة جهد وطني في إطار الترابط والتفاعل بين القطاعات ذات العلاقة:

إن تحديد وصياغة المفاهيم والسياسات والأسس والرؤى للتنمية الوطنية الشاملة وسياساتها أو للتنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، هي حصيلة جهد وطني وليست مهمة وزارة أو مؤسسة تنفيذية بعينها، وهي بطبيعتها عملية تتم على المستوى الموضوعي Thematic وبدون تقيد بالبناء المؤسسي التنفيذي. وبالتالي لا يعني تولي وزارة أو مؤسسة مسؤولية تنفيذ السياسات والبرامج في قطاع اجتماعي معين إحتكاراً لها على المستوى الموضوعي Thematic لمكونات وعناصر ذلك القطاع بخاصة تلك العناصر التي تتأثر وتؤثر في مضمون برامج ومشروعات القطاعات الأخرى.

ولعل هذا التشابك على المستوى الموضوعي وفي الآن ذاته الميل إلى الاستقلال وتحديد المسؤولية على المستوى التنفيذي، يجعل مسألة التنسيق والتكامل مسألة حساسة وعلى قدر كبير من الأهمية في مسيرة التنمية وكفاءة الأداء والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. وإذا كانت التجزئة والفصل بين القطاعات الاجتماعية على المستوى التنفيذي أمراً مبرراً من الناحية الإدارية والبنائية المؤسسية، إلا أن ذلك ليس له ما يبرره على المستوى الموضوعي. بل كان لفصل القطاعات وغياب التنسيق الحقيقي بينها على المستوى الموضوعي أثراً سلبية تعاني منها المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في واقعها الحالي. فكما أشرنا سابقاً فإن التعامل مع القطاع الاجتماعي على أنه قطاع خدمات ورعاية، وشبه منعزل موضوعياً عن القطاعات التنموية الأخرى، وأن مكوناته الفرعية يعوزها الترابط والتفاعل على المستوى الموضوعي، قد أدى إلى أنه – أي القطاع الاجتماعي – بات شبه معزول وملحق بغيره من القطاعات، وإلى أن تكون علاقاته شبه منقطعة بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة المدنية والتنظيمات غير الحكومية في عملية الإنماء والبناء الوطني.

١٣- لم تعد الدول في ظل المتغيرات الدولية قادرة على القيام بدورها الرعائي الكامل لجميع مواطنيها:

أما على صعيد البرامج والمشروعات الأسرية فتطويرها بات أمراً واجباً، وعملية ضرورية في ظل الظروف والتغيرات الهائلة التي باتت تسود العالم خلال العقدين الأخيرين كالعولمة

والخاصة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، وتراجع قدرة معظم الدول على تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية نتيجة لتقلص إيراداتها وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها مما أحدث أثراً سلبية كبيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبنوية ووظيفية مباشرة وغير مباشرة على الأسرة وأفرادها.

ويبدو أن الأماكن المادية المتاحة لكثير من الدول بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد تسمح للدولة المعينة بالاستمرار بالقيام بالدور الرعائي بمفهوم التكفل والمسؤولية الكاملة عن توفير احتياجات السكان في صورة منح اجتماعية يتلقونها بدون أدنى تفاعل أو مشاركة. فهذا المنهج أو الصيغة لسياسة علاقة الدولة بالأسرة والفرد في المجال الاجتماعي، قد أملت ظروف ومعطيات مرحلة معينة من تاريخ تطور الدولة والمجتمع، حينما توافرت الموارد، وأنشئت مؤسسات الدولة لتحل كبديل للعمل الخيري الأهلي ولتحقيق التكافل الاجتماعي في زمن تميز بسيادة الأسرة الممتدة والقبيلة وقيم المجتمع الريفي. ومع تغير تلك الظروف والمعطيات برزت مشكلات اجتماعية عديدة جديدة أهمها على سبيل المثال لا الحصر، تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتزايد الاتكالية على المؤسسات الاجتماعية في التربية، وتلبية الاحتياجات من الخدمات والرعاية والتكوين المادي والاجتماعي للفرد، وارتفعت معدلات الطلاق والعنف والبطالة والانحرافات الاجتماعية، واهتز الاستقرار الأسري، وتعقدت قضية تكوين الأسر بظهور قيم ومظاهر سلوكية جديدة

كغلاء المهور والمغالة في المظاهر المتصلة بالزواج، وارتفاع نسبة غير المتزوجات، وتأخر سن الزواج، وزيادة أعباء المرأة نتيجة لتعدد أدوارها وغير ذلك من ظواهر ومشكلات.

١٤- إشراك الأسرة وتمكينها للقيام بوظائفها نحو أفرادها ومجتمعها:

ومن أجل مواجهة هذا الواقع الجديد بدأت تتصاعد الدعوة إلى إعادة الاعتبار للأسرة وتمكينها من القيام بوظائفها بكفاية وإقتدار نحو أفرادها وتجاه المجتمع كذلك. وأصبحت المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها الاجتماعية والاقتصادية تؤكد على أهمية تبني الدول لمنهج "التمكين Empowerment" و"الشراكة Partnership" في برامج ومشروعات الأسرة وكذلك في سياسة وأسلوب تعاملها مع الأفراد والهيئات المدنية والجمعيات الأهلية.

وتهدف عملية التمكين إلى استحداث برامج ومشروعات لدعم الأسرة في قيامها بدورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي، ومساندتها لتكون واحة من الأمن والاستقرار لأفرادها وإطاراً يتفاعلون فيه بديموقراطية وعلاقات سوية يسودها الاحترام المتبادل والمحبة والرحمة والتعاون. ولكي تكون مؤسسة فاعلة في التنمية الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي.

١٥- الحاجة لوضع قاعدة شاملة للمعلومات عن واقع الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي بالإستناد إلى الدراسات والمسوحات:

ولكي يتحقق ذلك، لا بد من توافر قاعدة شاملة من المعلومات والبيانات التفصيلية عن واقع الأسرة في الدولة المعنية، وإجراء تقييم معمق لأوضاعها المعيشية ولخصائصها ولطبيعة العلاقات السائدة بين أعضائها وغيرها من القضايا والتحديات والمشكلات التي تواجهها. فكما نعلم جميعاً أن المعلومات المتاحة عن الأسرة في معظم دولنا محدودة جداً، وبالتالي فإن معالم صورتها وإحتياجاتها ومشكلاتها غير محددة. ولا شك في أن إستكمال هذا النقص بمسوحات متخصصة ودراسات جادة سيؤدي إلى اختيار وإعداد أفضل البرامج والسياسات في هذا المجال. والتي من المؤكد أن تكون أكثر وضوحاً وتركيزاً وأعلى في جودها وأقل في تكلفتها، وأكثر يسراً على مستوى التنفيذ وتقييم النتائج. وإضافة إلى ذلك فإن توافر المعلومات بصورة منظمة ومدروسة يساعد في إغناء أنشطة التوعية للأفراد، وفي تعزيز دور الأسرة الحيوي في التنمية المستدامة وبأن تكون السياسات والبرامج الإنمائية العامة والقطاعية حساسة تجاهها فتأخذ مؤشراتها بالاعتبار وتكون نتائجها مؤاتية للأسرة وأعضائها.

وإنطلاقاً من هذه القاعدة من المعلومات والتقييم الشامل لأوضاع الأسرة وواقعها تتحدد إحتياجاتها الأساسية الاقتصادية بمعنى الدخل الكافي لحياة كريمة مستقرة، والمأوى الملائم، والتعليم والصحة والترفيه والثقافة والعمل وغيرها من الإحتياجات والمسائل ذات الصلة بنوعية الحياة، والتي من المعلوم أنها تختلف من بيئة لأخرى، وفي الآن ذاته تحدد قدرة

وإمكانيات الأسرة على تلبية هذه الاحتياجات. وفي ضوء ذلك يتم تصميم البرامج والمشروعات من حيث نوعها وموقعها الجغرافي والفئة التي تستهدفها وأنشطتها وغيرها من عناصر لتصميم المشاريع المعروفة.

١٦- الشراكة بين أطراف التنشئة الاجتماعية والتنمية الأسرية ضرورة تعبر عن المسؤولية المجتمعية:

ويجدر التأكيد على أن مسألة الشراكة الحقيقية والفعالة بين جميع الأطراف الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمستفيدين من المشروعات تقع في صلب مقومات عملية "التمكين" ومكوناتها. وتبدأ هذه الشركة من تصميم وتطوير المشاريع وتنفيذها، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتقييم النتائج والمخرجات، وانتهاء بالمحافظة على استمرارها وإستدامتها. وبذلك تكون المسؤولية في البرامج والمشروعات الأسرية مسؤولية مجتمعية، تكون الأسرة وأعضاؤها من المستفيدين، والمجتمع المحلي، شركاء وليس مجرد متلقين للخدمات التي تقدمها تلك البرامج.

ومن البرامج والمشروعات الهامة لتمكين الأسرة ، تلك التي تركز على التثقيف والتوعية للأفراد والمؤسسات والمسؤولين التنفيذيين وصناع القرار والمجالس التشريعية وغيرهم، بقضايا الأسرة وتطورها والتغيرات والتحديات التي تتعرض لها، وتمس بنيتها والعلاقات بين أفرادها ووظيفتها، خاصة تلك الناجمة عن العولمة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية المرافقة لها.

ومن البرامج والمشروعات كذلك تنمية وتطوير القدرات الفردية بشكل يعوّض الضعف في التنشئة الاجتماعية مما يعزز المهارات الفردية في التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة ويسهم في تجسير الفجوة بين الأجيال. فالتدخل على هذا الصعيد مرتبط إلى حد كبير ببناء الأسرة وتدعيمه لتمكينها من التكيف مع التغيرات والظروف المتغيرة المحيطة بها. ولكي يكون ذلك ممكناً يجب أن تتسق الجهود المبذولة في هذا المجال للتعرف على اتجاهات التغير وأسلوب التعامل معها، والمحافظة في الوقت نفسه على الموروث الوطني والهوية الثقافية. ولعل من أهم القضايا التي تقع في إطار هذا النوع من البرامج مسألة تفاهم الأجيال وتفاعلها إيجابياً، ومسألة علاقة الذكور بالإناث في الأسرة ، وقضية تقاسم الأدوار في إدارة شؤون الأسرة وغيرها.

١٧- الحاجة لوجود أجهزة إشرافية وأخرى تنفيذية لتطوير برامج رعاية الأسرة:

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى برامج تطوير القدرات للمؤسسات والأفراد المعنيين بقضايا الأسرة والعمل في المشاريع المتعلقة بها. وذلك بهدف رفع مستوى الأداء وتنفيذ الأنشطة وتعظيم العائد والاستفادة من تلك الأنشطة.

وهناك مشروعات تدريب أفراد الأسرة وتطوير مهاراتهم المهنية وتنويعها، وهي مشروعات مهمة لوقاية الأفراد من الآثار السلبية على صعيد العمل والدخل الناجمة عن التغيرات المفاجئة.

ويقع في صلب عملية التمكين للأسر تلك البرامج والمشروعات الموجهة للعمل مع الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، وذلك لتطوير أنشطة تساعد في تحسين الدخل وشروط معيشتها بالاعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية المتاحة.

وكذلك تطوير آليات مؤسسية اجتماعية للعناية بكبار السن وغيرهم من الفئات الخاصة كالمعاقين (ذوي الاحتياجات الخاصة) والأيتام، والأشخاص المحرومين من الحياة الأسرية Family -Less وغيرهم؛ مؤسسات تحظى بقبول المستفيدين منها، وأكثر حداثة في المفهوم والمضمون من المؤسسات الإيوائية القائمة حالياً التي لا تلبي احتياجات الملتحقين بها بالصورة والشكل والمضمون الذي توفره الأسرة ، كما أن مسألة مشاركة المنفعين من هذه المؤسسات والمجتمع المحلي في تطوير المؤسسات المذكورة وتسييرها وتقييمها وفي وضع الحلول للمشكلات والعقبات التي تواجهها، تعتبر مسألة أساسية في تمكين هذه المؤسسات وإستدامتها وتحقيق أهدافها.

ويتطلب ذلك كله إعداد أجهزة اشرافية وأخرى تنفيذية بكوادر متخصصة مؤهلة للعمل في هذا النوع من البرامج من جهة بالإضافة إلى دورها في حث وتحفيز الجهات ذات العلاقة في المجتمع المحلي والمجتمع بوجه عام للمشاركة في هذه البرامج كتعبير عن المسؤولية الجماعية التي يتحملها المجتمع ومؤسساته في المشاركة في برامج رعاية الأسرة وتطويرها.

المراجع

- ١- باقادر، أبو بكر: التطور الاجتماعي والعمراني وأثارهما على البيئة والأسرة. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (٣٦)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، المنامة، البحرين ١٩٩٨.
- ٢- خضر، أسمي: المساواة والمشاركة في إطار الأسرة ، رؤية قانونية. مجلة الفكر العربي. العدد ٨٣، شتاء ١٩٩٦، ص ١٠٦.
- ٣- الطراح، علي أحمد : دراسة تقييمية حول فاعلية برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٢. وثيقة قدمت للدورة التاسعة عشر لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مسقط ١-٢ أكتوبر ٢٠٠٢).
- ٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا): القضايا المشتركة في خطط/ برامج عمل المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة في الدول العربية للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، بيروت ٢٠٠١.
- ٥- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون: دليل مؤسسات وبرامج رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون، الكويت ٢٠٠٢.



رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة

د.ع. 2004/3844

رقم الناشر الدولي: ISBN 99901-30-04-3